الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

العنـــــوان

إسهام المراجعة الخارجية في الإفصاح و الشفافية لغرض حوكمة الشركات

دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالبتين:

- أحلام عميرة
- بسمة بوركوة

إشراف الأستاذ:

هشـــام بورمـــة

أعضـــــاء لجنة المنـــــاقشة:

الأستاذ: أحمية فاتح	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: بورمة هشام	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذة: فداوي أمينة	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2015-2016

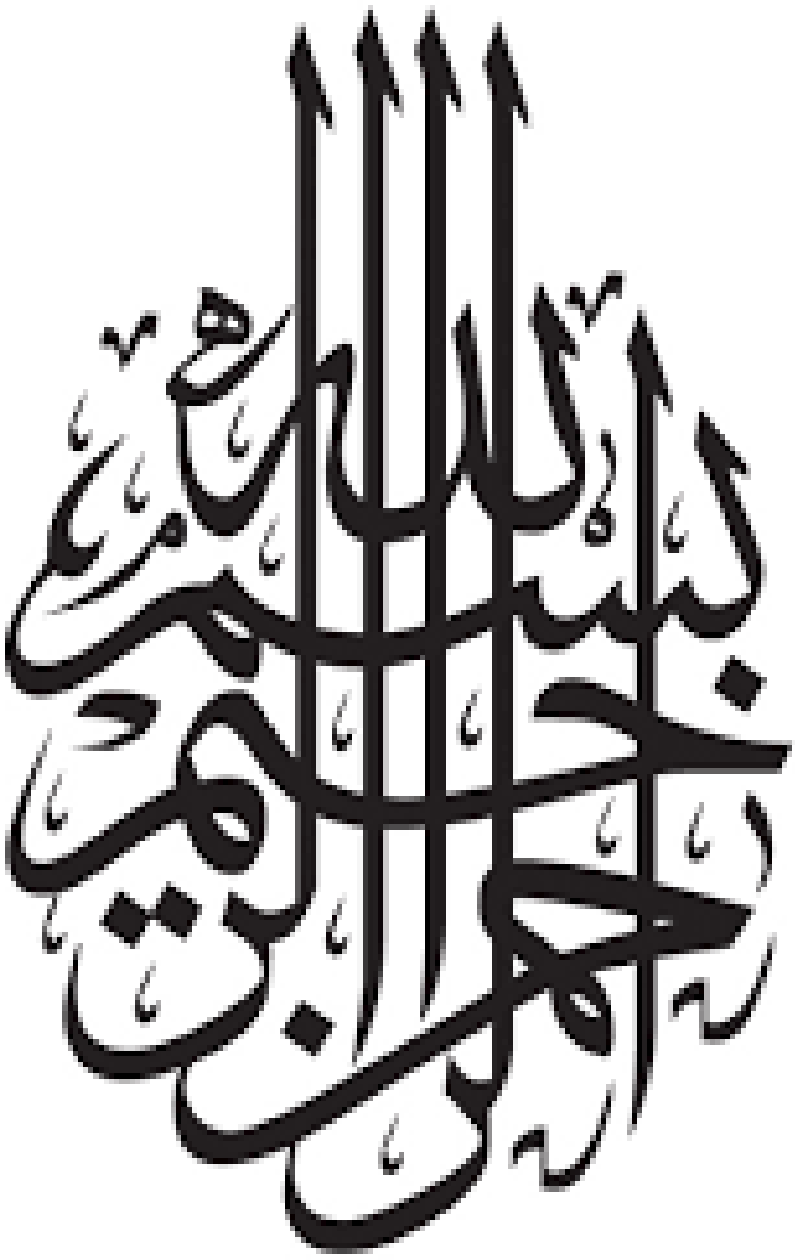

دعاء

اللهم أجعل خير عمري آخره و خير عملي خواتمه و خير أيامي يوم

ألقاك فيه، يا من إذا وعد وفى و إذا تواعدا تجاوز و عفا

اللهم لا تصبنا بالغرور إذا نجحنا و لا باليأس إذا أخفقنا، و ذكرنا

إن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم إذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.

اللهم أصلح لنا ديننا الذي هو عصمة أمرنا و أصلح لنا دنيانا التي

فيها معاشنا و أصلح لنا آخرتنا التي

فيها معاذينا و اجعل الحياة زيادة لنا في كل خير

و أجعل الموت راحة لنا من كل شر

ربنا اشرح لنا صدورنا و يسر لنا أمورنا و أحلل عقدة من لساننا

يفقهوا قولنا

نسأل الله أن يسدد خطانا في حياتنا

و يجعل لنا في كل شيء خطوة سلام

كلمة شكر

في البدء نشكر المولى تعالى الذي ألهمنا الصبر لإنهاء
ما كنا نسعى إليه في هذه الرسالة

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف
على هذه المذكرة

"هشام بورمة"

وعلى كل الإرشادات القيمة وانتقاداته وتوجيهه البناء.

إلى كل أستاذ شجعنا وأنار طريق العلم أمامنا

إلى كل من عقد الآمال العالية علينا ودفعنا لنطمح إلى
ما هو أعلى وأسمى.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في تحقيق
نجاحنا وفي إنجاز هذا العمل.

إهـــــداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن و بكت من أجلي في صمت

إلى التي أهدتها الحياة التعب و الحرمان، فأهدتني الدفء و الحنان

إلى التي خصها الله بالشرف الرفيع و العز المنيع، إليك يا أغلى شئ

في الوجود، إليك حبيبتي حفظك الله أمي **حورية**.

إلى الذي كابد الشدائد و كان عرق جبينه منير دربي

إلى أحن و أعظم قلب في الدنيا

إلى الذي أمدني من نور قلبه لينير دربي أبي الغالي **عبد السلام** حفظك الله

إلى أطيب قلب في الوجود أخي **رابح**

إلى رفيقتي في العمل –**بسمة**–

إلى شقيقات الروح، سندي في الدنيا و لا أحصى لهم فضل: **خليدة، سميرة، ربيحة، خديجة**

إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء : **حورية، ابتسام، زكية، أسماء، نجية، إلهام**

إلى الأمورتين الصغيرتين: **إسراء وفرح**

و إلى كل من ذكرهم قلبي و نسيهم قلمي.

إليهم جميعا أهدي بدرة عملي و ثمرة جهدي.

أحـــــلام

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى كل الإخوة والأخوات

إلى رفيقتي في العمل أحلام

إلى كل الأصدقاء وكل من قدم لي يد

المساعدة من قريب و من بعيد

إلى كل طالب علم يبتغي به وجه الله

بســـمـــة

الملخص

لقد هدف هذا البحث إلى دراسة مدى إسهام المراجعة الخارجية في الشفافية والإفصاح لغرض حوكمة الشركات، من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث تطرقنا إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع متمثلة في المراجعة الخارجية، حوكمة الشركات، والشفافية والإفصاح، كما صممنا استبيان يتضمن محاور تندرج تحتها الأبعاد المختلفة التي تشكل مساهمة المراجعة الخارجية في الشفافية والإفصاح، بالإضافة إلى العلاقة بينها وبين الآليات الرقابية الأخرى لحوكمة الشركات، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط بين المراجعة الخارجية وتحقق مبدأ الشفافية والإفصاح، حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين0.7، وأن للمراجعة الخارجية بالعمل مع الآليات الرقابية الأخرى لحوكمة الشركات دور كبير في تفسير التأثيرات التي تحدث في الشفافية والإفصاح بنسبة تصل إلى 50%، وهو ما يفسر وجود دور أساسي للمراجعة الخارجية في المساهمة في تحقيق الشفافية والإفصاح لتفعيل حوكمة الشركات.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الخارجية، حوكمة الشركات، الشفافية والإفصاح، الآليات الرقابية.

le résumé

A l'objectif de cette recherche d'étudier dans quelle mesure l'audit externe en proie la transparence et la divulgation de concrétiser gouvernance entreprises par l'adoption de la démarche descriptive analytique, où nous nous sommes penchés sur des notions théoriques sur la question de la représentante de l'audit externe, gouvernance des sociétés, la transparence et la divulgation, comme nous avons conçu un questionnaire contenant des axes entrent en dessous des divers aspects qui constituent la contribution de vérification extérieure dans la transparence et la divulgation, ainsi que les relations entre les mécanismes de contrôle gouvernance d'autres entreprises, et l'étude d'ensemble des résultats dont la présence d'une corrélation entre la vérification extérieure et le principe de la transparence et la divulgation, où le coefficient d'association Deux variables 0.7 et la vérification extérieure avec les mécanismes de contrôle d'autres entreprises gouvernance joué un grand rôle dans l'interprétation des effets qui se déroulent dans la transparence et la divulgation d'environ À 50 %, ce qui explique que le rôle essentiel de la vérification extérieure de contribuer à la transparence et la divulgation de concrétiser gouvernance des sociétés.

Les mot-clé: audit externe, gouvernance d'entreprise, transparence et divulgation, les mécanismes de contrôle.

الفهرس

الفهـــــــرس

كلمة شكر
إهداء
الملخص
الفهرس IX
المقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار العام للمراجعة الخارجية

تمهيد 02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية 03
أولا- لمحة تاريخية عن المراجعة الخارجية 03
ثانيا- أهداف وأهمية المراجعة الخارجية 07
ثالثا- أنواع المراجعة الخارجية 11
المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للمراجعة الخارجية 13
أولا- فروض المراجعة الخارجية 14
ثانيا- مبادئ المراجعة الخارجية 16
ثالثا- معايير المراجعة الخارجية 18
المبحث الثالث: الإطار العملي للمراجعة الخارجية 22
أولا- المراجع الخارجي: حقوق واجبات 22
ثانيا- قواعد السلوك المهني للمراجع الخارجي 26
ثالثا: خطوات تنفيذ المراجعة الخارجية 28
خلاصة 42

الفصل الثاني: حوكمة الشركات وإسهام المراجعة الخارجية في تفعيلها

تمهيد 44
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات 45
أولا: مشكل الوكالة وانهيار المؤسسات وعلاقتهما بحوكمة الشركات 45
ثانيا- ماهية حوكمة الشركات، أهميتها، المزايا والأهداف المنتظرة منها 48
ثالثا- آليات حوكمة الشركات، خصائصها وركائزها الأساسية 53
رابعا: قواعد ومبادئ حوكمة الشركات 57
المبحث الثاني: الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات 58
أولا- محددات حوكمة الشركات 58
ثانيا- أنشطة حوكمة الشركات والأطراف المستفيدة منها 59
ثالثا- الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات 61
رابعا- الأطراف المعنية بحوكمة الشركات 60
2
المبحث الثالث: الإطار العملي لحوكمة الشركات 63
أولا-جهود الهيئات والمنظمات الدولية في مجال حوكمة الشركات 63
ثانيا- تجارب الدول الأجنبية في مجال حوكمة الشركات 66
ثالثا- تجارب الدول العربية في مجال حوكمة الشركات 68
رابعا- تجربة الجزائر في مجال حوكمة الشركات 70

المبحث الرابع: إسهام المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح لتفعيل حوكمة الشركات 71
أولا– علاقة المراجعة الخارجية بآليات الرقابة في إطار حوكمة الشركات 71
ثانيا– إسهامات المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح 76
ثالثا– دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات 79
خلاصة 81

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مدى إسهام المراجعة الخارجية في الشفافية و الإفصاح لغرض حوكمة الشركات

تمهيد 83
المبحث الأول: طبيعة ومنهجية الدراسة الميدانية 84
أولا– بيانات ومتغيرات الدراسة الميدانية 84
ثانيا– مجتمع الدراسة الميدانية 85
ثالثا– أداة الدراسة الميدانية 86
المبحث الثاني: اختبار الاستبيان وتحليل خصائص ونتائج العينة 86
أولا– اختبار مصداقية الاستبيان 86
ثانيا– اختبار ثبات الاستبيان وإعتدالية توزيع البيانات 89
ثالثا– تحليل خصائص العينة 90
رابعا– نتائج أراء أفراد عينة الدراسة 93
المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية 96
أولا– تحليل علاقة المراجعة الخارجية بالآليات الرقابية لحوكمة المؤسسات 96
ثانيا– تحليل مدى مساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح 101
ثالثا– تحديد واختبار فرضيات نموذج الدراسة 108
رابعا– تقدير وتفسير نتائج نموذج الدراسة 113
خلاصة 118
الخاتمة 120
قائمة الجداول والأشكال 125
قائمة المراجع 128
الملاحـــــق

المقدمة

شهدت أسواق المال العالمية خلال العقدين الماضيين أزمات مالية واضطرابات كبيرة ،هذه الأزمات كشفت فساد الشركات المسجلة في البورصة –خاصة الشركات الأمريكية– وذلك من خلال استخدامها لطرق محاسبية معقدة كمحاولة منها إخفاء خسائرها والتلاعب بحقوق أصحاب المصالح كالمساهمين والدائنين، الموردين، وحتى المجتمع المدني، وأهم هذه المخالفات ما حدث لشركة "**إنرون**" للطاقة و"**وورد كوم**" عملاق الاتصالات الأمريكية، بالإضافة إلى التجاوزات التي حدثت في بنك الاعتماد والتجارة الدولي وأزمة المدخرات والقروض في السوق الأمريكية في الثمانينات.

وبالنظر إلى هذه الظروف والعوامل كان لابد من وضع معايير لإدارة هذه الشركات إدارة رشيدة، حيث أصدر مركز المشروعات الدولية تقريرا حول "**حوكمة الشركات**" حدد فيه مختلف القواعد ومبادئ أسلوب ممارسة سلطة الإدارة الرشيدة بالشركات والقطاعات الاقتصادية.

وتحتاج حوكمة الشركات لمجموعة من الوسائل وآليات الرقابة لضمان التزام الشركات المقيدة في البورصة بمختلف مبادئ وقواعد الشفافية والإفصاح. ومن بين هذه الآليات نجد المراجعة الخارجية، باعتبار أن المراجع طرف خارجي يعطي الاعتمادية للمعلومات التي تعبر عن حقيقة الشركة والتي تسمح للأطراف ذات العلاقة بالشركة –على رأسهم المساهمين– من التأكد أن حقوقهم محترمة وأصواتهم مسموعة فيما يخص تسيير الشركة وضمان الاستغلال الأمثل لطاقاتها ومواردها.

في ظل هذه الظروف والمتغيرات ولتحقيق أهداف الدراسة، قمنا بصياغة التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة على النحو التالي: **ما مدى مساهمة المراجعة الخارجية في الشفافية والإفصاح لغرض حوكمة الشركات؟**

وحتى يتسنى لنا الإلمام والإحاطة بكل جوانب الموضوع استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو مفهوم حوكمة الشركات، وماهي الأسباب التي أدت إلى المناداة به؟
- هل هناك تكامل بين المراجعة الخارجية والآليات الرقابية الحوكمية الأخرى لمفهوم حوكمة الشركات؟
- هل يمكن لوظيفة المراجعة الخارجية أن تعزز الأداء الجيد لحوكمة الشركات؟
- هل توجد علاقة بين المراجعة الخارجية ومبدأ الشفافية والإفصاح؟
- هل يمكن للمراجعة الخارجية ضمان توفر المعلومات حول وضعية المؤسسة بما يتوافق ومتطلبات المعايير المتعارف عليها في المحاسبة والمراجعة؟

الفرضيات

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية، قمنا بصياغة الفرضيات التي نراها أكثر الإجابات احتمالا للتساؤل المطروح:

- هناك علاقة بين المراجعة الخارجية وحوكمة الشركات؛

- هناك تكامل بين المراجعة الخارجية والآليات الرقابية الحوكمية الأخرى؛

- تطبيق المراجعة الخارجية بما يتوافق ومعايير المراجعة المقبولة عموما، يساهم في تخفيض عدم التماثل في عرض القوائم المالية، والإفصاح عن كفاءة نظام الرقابة الداخلية؛

- تساهم المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات من خلال تحقيق الشفافية والإفصاح.

أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب ومبررات دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- الرغبة الذاتية والميل الشخصي في معالجة ودراسة حوكمة الشركات والمراجعة الخارجية نظرا لارتباطه بمجال تخصصنا؛

- حداثة موضوع حوكمة الشركات، وتزامنه مع الحاجة إلى النهوض به في الجزائر؛

- أهمية الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في بيئة الأعمال لما لها من آثار إيجابية على محاربة الفساد الإداري وجذب الاستثمارات الأجنبية؛

- أهمية الموضوع في حد ذاته، حيث تمثل حوكمة الشركات والمراجعة الخارجية إحدى أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والممارسين والمنظمات المهنية والجهات الرسمية ذات الصلة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية.

أهمية الموضوع

تتمثل أهمية الموضوع في تزامن معالجته مع بعض المجهودات التي تبذل في الجزائر في إطار الحكم الراشد ومحاربة الفساد المالي والإداري، كما تظهر أهمية الدراسة من خلال إبراز الدور الهام الذي تلعبه

المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من المخاطر التي تتعرض لها الشركات وتساعد على توافر بيئة أعمال تتصف بالشفافية والإفصاح والمصداقية، ويساهم في زيادة فاعلية الرقابة مما يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أهداف الموضوع

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتحديد إسهام المراجعة الخارجية في الشفافية والإفصاح لغرض حوكمة الشركات وذلك من خلال:

- التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ودوافع تطبيقها؛

- إبراز دور حوكمة الشركات، من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة الشركات وزيادة كفاءتها ومصداقيتها، والتي تضمنت مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة؛

- إبراز أهمية ودور المراجعة الخارجية للشركات خاصة من خلال إعطاء اعتمادية لقوائمها المالية؛

- التعرف على مختلف وظائف وأدوار المراجع الخارجي كآلية تسمح بحل المشاكل المرتبطة بعقد الوكالة؛

- التعرف على مقومات المراجعة الخارجية التي تعمل على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات؛

- التعرف على واقع حوكمة الشركات في الجزائر ودور المراجع الخارجي كأداة لضمان التزام الشركة بمبادئها وقواعدها.

الدراسات السابقة

-**(نبيل حمادي، 2008)**، دراسة بعنوان "**التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات**"،هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ودور التدقيق الخارجي للشركات من خلال إعطاء اعتمادية لقوائمها المالية، وإبراز دور حوكمة الشركات من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة الشركات، والتي تضمن مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة، بحيث تمّ إسقاط الدراسة على مجمع صيدال من خلال واقع التدقيق الخارجي كآلية لحوكمة الشركات في مجمع صيدال، وبذلك يكون هذا البحث اقتصر

على دراسة آلية واحدة من آليات حوكمة الشركات وهي التدقيق الخارجي من حيث الدور الذي من الممكن أن يقوم به من أجل التطبيق الجيد لحوكمة الشركات.

-**(زينب بوقابة، 2011)**، دراسة بعنوان "**التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية**"، تناولت هذه الدراسة ماهية التدقيق الخارجي ومعاييره، دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، إضافة إلى مسؤولية ووثائق المدقق الخارجي، وتعرضت الباحثة أيضا إلى دور التدقيق في تحقيق فعالية الأداء في المؤسسة، وفي الأخير حاولت الباحثة إسقاط ما تطرقت له في الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة حالة مؤسسة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات، وقد خلصت الدراسة إلى:

– يهدف تقييم الأداء إلى تحديد نقاط القوة والضعف، والعمل على التغلب على هذه الأخيرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى اتخاذ القرارات اللازمة على ضوء النتائج المتحصل عليها؛

– يقوم المدقق الخارجي ببيان الانحرافات المالية والإدارية التي ارتكبتها إدارة المؤسسة محل التدقيق، بالإضافة إلى ذلك فهو يعتبر ضمان إضافي لمراقبة جودة المعلومات ومن تمّ تقليل المخاطر؛

– يمثل رأي المدقق الخارجي القيمة المضافة لعملية التدقيق، والذي يساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الصحيحة والمناسبة.

-**(محمد أمين مازون، 2011)**، دراسة بعنوان "**التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى تطبيقها في الجزائر**"، تناولت هذه الدراسة الإطار النظري للتدقيق المحاسبي، البيئة الدولية له، إضافة إلى عرض معايير التدقيق الدولية، وفي الأخير حاول الباحث إسقاط ما تطرق له في الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال إعداد استمارة تعكس رؤى المختصين في مجال المحاسبة والتدقيق في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى:

– التدقيق المحاسبي جاء بناءا على الحاجة إليه، وتطوره كان بالتوازي مع المنظور الاقتصادي؛

– يسمح العمل بمعايير التدقيق الدولية عند تدقيق القوائم المالية بالرفع من مستويات الأداء لدى المدقق، ما يحسن من جودة المعلومة المالية، ويزيد من مصداقيتها، وبالتالي مساعدة مستخدمي تقرير التدقيق على اتخاذ قرارات أحسن؛

– مكاتب التدقيق الدولية تلقى ثقة زائدة عن المكاتب المحلية لدى مستخدمي تقرير التدقيق، كونها تقدم خدمات عالية.

خطة ومنهجية البحث

اختبارا للفرضيات السابقة، ونظرا لتعدد الجوانب المتعلقة بإشكالية هذا البحث، اقتضت طبيعة وخصوصية الموضوع التعامل مع عدة مناهج بطريقة متكاملة ومتناسقة من أجل الإلمام بموضوع الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الاستقرائي من خلال عرض الدراسات السابقة للموضوع، كما تم استخدام الأسلوب الوصفي في الفصل الأول والثاني من خلال وصف واستعراض الإطار النظري لحوكمة الشركات والمراجعة الخارجية، ودور هذه الأخيرة في تحقيق الشفافية والإفصاح في تفعيل حوكمة الشركات.

أما الفصل التطبيقي اعتمدنا فيه على المنهج التحليلي بالإعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل نتائج الاستمارة التي تمّ توزيعها على عينة الدراسة.

صعوبات الدراسة

لقد واجهتنا أثناء إعداد الدراسة مجموعة من الصعوبات لاسيما في الجانب التطبيقي متمثلة في:

– قلة تجاوب أفراد عينة الدراسة مع الموضوع المقدم خاصة وأنه يتميز بالحداثة بالنسبة للمحيط الاقتصادي لهذه العينة؛

– عدم الاستجابة الكبيرة من موظفي بعض الشركات للإجابة على أسئلة الاستبيان؛

– صعوبة التواصل مع إدارة الشركات بخصوص توزيع الاستبيان؛

– انتشار أفراد العينة في مناطق جغرافية بعيدة، الأمر الذي زاد من فترة الانتظار الخاصة بالردود حول الاستبيانات الموزعة.

الفصل الأول:

الإطار العام للمراجعة الخارجية

تمهيد

يسعى المستثمرون والمقرضون في عالم المال والأعمال إلى تجميع حقائق ومعلومات تتعلق بوضعية الشركات، وهذا قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار فيها أو إقراضها، وأغلب هذه المعلومات تكون متضمنة في قوائم مالية تبين أحداثا ماضية مسجلة وفق مبدأ التكلفة التاريخية، وحتى تعكس هذه القوائم الوضع المالي ونتائج الأعمال للشركة بصورة موثوق فيها لابد أن يكون مصادقا عليها من طرف شخص ثالث وهو المراجع الخارجي سواء كان محافظ حسابات أو خبير محاسبي. ويمكن الإشارة إلى وجود عدة مصطلحات أخرى مرادفة للمراجعة من بينها التدقيق، وهو المصطلح المستعمل بكثرة عند المغاربة.

وللإلمام أكثر بموضوع المراجعة الخارجية والشخص القائم بهذه الوظيفة ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية.
- المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للمراجعة الخارجية.
- المبحث الثالث: الإطار العملي للمراجعة الخارجية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الخارجية

إن المراجعة بصفة عامة والمراجعة الخارجية بصفة خاصة عبارة عن نشاط أساسي لا يمكن الاستغناء عنه مهما كانت الانتقادات الموجهة إليه، وتعتبر الحاجة إلى المراجعة الخارجية في تزايد مستمر لصعوبة تقييم وسلامة وصحة المعلومات وتحديد درجة الاعتماد عليها، وتكتسب أهميتها ليست فقط في التحقق من مدى عدالة القوائم المالية والسجلات المحاسبية وفق القواعد المتعارف عليها والمعمول بها، وإنما تتعدى ذلك حيث أصبحت تقدم خدمات واستشارات تساهم بطريقة أو بأخرى في تحسين أداء المؤسسات وتسييرها وفق ضوابط وقوانين يحددها إطار المهنة.

أولا- لمحة تاريخية عن المراجعة الخارجية

للمراجعة أهمية بالغة في حياة الإنسان وهو الأمر الذي يبرر وجودها منذ القدم واحتياج الإنسان إليها في تنظيم شؤونه الاقتصادية، وللتعرف أكثر على المراجعة الخارجية كإحدى أنواع المراجعة لابد من تحديد مختلف المراحل التي مرت بها إلى أن وصلت إلى الشكل الذي هو عليه في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى تحديد مفهومها.

1- تطور الحاجة للمراجعة الخارجية

تعتبر المراجعة أحد فروع المعرفة الاجتماعية التي تتأثر في نشأتها وتطورها بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وتكتسب مكانتها المستقلة في المجتمع من منفعتها وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات الأفراد وأصحاب المصالح في المجتمع، والتطور الذي طرأ على البيئة الاقتصادية والاجتماعية من العصور الوسطى حتى الوقت الحاضر قد انعكس بصورة واضحة على المراجعة الخارجية والحاجة إليها.

وفي العصور الوسطى حيث كان يسود نظام الإقطاع، لم يكن للنشاط التجاري والصناعي أي أهمية تذكر، وبطبيعة الحال وفي ظل هذا الوضع لم تظهر أي حاجة للمراجعة الخارجية.

ومع حلول عصر النهضة اتسع النشاط التجاري نسبيا، فظهرت حاجة الملاك إلى معلومات تساعدهم على حماية ممتلكاتهم من السرقة والاختلاس، وهو ما أدى إلى استعانة المالك ببعض الأفراد ليقوموا بالعمل كمشرفين يمارسون وظيفة الرقابة من خلال الاحتفاظ بسجلات عن الأصول، وفي ظل هذه الظروف لا

توجد حاجة للمراجعة الخارجية، حيث كانت التقارير تقدم للملاك من قبل المشرفين لبيان المركز المالي وتقدم المشروع.

ولكن مع الازدهار الصناعي بدأت الوحدات الاقتصادية تتجه نحو كبر الحجم وزيادة الحاجة للأموال التي يصعب على عدد محدود من الأشخاص توفيرها، كما أن انفصال الملكية عن الإدارة في هذه الفترة نتج عنه ظهور التباعد بين مصدر المعلومات الخاصة بالشركة (الإدارة) ومستخدمي هذه المعلومات (المساهمين). كما ظهر أيضا تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين، وهو ما قد يدفع الإدارة لإعداد وتقديم قوام مالية غير صادقة.

وحتى يمكن حماية حملة الأسهم غير المشاركين في الإدارة من عدم كفاءة الإدارة وخداعها ظهرت الحاجة إلى وجود شخص مستقل يقوم بفحص حسابات الشركة وسجلاتها، ويقدم تقرير إلى حملة الأسهم بنتائج فحصه، وهو ما أدى إلى ظهور الحاجة إلى المراجعة الخارجية وبصورة جلية.[1]

2- التطور التاريخي للمراجعة الخارجية

إنّ التطورات المتلاحقة للمراجعة الخارجية كانت رهينة الأهداف المتوخاة منها من جهة ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المستمر لتطوير هذه الأخيرة من الجانب النظري بغية جعلها تتماشى والتغيرات الكبيرة التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصاد العالمي بشكل عام، والتي شهدتها المؤسسة الاقتصادية على وجه الخصوص، والجدول التالي يوضح أهم المراحل التاريخية للمراجعة الخارجية:

جدول رقم (1-01): أهم المراحل التاريخية للمراجعة الخارجية

المدة	الأمر بالمراجعة	المرجع	أهداف المراجعة
من 2000ق.م إلى 1700م	الملك، الإمبراطور، الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب	معاقبة السارقين على اختلاس الأموال، حماية الأموال
من 1700م إلى 1850م	الحكومة، المحاكم التجارية والمساهمين	المحاسب	منع الغش ومعاقبة فاعلية، حماية الأصول
من 1850م إلى 1900م	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو قانوني	تجنب الغش وتأكيد مصداقية الميزانية
من 1900م إلى 1940م	الحكومة والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص ص 11،12.

من 1940م إلى 1970م	الحكومة، البنوك والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية والتاريخية
من 1970م إلى 1990م	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة
إبتداء من 1990م	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر: محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص ص 7،8.

3- مفهوم المراجعة الخارجية

قبل تعريف المراجعة الخارجية نقوم بتعريف المراجعة بصفة عامة، فلقد عرفتها الجمعية المحاسبية الأمريكية على أنها:"عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد على درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"[1].

أما المراجعة الخارجية فهي فرع من الفروع الرئيسية للمراجعة (مراجعة داخلية ومراجعة خارجية)، والتي تعرف على أنها:"فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها المؤسسة صحيحة وواقعية، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفئ خارجي ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى سلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية وجدول حساب النتائج"[2].

كما تعرف المراجعة الخارجية على أنها:"عملية منظمة ومنهجية ومخطط لها، تتم بواسطة تكليف شخص مؤهل يتصف بالحياد والاستقلالية، وتتضمن القيام بإنجاز الاختبارات اللازمة للحصول على أدلة الإثبات التي تمكن المراجع من إبداء رأيه في القوائم المالية المدققة"[3].

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 9.

[2] زاهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 17.

[3] حازم هاشم الألوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق الجزء الأول: المراجعة نظريا**، دار الكتب الوطنية، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 17.

وتعرف المراجعة الخارجية أيضا على أنها:"علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب، التي يمكن بواسطتها قيام مراجع الحسابات المؤهل، بإجراء فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية، وللبيانات المثبتة في المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع، بهدف إبداء رأي فني محايد في القوائم المالية الختامية المعدة من قبل المشروع في نهاية السنة المالية، لبيان مدى تعبير تلك القوائم عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة للسنة المالية المنتهية، وعن المركز المالي له في نهاية تلك السنة"[1].

وعرف Bonnault & Germond المراجعة الخارجية على أنها:"اختبار تقني صارم وبنّاء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل على نوعية مصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة، وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها، في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة"[2].

ومما سبق يمكن تعريف المراجعة الخارجية على أنها عملية منظمة لتجميع الأدلة والقرائن الكافية والمقنعة وتقييمها بطريقة موضوعية من طرف شخص مؤهل ومستقل لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات المتعلقة بوحدة اقتصادية للواقع بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحددة وتبليغ هذا الرأي للمهتمين بشؤون الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

وبتحليل التعاريف السابقة نجد أن المراجعة الخارجية تتضمن عدة مفاهيم رئيسية وهي:[3]

أ- المراجعة الخارجية عملية منظمة: تتم على أسس ومبادئ علمية مخططة فهي ليست عملية عشوائية وإنما يجب تخطيطها بطريقة سليمة حتى يمكن أن تحقق أهدافها بطريقة كفؤة وفعالة.

ب- المراجعة الخارجية يمارسها مراجع مستقل: بالإضافة إلى توافر شروط التأهيل العلمي والمهني في المراجع الخارجي، فإنه يكون مطلوبا منه عند قيامه بكل الأمور المرتبطة بالفحص وإبداء الرأي أن يكون مستقلا عن العميل، وتعتبر الحاجة إلى استقلال المراجع الخارجي وليدة مسؤوليته تجاه مستخدمي القوائم التي يقدمها العميل.

---

[1] عبد الكريم علي الرمحي، **تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية**، بدون دار نشر، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 01.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

[3] منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، **دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 13.

جـ- المراجعة الخارجية تقوم على تجميع الأدلة الكافية والمقنعة وتقيمها بطريقة موضوعية: حيث تعتبر عملية الحصول على الأدلة الكافية والمقنعة جزء جوهري في عملية المراجعة حيث يستخدمها المراجع لتحديد ما إذا كانت المعلومات التي تتضمنها القوائم والتقارير التي تتم مراجعتها، تعكس الواقع وتتفق مع المعايير التي تستخدم للحكم على مصداقيتها.

د- المراجعة الخارجية تولد إبداء رأي فني محايد: حيث أن القيام بعملية المراجعة الخارجية يتولد عنه إبداء مراجع الحسابات لرأيه الفني المحايد بشأن مدى صدق وسلامة القوائم المالية للمشروع وعدالة تعبيرها عن المركز المالي ونتائج الأعمال.

ه- المراجعة الخارجية وسيلة اتصال: حيث يقوم المراجع الخارجي بإيصال نتائج الفحص والدراسة إلى الأطراف المعنية، ويعتمد في ذلك على تقرير يضم رأيه الفني المحايد.[1]

ثانيا- أهداف وأهمية المراجعة الخارجية

للمراجعة الخارجية أهداف وأهمية كبيرة باعتبارها من المواضيع المهمة التي أخذت حيزا كبيرا عند الاقتصاديين، فلقد سايرت المراجعة جميع المراحل الاقتصادية للإنسان بالرغم من بساطتها في بداية الأمر، إلا أنها استطاعت أن تواكب هذا التطور الاقتصادي من خلال إيجاد لنفسها إطارا تنظيميا يحكم عملها.

1- أهداف المراجعة الخارجية

انطلاقا من التطور التاريخي للمراجعة والتعاريف المقدمة لها يظهر لنا جليا تطور أهداف هذه الأخيرة من حقبة زمنية إلى أخرى نتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة ونتيجة لتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى. لذلك سنورد أهم أهداف المراجعة الخارجية في النقاط التالية:[2]

أ- الأهداف الإجرائية: وتتمثل في:

- **الوجود والتحقق:** يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلا، حيث أن

[1] محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 18.

[2] لبيب عوض، محمد الفيومي محمد، **أصول المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 88.

المعلومات الناتجة من نظام المعلومات المحاسبية تقر مثلا بالنسبة إلى المخزون السلعي مبلغ معين عند تاريخ معين وكمية معينة، فيسعى المراجع إلى التحقق من هذه المعلومات من خلال الجرد الفعلي أو المادي للمخزونات.

- **الملكية والمديونية:** تعمل المراجعة في هذا البند إلى إتمام البند السابق من خلال التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم التزام عليها. فالمراجعة بذلك تعمل على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لها، والتي تقدم إلى أطراف عدة سواء داخلية أو خارجية.

- **الشمولية أو الكمال:** بغية الوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات من جهة ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح من توفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، والذي يعتبر من بين أهم أهداف المراجعة لإعطاء المصداقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية.

- **التقييم والتخصيص:** تهدف المراجعة الخارجية من خلال هذا البند إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهلاك الاستثمارات أو إطفاء المصاريف الإعدادية وتقييم المخزونات، ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، وبانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما. إن الالتزام الصارم بهذا البند من شأنه أن يضمن الآتي:

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش؛
- الالتزام بالمبادئ المحاسبية؛
- ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.

- **العرض والإفصاح:** تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاح هذه الأخيرة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية والمتمثلة في المعلومات التي أعدت وفقا لمعايير الممارسة المهنية، وتم تجهيزها بشكل سليم يتماشى والمبادئ المحاسبية. إن هذه المعلومات تعتبر قابلة للفحص من طرف المراجع ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لها من جهة ومن جهة أخرى ليتأكد من مصداقيتها من خلال التمثيل الحقيقي لوضع معيّن داخل المؤسسة.

- **إبداء رأي فني:** يسعى المراجع من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، لذلك ينبغي على هذا الأخير، وفي إطار ما تمليه المراجعة القيام بالفحص والتحقق من العناصر الآتية:

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة؛
- مراقبة عناصر الأصول والخصوم؛
- التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة؛
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات؛
- محاولة كشف أنواع الغش والتلاعب والأخطاء؛
- تقييم الأهداف والخطط والهيكل التنظيمي؛
- تقييم الأداء داخل النظام أو المؤسسة ككل.

ب- الأهداف التقليدية والحديثة: يتم تقسيم أهداف المراجعة الخارجية أيضا إلى أهداف تقليدية وأهداف حديثة، ويمكن حصرها فيما يلي:[1]

- **الأهداف التقليدية:** ويمكن تلخيصها في عدة نواحي أهمها:

- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وتقرير مدى الاعتماد عليها؛
- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات؛
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء وغش؛
- تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق الزيارات الفجائية للمراجع.

- **الأهداف الحديثة:** ويمكن إبرازها في عدة نواحي أهمها:

- مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها؛
- تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة للأهداف المرسومة؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية عن طريق محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المشروع؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع.

[1] زاهرة توفيق سواد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 19،20.

وفي الأخير نشير إلى أن الأهداف المتوخاة من المراجعة هي إحدى الأهداف الكلية للمؤسسة، وإذا ما نجحت المراجعة في تحقيق أهدافها فهي بذلك تساهم في تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة.

2- أهمية المراجعة الخارجية

تعود أهمية المراجعة إلى كونها وسيلة تهدف إلى خدمة عدة جهات تستخدم القوائم المالية التي يعتمدها المراجع الخارجي في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها وهذه الجهات هي كما يلي:[1]

أ- إدارة المؤسسة: تعتمد المؤسسة على البيانات المحاسبية التي يتم اعتمادها من قبل المراجع المحايد والمستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات، كما يزيد درجة الاعتماد عليها، كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وكذلك زيادة مكافآتهم.

ب- المستثمرون: أدى ظهور المؤسسات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأس مالها على عدد كبير من المساهمين وانفصال الملكية عن إدارة المؤسسة إلى ظهور حاجة ماسة إلى تعيين مراجع حسابات قانوني مستقل ومحايد بحيث يطمئن المستثمرون بأن أموالهم سوف لن تتعرض للاختلاس والسرقة نتيجة قيام مراجع الحسابات بمراقبة تصرفات إدارة المؤسسة والتأكد من عدم انتهاك عقد المؤسسة الأساسي وقانون المؤسسات.

جـ- الجهات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الحكومة على البيانات التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية للدولة، وفرض ضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون بيانات موثوق فيها ومعتمدة من قبل جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات فحصا دقيقا وإبداء الرأي الفني المحايد العادل لها.

د- البنوك: إن البنوك التجارية تعتمد على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها، كذلك نجد أن رجال الاقتصاد يعتمدون على هذه القوائم المالية المدققة من طرف المدقق الخارجي في تقديرهم للدخل القومي وكذلك في التخطيط الاقتصادي.[2]

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، **خدمات مراقب الحسابات لسوق رأس المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 23.

[2] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص15.

هـ- الدائنون والموردون: تعتمد هذه الفئة على تقرير المدقق الذي يتضمن مدى سلامة وصحة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام وذلك قبل الشروع في منح الائتمان التجاري والتوسع فيه، وتفاوت الخصومات التي تمنحها وفقا لقوة المركز المالي للمؤسسة.[1]

ثالثا- أنواع المراجعة الخارجية

بالإضافة إلى التمييز بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، توجد أنواع عدة للمراجعة، وذلك لتعدد الجوانب التي ينظر إليها منها، والتنوع المتعدد للمراجعة هو في الحقيقة تنوع وصفي لا يؤثر في أي من مفهوم أو أصول أو جوهر المراجعة ذاتها. وبشكل عام يمكن تصنيف المراجعة حسب المتفق عليه بين معظم الكُتاب إلى عدة زوايا لعل أهمها ما يلي:

1- من زاوية مجال أو نطاق المراجعة

تنقسم إلى نوعين وهما:[2]

أ- **المراجعة الكاملة:** وهي التي تخول للمراجع إطارا غير محدد للعمل الذي يؤديه، ولا يضع التشريع أو الجهة التي تعين المراجع أية قيود على نطاق أو مجال عمل مراقب الحسابات. وفي المراجعة الكاملة يترك للمراجع حرية تحديد المفردات التي تشملها اختباراته، وذلك دون التخلي عن مسؤوليته الكاملة عن جميع المفردات، ومن ثمّ إبداء رأيه عن مدى سلامة القوائم المالية ككل.

ب- **المراجعة الجزئية:** وهي التي تتضمن وضع بعض القيود على نطاق أو مجال المراجعة، ومن قبل الجهة التي تعين المراجع، بحيث يقتصر عمله على بعض العمليات دون غيرها. ومن أمثلتها التكليف بمراجعة المخزون، أو المبيعات مثلا. في هذه الحالة تنحصر مسؤولية المراجع في البنود التي كلف بمراجعتها لذلك يفضل في مثل هذه الحالات وجود اتفاق صريح حول نطاق المراجعة، إضافة إلى قيام المراجع بالإشارة إلى ذلك في تقريره.

2- من زاوية مدى الفحص أو حجم الاختبارات

ونجد في هذه الحالة مراجعة شاملة وأخرى اختبارية.

---

[1] بوقابة زينب، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2011، ص10.

[2] حازم هاشم الآلوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 59،60.

أ- **المراجعة الشاملة (التفصيلية):** وتعني المراجعة الشاملة أو التفصيلية أن يقوم المراجع بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات، أي أن يقوم بمراجعة جميع المفردات محل الفحص، ومن الملاحظ أن هذه المراجعة تصلح للمنشآت صغيرة الحجم، حيث أنه في حالة المنشآت كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذه المراجعة إلى زيادة أعباء عملية المراجعة وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المراجع الخارجي على مراعاتها باستمرار.[1]

ب- **المراجعة الاختبارية:** وهي الطريقة السائدة حاليا في العمل الميداني، وتعني هذه الطريقة أن يتم تطبيق إجراءات المراجعة على أقل من 100% من البنود، على أن تتمتع كافة وحدات المعاينة بفرصة وقوع الاختيار عليها، مع مراعاة قيام المراجع بتعميم نتائج الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها (المجتمع). ويتوقف حجم العينة على عدة اعتبارات، من أهمها ما يظهره فحص وتقييم المراجع الخارجي لأنظمة الرقابة الداخلية المتبعة داخل المنشأة من ناحية. ومدى إمكان تطبيق إجراءات المراجعة الاختبارية من ناحية أخرى.[2]

3- من زاوية الإلزام القانوني

تنقسم إلى نوعين وهما المراجعة الإلزامية والمراجعة الاختيارية.

أ- **المراجعة الإلزامية:** تتميز المراجعة الإلزامية بوجود عنصر الجبر والإلزام، ومن ثم يمكن الجزاء على المخالفين لأحكامها، وكذلك يجب أن تتم المراجعة وفقا للقواعد والنصوص والإجراءات المنصوص عليها، وعلى المراجع أن يتحقق من أن عملية تعيينه لم تتم بمخالفة الأحكام القانونية. وفي ضوء هذه المراجعة فإن المراجع يؤدي عمله بالطريقة التي يراها مناسبة وضرورية، كما أنه لا يجب أن توضع أية قيود أو حدود على المراجع أثناء تأديته لواجباته حتى ولو كانت هذه القيود واردة في القوانين التنظيمية للمؤسسة، وفي صورة قرارات صادرة عن الجمعية العامة للمساهمين تعتبر مثل هذه القيود كأنها لم تكن في مواجهة المراجع الذي يعتبر مسؤول إذا ما رضخ لهذه القيود.[3]

ب- **المراجعة الاختيارية:** وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني يحتم القيام بها، ففي المنشآت الفردية وشركات الأشخاص، قد يتم الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي في مراجعة حسابات المشروع واعتماد

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 44.

[2] حازم هاشم الآلوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

[3] زاهرة توفيق سواد، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

قوائمه المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مراجع خارجي من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي. والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد. وفي حالة المنشآت الفردية نلاحظ أن وجود المراجع الخارجي يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر، وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة لمصلحة الضرائب.[1]

4- من زاوية توقيت المراجعة

نجد في هذا التقسيم مراجعة نهائية ومراجعة مستمرة.

أ- **المراجعة النهائية:** وهي المراجعة التي يقوم بها المراجع بعد انتهاء السنة المالية للوحدة الاقتصادية، ويكون بالفعل قد تم إقفال الحسابات وإجراء التسويات، وتم إعداد الحسابات الختامية، وقائمة المركز المالي وتكون المراجعة النهائية بالنسبة للمنشآت الصغيرة الحجم والتي لا تتعدى فيها العمليات بصورة كبيرة.[2]

ب- **المراجعة المستمرة:** وهي المراجعة التي يزور فيها المراجع المنشأة على مدار السنة المالية، ويتم الشروع بتنفيذها منذ الأشهر الأولى للسنة المالية الخاضعة للمراجعة، وفق برنامج زمني محدد، وهذا النوع من المراجعة يلائم المنشآت الكبيرة، كالمصارف وشركات الطيران.[3]

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي للمراجعة الخارجية

إن الوصول إلى رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية يتطلب الالتزام بجملة من الفروض التي يتخذ منها إطار نظري يمكن المراجع من الرجوع إليها في عمليات الفحص والتحقيق المختلفة، إضافة إلى مجموعة من المبادئ والمعايير التي يمكن من خلالها تنظيم مهنة المراجعة في حالة الالتزام بها.

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية**، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر، ص 31.

[3] حازم هاشم الآلوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

أولا- فروض المراجعة الخارجية

تمثل الفروض في أي مجال للمعرفة نقطة بداية لأي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال، ومن ثم فإن إيجاد فروض للمراجعة عملية ضرورية لحل مشاكل المراجعة والتوصل إلى نتائج تساعد على إيجاد نظرية شاملة لها، ومن الملاحظ أن فروض المراجعة لم تلق الاهتمام الكافي كما هو الحال في مجال فروض المحاسبة، ولذلك فإن وضع مجموعة من الفروض التي تأخذ في الاعتبار طبيعة المراجعة ونوعية المشاكل التي تتعامل معها هو بمثابة إيجاد مجموعة من الفروض التجريبية التي يجب أن تخضع للدراسة الانتقادية حتى يمكن أن تلقى القبول العام من المهنة.

وتتمثل الفروض التجريبية للمراجعة الخارجية فيما يلي:[1]

1- قابلية البيانات للفحص

من الملاحظ أن هذا الفرض مرتبط بوجود مهنة المراجعة، فإذا لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص، فلا مبرر إذن لوجود هذه المهنة. وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية والخطوط العريضة التي نسترشد بها لإيجاد نظام للاتصال بين معدي المعلومات ومستخدميها، وتتمثل فيما يلي:

أ- **الملائمة:** وذلك يعني ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين، وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.

ب- القابلية للفحص: ومعنى ذلك أنه إذا قام شخصان – أو أكثر- بفحص المعلومات نفسها فإنهما لابد أن يصلا إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها.

جـ- البعد عن التحيز: بمعنى تسجيل الحقائق بطريقة عادلة.

د- القابلية للقياس الكمي: وهي خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية، فالقياس الكمي يضيف منفعة نتيجة تحويل المعلومات إلى معلومات أكثر فائدة من خلال عمليات حسابية. ونجد أن النقود أكثر المقاييس الكمية شيوعا- وليست المقياس الوحيد- بين المحاسبين.

[1] محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، **أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 29.

2- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة

يقوم هذا الفرض على التبادل في المنافع بين المراجع والإدارة، من خلال إمداد هذه الأخيرة بمعلومات تمت مراجعتها من طرف المراجع بغية اتخاذ على أساسها قرارات صائبة، والعكس كذلك بالنسبة للمراجع بمده بمعلومات يستطيع أن يبدي على أساسها رأي فني محايد صائب على واقع وحقيقة تمثيل المعلومات المحاسبية للمؤسسة.

3- خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء تواطئية

نجد أن هذا الفرض ضروري مثل الفرض السابق، في جعل المراجعة اقتصادية وعملية. فعدم وجود هذا الفرض، يتطلب من مراقب الحسابات عند إعداد برنامج المراجعة أن يوسع من اختباراته، وأن يستقصي وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يؤكد أنه سوف يكتشف كل هذه الأخطاء. ويثير هذا الفرض نقطة هامة، وهي مسؤولية المراجع في اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية اللازمة، وعدم مسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها خاصة عند تقيده بمعايير المراجعة المتفق عليها .

4- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء

يبنى هذا الفرض على أساس وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد (يحذف) احتمال حدوث الخطأ مما يجعل من الممكن إعداد برنامج المراجعة بصورة تخفض من مدى الفحص. ويعني هذا الفرض باستخدام لفظ (احتمال)، أن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الخطأ، ولكن لا يبعد إمكان حدوثه، فالأخطاء مازالت ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة. ووجود هذا الفرض يعمل على جعل عملية المراجعة اقتصادية وعملية من حيث استخدام المراجعة الاختبارية بدل من المراجعة الشاملة .

5- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال

يقوم هذا الفرض على أن المعلومات المحاسبية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها، إذ يعتبر الالتزام بها مؤشرا حقيقيا للحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية وعن مدى تمثيل نتيجة نشاط المؤسسة إلى المركز المالي والحقيقي لها.

6- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل

نجد أن هذا الفرض مستمد من أحد فروع المحاسبة وهو فرض استمرار المشروع. ويعني هذا الفرض أن مراجع الحسابات إذا اتضح له أن إدارة المشروع رشيدة في تصرفاتها-عند شراء أحد الأصول مثلا- وأن الرقابة الداخلية سليمة، فإنه يفترض أن يستمر كذلك في المستقبل إلا إذا وجد الدليل على عكس ذلك، والعكس صحيح. فإذا اتضح للمراجع أن إدارة المشروع تميل إلى التلاعب في قيم الأصول، أو أن الرقابة الداخلية ضعيفة، فإنه يجب أن يأخذ ذلك في الاعتبار ويكون في حرص منها في الفترات القادمة. ومن ناحية أخرى فإنه بدون هذا الفرض تصبح عملية المراجعة مستحيلة إن لم تكن غير ممكنة.

7- مراجع الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط

رغم تعدد الخدمات التي يستطيع مراجع الحسابات أن يؤديها لعميله، فإنه عندما يطلب منه إبداء الرأي في سلامة القوائم المالية، فإن عمله يجب أن يقتصر على هذه المهمة دون غيرها، وذلك وفق ما توضحه الاتفاقية المبرمة ما بين المؤسسة والمراجع على أن لا تخل هذه الاتفاقية بمعايير المراجعة وعلى رأسها استقلالية المراجع في عمله، نشير كذلك في إطار المراجعة الداخلية على أن يلتزم المراجع بوظائفه المحددة وأن يسعى إلى تحقيق الأهداف المتوخاة من العملية.

8- يفرض المركز المهني لمراجع الحسابات التزامات مهنية تتناسب وهذا المركز

يقوم هذا الفرض على أن مراجع الحسابات يفترض أن يكون ملما وملتزما بالتزامات مهنة المراجعة التي حددتها المنظمات والهيئات المهنية ذات الاختصاص، ومن تلك الالتزامات معايير المراجعة المتعارف عليها، بما من شأنه أداء عملية المراجعة بكفاءة وفعالية، فإذا أخل المراجع بواجباته المهنية أو لم يفي بها على الوجه المطلوب فإنه يتعرض للمساءلة المهنية وتحميله مسؤولية ذلك.

ثانيا- مبادئ المراجعة الخارجية

تجدر الإشارة إلى أن تناول مبادئ المراجعة يتطلب تحديد أركانها وهي: ركن الفحص وركن التقرير، وبناءا على ذلك فإن مبادئ المراجعة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:[1]

[1] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005، ص ص 23،24.

1- المبادئ المرتبطة بركن الفحص

أ- **مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:** ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المنشأة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيان المنشأة وعلاقاتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

ب- **مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري:** ويعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المنشأة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنشأة، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

جـ- **مبدأ الموضوعية في الفحص:** ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المراجع وتدعمه خصوصا تجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

د- **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** يشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المنشأة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية، لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المراجع عن أحداث المنشأة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمنشأة وهذا المناخ تعبير عما تحتويه المنشأة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

2- المبادئ المرتبطة بركن التقرير

أ- **مبدأ كفاية الاتصال:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مراجع الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

ب- **مبدأ الإفصاح:** يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المراجع عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

جـ- مبدأ الإنصاف: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المراجع، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية.

د- مبدأ السببية: ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المراجع، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

ثالثا- معايير المراجعة الخارجية

تعتبر معايير المراجعة المبادئ التي تحكم أية عملية مراجعة وبالتالي فهي الإطار العام الذي من خلاله يقوم المراجع باستخدام الإجراءات للوصول إلى الأهداف الواجب تحقيقها، ومن هذا الإطار سوف نميز بين ثلاثة أقسام أساسية من المعايير المتعارف عليها في مجال المراجعة.

1- المعايير الشخصية (العامة)

هذا الفرع يحتوي على الصفات الشخصية لمراجع الحسابات ويتكون من ثلاث معايير:[1]

أ- التأهيل العلمي والعملي للمدقق: وذلك فيما يلي:

- التأهيل العلمي والدراسي؛
- التأهيل العملي والخبرة المهنية؛
- الربط بين التأهيل العلمي والعملي ومتطلبات الأداء المهني من خلال إنشاء الجداول التالية:
  - جدول المحاسبين أو المدققين تحت التمرين؛
  - جدول المحاسبين أو المدققين؛
  - جدول مساعدي المحاسبين أو المدققين؛
  - الخبرة العلمية في مجال الممارسة العملية للتدقيق واستمرار التعلم أثناء الممارسة مع تلقي التدريبات الكافية الرسمية والغير رسمية، إذ أن توفر المؤهل العلمي مع الخبرة العملية والتدريب الكافي تحقق في مجملها مستوى الكفاءة اللازمة للمدقق للقيام بعمله وحسن أداءه وتحسين فعالية أدائه.

[1] زاهرة توفيق سواد، **مرجع سبق ذكره**، ص 32،33.

ب- الاستقلالية: تتوقف على استقلاليته وحياده في إبداء رأيه ولا يوجد درجات في عدم الاستقلال، يجدر التفرقة بين نوعين من الاستقلال فالأول يخص الاستقلال المهني وهو ضروري لممارسة المهنة، وتحكمه معايير ذاتية مما يؤدي إلى التحرر من الرقابة أو السلطة العليا، إذ يعتمد على نفسه ولا يكون تابعا لعملية إبداء الرأي، والثاني خاص باستقلال المراجعة، فهو مرتبط بعملية إبداء الرأي في القوائم المالية ويعني ذلك التزام المراجع بالموضوعية وعدم التحيز عند إبداء رأيه.

جـ- العناية المهنية الملائمة: تتعلق هذه القاعدة بما يقوم به المراجع وعلى درجة من الدقة القيام بمهامه، ويسترشد المراجع في تحديد مستوى العناية المهنية الملائمة بدراسة مسؤولياته القانونية والمهنية، هذه العناية تتطلب فحص انتقادي لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم، وتتطلب أداء مهني يتفق مع حجم وضخامة وتعقيدات عملية المراجعة إلى استخدام العينات والخيارات، فإن كل بند يتم اختياره للاختبار يجب أن يتم فحصه بعناية مهنية مناسبة.

2- معايير العمل الميداني

وهي التي تخص العمل الميداني والمعايير المطبقة والمعتمدة ميدانيا في تطبيق المراجعة وفي هذا الإطار نجد أربعة معايير:

أ- التخطيط السليم لعملية المراجعة والإشراف الدقيق على المساعدين: يتعين على المراجع أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية المراجعة، من حيث توزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة على الاختبارات المطلوبة، وكذلك تخصيص العمالة المتوفرة (المساعدين) بالمكتب على الأعمال المختلفة. مع ضرورة تحقيق الإشراف المناسب على هؤلاء المساعدين للتأكد من تنفيذ الخطة الموضوعة بطريقة كاملة ووفقا لمستوى الأداء المتفق عليه. ويطلق مزاولي المهنة على هذه الخطة لفظ "برنامج المراجعة"، هذا الأخير خطة مكتوبة لتنفيذ إجراءات المراجعة، ويتضمن عادة الدفاتر والسجلات الواجب فحصها، والوقت المحدد لذلك، مع مراعاة أن يتصف هذا البرنامج بالمرونة وبحيث يكون واضحا أن الهدف الأساسي من المراجعة هو القيام بفحص سليم وليس مجرد استكمال برنامج المراجعة وتنفيذه بالكامل.[1]

ب- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: إن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة أدلة المراجعة وإنما يحدد مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة، والوقت المناسب للقيام بإجراءات المراجعة والإجراءات التي ينبغي التركيز عليها بدرجة كافية أكثر من غيرها واستمرار المراجع في فحص نظام

[1] محمد سمير صبان، عبد الله عبد العظيم هلال، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.

الرقابة الداخلية ضروري ليتمكن من الإلمام بالإجراءات والأساليب المستخدمة وإلى المدى الذي يزيل أي شك أو تساؤل في ذهنه عن مدى فعاليته وكفاءته، ويمر هذا النظام بثلاث خطوات رئيسية وهي:[1]

- الإلمام بنظام الموضوع، حيث يتحقق عن طريق المتابعة والملاحظة والإطلاع واستخدام قائمة الاستقصاء النموذجية لتحديد الكيفية التي يعمل بها هذا النظام؛
- تحديد الكيفية التي يسير عليها النظام، فقد يكون هذا الأخير سليما نظريا ولكنه غير مطبق واقعيا ويمكن ذلك بتتبع العينات الإحصائية؛
- تحديد مدى ملائمة ودقة الإجراءات الموضوعة والمستخدمة بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الإجراءات.

جـ- كفاية الأدلة: في إطار مسعى المراجع الهادف إلى إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة المعلومات المحاسبية، يقوم هذا الأخير بالبحث عن الأدلة الكافية المدعمة لهذا الرأي اعتمادا على التأكد من أن كل البيانات المسجلة لها مستندات تثبت صحتها، ومن خلال التأكد من سلامة المعالجة المحاسبية للبيانات وعرض المعلومات، وكذا من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات التي توفر للمراجع أساسا معقولا وقاعدة متينة يستطيع على ضوئها من إبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية الختامية موضوع المراجعة، وتنقسم الأدلة إلى داخلية (الدفاتر، السجلات المحاسبية، الشيكات...)، وخارجية (المصادقات من العملاء والموردين، الملاحظات والاستفسارات...). ويجب أن تكون الأدلة التي يقوم بجمعها المراجع ملائمة، من حيث أن تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بموضوع المراجعة وكافية من حيث جمع كل البيانات المتعلقة بموضوع الفحص.[2]

3- معايير إعداد التقرير

وهو آخر فرع حيث يتضمن الإجراءات المتبعة في كتابة التقرير النهائي للمراجع ونجد فيه المعايير التالية:

أ- إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها: هذا المعيار لا يعني سرد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولكن يتضمن أيضا الطرق التي يتم بها تطبيق هذه المبادئ عن طريق إبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا لهذه المبادئ. وإذا لم يتمكن المراجع من الحصول على

[1] زاهرة توفيق سواد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 34،35.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

المعلومات التي تمكنه من إبداء الرأي فيجب عليه أن يذكر في تقريره تحفظا بهذا الخصوص. وبذلك نجد أن مراجع الحسابات بصفته ناقدا للقوائم المالية الختامية من حيث الحكم على ما إذا كانت المبادئ المستخدمة في إعدادها تلقى قبولا عاما، يجب أن يكون على دراية تامة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وكذلك المبادئ البديلة التي قد تكون أكثر من واحدة والتي يمكن تطبيقها في أي مجال من مجالات الفحص.[1]

ب- الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: ويقضي هذا المعيار بأن يبين مراجع الحسابات في تقريره ما إذا كانت المبادئ التي طبقت في الفترة الجارية تتميز بالثبات إذا ما قورنت بالفترات السابقة. والثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية لازم لإمكان إجراء المقارنات بين القوائم المالية الختامية التي يعدها المشروع في نهاية الفترات المالية المختلفة. وعند تغيير المبادئ المحاسبية فإن ذلك يستلزم من مراجع الحسابات بيان طبيعة هذه التغيرات وأثرها على القوائم المالية. ذلك لأن عدم الثبات يؤدي إلى التداخل بين عناصر الإيرادات والمصروفات للفترات المالية المختلفة مما يؤدي إلى إظهار نتائج مضللة، ومن ثم نجد أن التطبيق السليم لهذا المعيار يستلزم فهما واضحا من مراجع الحسابات للعلاقة بين الثبات والقابلية للمقارنة.[2]

جـ- الإفصاح الكافي: يجب أن يتضمن التقرير التحقق من كفاية وملائمة الإفصاح، كما تعبر عنها القوائم المالية والتي ينبغي أن تشمل على بيانات ومعلومات، والعرض السليم للقوائم ومدى كفاية البيانات والدقة في ترتيبها وتبويبها وتوضيح كافة المعلومات المتعلقة بالأصول والخصوم، والتي تتطلب إيضاحات أقفلت عند إعداد القوائم المالية وذلك لتقديم بيانات تساعد على العرض السليم لها دون الإعلان عن أسرار المشروع أو الإضرار به. ويحتاج مستخدم القوائم المالية إلى معلومات هامة عن الأحداث الهامة التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ انتهاء الإجراءات الرئيسية للمراجعة، مما يحتم ضرورة الإفصاح عن تلك الأحداث.[3]

د- إبداء الرأي: ويقضي هذا المعيار أساسا بأن يتضمن تقرير الميزانية رأي المراجع الخارجي فيما يتعلق بمدى صدق ووضوح القوائم المالية في إظهار نتيجة أعمال المنشأة والمركز المالي لها، وذلك

---

[1] محمد سمير صبان، عبد الله عبد العظيم هلال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 92،93.

[2] محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 96 ،97.

[3] زاهرة توفيق سواد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 36،37.

كوحدة واحدة، ولا يعني هذا المعيار بالضرورة الموافقة التامة أو الرفض الكلي للقوائم المالية، ففي أغلب الحالات التي لا يمكن لمراجع الحسابات إعطاء موافقته التامة عليها، لا يستدعي رفضها نهائيا ولكن يكفي ذكر تحفظات عن الأمور التي لم يقتنع بها. أما الحالات التي يحق للمراجع أن يمتنع فيها عن إبداء رأيه فهي الحالات التي لا يمكن ذكر تحفظات بشأنها كما هو الحال في حالات عدم وجود أنظمة للرقابة الداخلية مطبقة أو أن مدخلات النظام المحاسبي لا تمثل المدخلات بصورة كبيرة.[1]

المبحث الثالث: الإطار العملي للمراجعة الخارجية

للمراجع الخارجي دور وأهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، كما يعتبر حلقة وصل بين المؤسسات والأطراف المستفيدة من التقارير، ولهذا فرضت عليه مهنته التمتع بمجموعة من الحقوق والتي تعمل على تسهيل مهمته، إضافة إلى تحديدها لأهم الواجبات والمسؤوليات التي تقع على عاتقه كما فرضت عليه التحلي بسلوك مهني لإتمام المهام التي وكلت إليه، والالتزام بمجموعة من الخطوات والمراحل الرئيسية لتنفيذ عملية المراجعة الخارجية وتحقيق أهدافها بكفاءة عالية.

أولا- المراجع الخارجي: حقوق وواجبات

حتى يستطيع المراجع أداء عمله بكفاءة وفعالية ينبغي أن يكون على دراية تامة بكل ماله من حقوق وسلطات وما عليه من واجبات ومسؤوليات وفقا لما تقضي به قواعد ومبادئ المراجعة من ناحية، ولما جرى عليه العرف في مجال المراجعة الخارجية من ناحية أخرى، ونعرض هذه العناصر بإيجاز فيما يلي:[2]

1- حقوق المراجع الخارجي

تتمثل حقوق المراجع الخارجي في المجالات والنواحي التالية، والتي تعتبر الأساس في تحديد ما يجب أن يتمتع به من سلطات تساعده في إنجاز برنامج مراجعته وتحقيق أهدافه بدرجة عالية من الفاعلية، ومن أهم هذه الحقوق ما يلي:

- حق طلب أي مستندات أو دفاتر أو سجلات والإطلاع عليها للحصول على بيان أو معلومة معينة، وحق الإطلاع على اللوائح التي تحكم طبيعة عمل ونشاط المؤسسة؛

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية**، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] محمد السيد سرايا، **المراجعة والرقابة المالية المعايير والقواعد**، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 68.

- حق طلب أي تقارير أو استفسار معين حول عملية معينة من أي مسؤول في الشركة في أي مستوى إداري لتوضيح أمر ما لم يصل المراجع إلى تفسير مرضي له؛
- حق فحص وتدقيق الحسابات المختلفة والسجلات وفقا للقوانين واللوائح من جهة ووفقا لما تقضي به القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- حق حضور اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين بصفته الشخصية أو من ينوبه من مساعديه وذلك لتقديم تقرير المراجعة وعرضه وحضور مناقشته، أو الرد على أي استفسارات قد يثيرها الأعضاء حول بعض نقاط أو جوانب التقرير؛
- حق دعوة الجمعية العامة للمساهمين للانعقاد في بعض الحالات التي لا تتحمل التأجيل أو التأخير أو في حالات الاستعجال؛
- إجراء الجرد في الوقت الذي يراه مناسبا لخزائن الجهة الخاضعة للتدقيق ومخازنها وما تحتويه من أوراق مالية ونقدية ومستندات ووثائق وبضائع وغيرها؛
- حق مراجعة وفحص باقي أصول الشركة على اختلاف أنواعها وكذلك التحقق من الالتزامات المستحقة على الشركة، وحق الاتصال بدائني الشركة للتأكد من صحة أرصدة هذه الالتزامات.

2- واجبات المراجع الخارجي

تتمثل فيما يجب أن يقوم المراجع به من أعمال مختلفة لإنجاز برنامج مراجعته على أكمل وجه وبشكل موضوعي وفعال، ومن أهم هذه الواجبات ما يلي:[1]

- يجب أن يقوم بالفحص والتدقيق الفعلي لحسابات الشركة ودفاترها بما تحتويه من قيود يومية وحسابات أستاذ بغرض التحقق من صحتها وكشف الأخطاء والعمل على تصحيحها بالتعاون مع محاسبي الشركة؛
- التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول والالتزامات المختلفة بأي طريقة من طرق التحقق التي يراها مناسبة بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر؛
- التأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية بتقييمه حتى يستطيع اختيار عينات المراجعة بشكل ملائم وسليم ويغطي معظم عمليات الشركة؛
- التحقق بأن المؤسسة تلتزم بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها؛

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص ص 212،213.

- يجب على المراجع أن يحضر هو أو أحد مساعديه اجتماع الجمعية العامة للمساهمين في الشركة لمناقشة تقريره؛
- فحص عناصر قائمة الدخل للتحقق من أنه يظهر النتيجة الحقيقية لنشاط الشركة من أرباح أو خسائر عن السنة المالية؛
- فحص عناصر قائمة المركز المالي للتأكد من أنها تعبر تعبيرا صحيحا عن القيم الحقيقية لعناصر الأصول وبالتالي عن المركز المالي للشركة في نهاية السنة المالية؛
- يجب على المراجع عند حضوره اجتماع الجمعية العامة للمساهمين أو اجتماع مجلس الإدارة في غير شركات المساهمة، أن يقدم تقريره إلى الأعضاء ويتلوه عليهم بحيث يكون تقريرا شاملا على جميع البيانات الهامة واللازمة؛
- يجب على المراجع أن يقدم التوصيات والاقتراحات الملائمة لما يلي:
  - معالجة وتصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها؛
  - عدم الوقوع في الأخطاء مستقبلا ما أمكن ذلك؛
  - حسن سير العمل في أقسام وإدارة الشركة؛
- يجب على المراجع التأكد إلى جانب الفحص والتدقيق أن المؤسسة تقوم بتطبيق القوانين والأنظمة المختلفة وتلتزم بها بطريقة سليمة، كما تلتزم بنصوص بنود العقود المختلفة التي قبلتها ووقعت عليها.

إضافة إلى ما سبق، يتحمل المراجع الخارجي نتيجة مزاولته مهنة المراجعة عدة مسؤوليات، وذلك في حالة وجود إهمال منه، ويمكن تلخيص أهم المسؤوليات التي تقع على عاتقه اتجاه الغير فيما يلي:[1]

أ- مسؤولية فنية: وهي التي تدخل في صميم عمله كمراجع حسابات قانوني للشركة وتتلخص في مجالين رئيسين هما:

- مسؤوليته في التحقق من أن الشركة قد طبقت وبشكل سليم القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين والمقبولة قبولا عاما؛

- مسؤوليته في التحقق من أن نصوص القوانين واللوائح والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق التي تنظم أعمال الشركة قد روعيت وطبقت تطبيقا سليما.

ب- مسؤولية أخلاقية: وهي التي تتعلق بالإخلال بأمانة وأخلاقيات المهنة ومن أمثلة ذلك ما يلي:

[1] محمد السيد سرايا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 72،73.

- إخفاء المراجع حقائق مادية معينة عرفها عند المراجعة.

- تقديم بيانات مضللة وغير حقيقية؛

- إخفاء أي تلاعب أو تحريف في المستندات أو السجلات أو الدفاتر؛

- الإهمال في أداء عمله؛

- إذا أبدى رأيا معينا غير الحقيقة لمنافقة أحد المسؤولين؛

- إذا لم يضمن تقريره كل الانحرافات التي كشف عنها.

جـ- مسؤولية مدنية: وتتمثل هذه المسؤولية بالنسبة للمراجع في بعض نواحي القصور التي تتعلق بعمل المراجع ومن أهمها ما يلي:

- حالة إهمال المراجع في قيامه بأداء عمله وعدم بذل العناية المهنية اللازمة؛

- حالة وقوع المراجع في بعض الأخطاء أثناء مراجعته؛

- عدم قيامه أصلا بالمراجعة.

ولذلك قد يتعرض المراجع نتيجة الإهمال للمسؤولية حيث يسأل عن أي أخطاء يسيرة أو كبيرة، وقد يكون عرضة للتحذير أو لفت النظر مما قد يضطره أمام المسؤولين في الشركة.

د- مسؤولية جنائية: وهي التي تتمثل في ارتكاب المراجع لبعض التصرفات الضارة بمصلحة المؤسسة عن عمد ، ومن هذه التصرفات أو الأفعال التي يترتب عليها المسؤولية الجنائية ما يلي:

- تآمر المراجع مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور أو الإهمال في إدارة الشركة؛

- الكذب في كتابة تقريره أو في شهادته أمام الجمعية العامة للمساهمين عند مناقشة جوانب هامة وخطيرة بالنسبة لنشاط الشركة ومصالح المساهمين؛

- ارتكاب الأخطاء والمخالفات الجسيمة بما يضر بمصالح الشركة، ومن ذلك إفشاء أسرار الشركة في مجالات مختلفة إلى الشركة المنافسة لغرض أو لآخر يخص المراجع شخصيا؛

– تآمر المراجع مع مجلس الإدارة في مجال اتخاذ قرارات معينة في ظاهرها أنها في مصلحة الشركة، ولكن في حقيقتها فيها كل الضرر بمصلحة الشركة أو المساهمين.

ولا شك أن مثل هذه التصرفات تعرض المراجع للمساءلة الجنائية واتخاذ الإجراءات القانونية عند اكتشاف هذه التصرفات والتأكد من أنها ارتكبت عن عمد من قبل المراجع أو عن إهمال جسيم.

ثانيا– قواعد السلوك المهني للمراجع الخارجي

مع زيادة مستخدمي القوائم المالية لأجل اتخاذ قراراتهم وازدياد الطلب على خدمات المدققين وتقاريرهم ورأيهم الفني المحايد حول التقارير المالية، وجدت المنظمات المهنية أنه لابد من وضع مبادئ يسيرون عليها ومبادئ يسترشدون بها لتنظيم مهنتهم وعملهم، هذه القواعد هي قواعد السلوك المهني أو مبادئ وآداب المهنة.

1– السلوك المهني

الآداب والسلوك يمثل فرع من فروع المعرفة التي تختص بالخير والشر والواجبات الأخلاقية، وتتضمن اختيار الذات لمعايير الصواب والخطأ، ويضع الأفراد دليل أخلاق مكتوب أو غير مكتوب يلزم مجموعات الأفراد بالتعامل مع الآخرين، وذلك في سبيل كبح رغبات الأنانية والتصرفات الخاطئة، بمعنى أن محور الأخلاقيات (الآداب والسلوك) يتركز على وضع قواعد أو مقاييس أو معايير الصواب، والتي على أساسها يمكن التعرف على التصرفات الخاطئة، وبناءا على ذلك التعريف فإن آداب أو سلوك أي مهنة تمثل قيود تعرضها المهنة نفسها ويلتزم بها أعضاء المهنة، حتى يمكن الثقة في نتائج عملهم.[1]

وتصبح هذه القواعد بمثابة دليل أخلاقي يجب الالتزام به من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[2]

– رفع مستوى مهنة المحاسبة والتدقيق؛

– تنمية روح التعاون بين المحاسبين والمدققين ورعاية مصالحهم المختلفة؛

– تدعيم وتكملة النصوص القانونية والأحكام التي وضعها المشرع لتنظيم المهنة؛

[1] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 105.

[2] إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 71.

– بث الطمأنينة والثقة في نفوس جمهور مستخدمي خدمات المحاسبين والمدققين بأن أعمال المدققين والمحاسبين تلتزم بمعايير علمية ومهنية دقيقة.

2– قواعد السلوك المهني

يعد مجمع المحاسبين الأمريكيين القانونيين الأمريكي (AICPA) أهم منظمة قومية أمريكية ينتمي إليها ممارس مهنة مراجعة الحسابات وقد قام المجمع بتطوير آداب وسلوك المهنة، حتى يلائم المتغيرات الدائمة في بيئة مهنة مراجعة الحسابات وتتمثل هذه الآداب والسلوك فيما يلي:

أ– **الاستقلال والنزاهة والموضوعية:** ويتكون هذا المبدأ من الآتي:[1]

- **الاستقلال:** ومعنى ذلك ضرورة تمتع المراجع الخارجي بالاستقلال عند إبداء الرأي عن القوائم المالية للمشروع وتجنب الأمور التي تضعف من هذا الاستقلال.
- **النزاهة والموضوعية:** أي يتعين على المراجع ألا يسيء في رفض الحقائق وعندما يبدي رأيه في مجالات الضرائب والخدمات الإدارية عليه أن يقدم الدليل المقبول لوجهة نظره ولا يخضع رأيه للآخرين.

ب– **القدرة والمعايير الفنية:** وتشمل هذه القاعدة (المبدأ) على:[2]

- **القدرة:** ويعني ذلك أن على المراجع ألا يقبل مراجعة حسابات إحدى المنشآت والتي يشعر بأنه لن يستطيع إكمال عمليات المراجعة وإبداء الرأي بالكفاءة المهنية المناسبة.
- **معايير المراجعة:** ويعني ذلك أنه يتعين على المراجع المهني ألا يسمح بأن يقرن اسمه بالقوائم المالية لإحدى المنشآت إلا إذا كان ذلك متماشيا مع معايير المراجعة المتعارف عليها الممكن تطبيقها والتي تصدر عن المجمع.
- **المبادئ المحاسبية:** يتعين على المراجع أن لا يبدي الرأي عما إذا كانت القوائم المالية الختامية للمشروع قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إلا إذا كانت تلك القوائم تحتوي على خروج عن تطبيق أي من هذه المبادئ ويكون لها تأثير ذو أهمية على القوائم المالية ككل.

[1] محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[2] محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 145.

- **التنبؤ:** يتعين على المراجع أن لا يقرن اسمه بأي تنبؤ بعمليات مستقبلية بطريقة تجعل الغير يعتقد بأن المراجع يؤكد بإمكانية تحقيق ذلك التنبؤ.

جـ- المسؤوليات تجاه العملاء: وتتضمن هذه المسؤوليات مجموعة من قواعد السلوك المهني وهي:[1]

- **المحافظة على سرية بيانات العميل:** أي يتعين على المراجع عدم الإفصاح عن أية معلومات سرية تم الحصول من خلال الأداء المهني وذلك إلا بموافقة ورضا العميل.
- **الأتعاب المشروطة والاتفاقية:** ومعنى ذلك أن الخدمات المهنية يجب أن لا تؤدى تحت أي اتفاق ينص على عدم دفع أية أتعاب إلا بعد التوصل إلى نتائج معينة، أو أن الأتعاب تكون مشروطة بنتائج الخدمات المهنية ذاتها.

د- المسؤوليات تجاه الزملاء: ويتضمن هذا المبدأ الجوانب التالية:[2]

- **المزاحمة أو التعدي على حقوق الغير:** ومعنى ذلك عدم قيام المراجع بمزاحمة زميل له يقدم خدمة إلى عميل هو حاليا يحصل على نفس الخدمة من هذا الزميل.
- **عروض التوظيف:** أي يتعين على المراجع عدم القيام بتقديم أية عروض لتوظيف أحد أو أكثر من العاملين بمكتب زميل له دون إخبار هذا الزميل أولا.

هـ- المسؤوليات والأعمال الأخرى: ويتضمن هذا المبدأ ما يلي:[3]

- **الأعمال المخلة أو المعيبة:** يتعين على المراجع عدم القيام بأي عمل يعتبر مخلا بقواعد السلوك المهني ويضر بالمهنة ككل.
- **الإعلان:** لا يجوز لمزاول المهنة أن يحصل على العملاء من خلال الإعلان والذي يعتبر ممنوعا.

ثالثا: خطوات تنفيذ المراجعة الخارجية

تتميز عملية المراجعة الخارجية بكونها عملية منظمة يمر خلالها المراجع بمجموعة من الخطوات والإجراءات، ويكون مجموعة من الوثائق والأوراق المتعلقة بالمؤسسة محل المراجعة، وهذا لمساعدته في نهاية العملية على إبداء رأي فني محايد يتضمنه التقرير الذي يمثل المنتج النهائي لهذه العملية. ولكي

[1] محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، **مرجع سبق ذكره**، ص 148.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 150،151.

[3] محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص ص147، 148.

تحقق مهنة المراجعة الخارجية أهدافها بكفاءة وفاعلية، فإنها تفرض على المراجع الخارجي إتباع الخطوات الرئيسية التالية:

- ✓ قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة؛
- ✓ تقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓ جمع أدلة الإثبات؛
- ✓ إعداد التقرير.

1- قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة

مهنة المراجعة أصبحت مهنة تنافسية وبما أن المراجع رأسماله هو سمعته في الأوساط المالية وثقة الجمهور فيه وأن يحافظ على الاستقلالية والموضوعية والكرامة، لهذا عليه عدم قبول مهمة مراجعة بيانات مالية لشركة سمعة إدارتها ليست جيدة في السوق المالي أو متهمون بالغش والاحتيال.[1] وفي ظل الظروف المثلى يجب أن يتصل العميل المتوقع بالمراجع، مقدما قبل نهاية السنة المالية المطلوب تدقيقها، وذلك حتى يكون لدى المراجع الوقت الكافي لتقرير ما إذا كان بإمكانه أي يقبل هذه المهمة أم لا، فضلا عن تخطيط العملية بشكل مناسب.[2]

أ- **الخطوات التمهيدية:** عند قيام المدقق بعملية مراجعة جديدة، تكون معرفته بالمؤسسة قليلة إن لم تكن معدومة، لذلك عليه اتخاذ الخطوات التالية قبل مباشرة تنفيذ عملية المراجعة وهي:[3]

- **التأكد من صحة تعيينه:** وتختلف إجراءات التعيين بحسب الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية محل المراجعة، في حالة شركات المساهمة يتم تعيين مراجع حسابات عن طريق قرارات الجمعية العامة أو بتفويض ذلك لمجلس إدارة الشركة، أما في شركات الأشخاص والمنشآت الفردية فيتم تعيين مراجع الحسابات بموجب عقد اتفاق بينه وبين أصحاب الشركة وذلك راجع إلى كون مراجعة الحسابات بالنسبة لهذه الشركات اختيارية وليست إلزامية.

[1] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 2006، ص 45.

[2] ويليام توماس، أمرسون هنكى، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، ترجمة أ حمد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1998، ص 259.

[3] أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار صفاء للنشر، عمان، 2000، ص 129.

- **الاتصال بالمراجع السابق:** وهي قاعدة من قواعد آداب السلوك المهني، فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزله أو استقالته، فقد يجد من المبررات والأسباب ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهنة المعروضة عليه.

-**التأكد من نطاق عملية المراجعة:** تتوقف هذه الخطوة كذلك على الشكل القانوني للمؤسسة محل المراجعة، ففي المؤسسات الفردية لابد من تحديد نطاق عملية المراجعة في العقد المبرم بين المراجع وعميله، بينما في مؤسسات المساهمة ليس هناك تحديد لنطاق المراجعة كون مراجعة حساباتها إلزامية ويستطيع المراجع من خلالها الإطلاع على كافة الدفاتر والسجلات.

-**اتصالات أولى مع المؤسسة محل المراجعة:** إذ يتعرف المراجع من خلال هذه الخطوة على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح ويجري حوارا معهم ومع من يشتغل معهم، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة، نشاطاتها ووحداتها، وعليه الاستفادة من زيارة العمل هذه فقد يتعذر عليه تكرارها.

-**الحصول على معلومات تمهيدية عن المؤسسة:** يجب على المراجع أن يتعرف على المؤسسة المراد مراجعة حساباتها، ويختلف هذا العمل كذلك حسب الشكل القانوني للمؤسسة.

- **فحص وتقييم النظام المحاسبي:** على المراجع أن يقوم بدراسة النظام المحاسبي المتبع دفتريا أو آليا، والإطلاع على السجلات والدفاتر الإلزامية والاختيارية، والإلمام بخطوات التسجيل والترحيل وما إلى ذلك، لأنه ملزم في النهاية بإصدار رأي محايد يتضمن الحكم حول مدى انتظام الدفاتر والسجلات.

-**الإطلاع على القوائم المالية للسنوات السابقة:** فعليه أن يطلع على الحسابات الختامية والميزانية العمومية التي أعدت عن السنة السابقة، ويطلع على تقرير المدقق السابق ويفحص بنفسه أية تحفظات وردت في تقرير المدقق السابق، ودراسة تقرير مجلس الإدارة.

- **فحص التنظيم الإداري:** حيث يتعرف المدقق من خلاله على السلطات الممنوحة للمدراء والموظفين، فعليه طلب كشف بأسماء الموظفين المسؤولين بالمؤسسة ومدى الاختصاص لكل منهم، وصورة من توقيعاتهم، وتوزيع السلطات والمسؤوليات بالمؤسسة.

-**النظام الضريبي:** رغم أن الناحية الضريبية ليست إلزاما مباشرا للمراجع، إلا أنه يتعين عليه الإطلاع على الناحية الضريبية للمؤسسة محل المراجعة، وكذا معاينة التقارير السابقة، وعليه أيضا أن يتأكد من سداد الضرائب المستحقة، وإذا لم تسدد هل تمّ تكوين مخصص كافي يعادل هذا الالتزام الضريبي.

- **دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية:** وتعتبر من أهم الخطوات لأن عملية المراجعة تحولت من عملية تفصيلية إلى اختيارية تقوم على أسلوب العينات الإحصائية والاختبارات، وتتوقف كمية الاختبارات وحجم العينات على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل.

ب- مخطط المراجعة: يقوم مراجع الحسابات برسم عمل بعد إتمام الإجراءات والخطوات التمهيدية وبرسم الطريقة التي يسير عليها مساعديه لإتمام الإجراءات الفنية لعملية المراجعة، وتترجم هذه الخطة في شكل برنامج مرسوم والذي ينص على ما يلي:[1]

- الأهداف الواجب تحقيقها؛

- الخطوات والإجراءات الفنية الواجب إتباعها لتحقيق تلك الأهداف؛

- تحديد الوقت المعياري اللازم للانتهاء من كل خطوة أو إجراء؛

- تحديد الوقت المستنفذ فعلا في كل خطوة أو إجراء؛

- ملاحظات الشخص المسؤول عن كل خطوة أو إجراء تمّ تنفيذه؛

- توقيع الشخص المسؤول عن إنجاز الإجراء.

وفي ظل هذا الإطار يمكن أن نحدد الأهداف المتوخاة من برنامج عملية المراجعة وتخطيطها وهي:[2]

- يوضح برنامج المراجعة وبدقة نطاق الفحص من خلال اشتماله على المفردات المراد فحصها وخطوات الفحص وتوقيته؛
- يستعمل البرنامج كأداة للرقابة من خلال مقارنة الأداء المنجز من المراجع وأعوانه بالأداء المتوقع والمثبت في البرنامج، وكذا إمكانية تحديد مقدار الأعمال الباقية والتاريخ المتوقع للانتهاء منها؛

[1] يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 62.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص44،45.

- يعتبر البرنامج الموجه الأساسي لعملية المراجعة من خلال احتوائه على ما يجب القيام به والفترة الزمنية اللازمة كذلك وتوقيت عملية البدء في عملية المراجعة والانتهاء منها، وتحديد المراجع الذي يقوم بفحص المفردات؛
- تحديد مسؤولية المراجع القائم بالأداء المهني انطلاقا من تحديد مهام وتوقيع كل مراجع على الخانة المقابلة للعمل القائم به.

جـ- الإشراف على عملية المراجعة: يشمل الإشراف توجيه المساعدين نحو تحقيق أهداف المراجعة، حيث أن المشرف على عملية المراجعة يكون مسؤولا عن التحقق من أن كل مهمة من مهام المراجعة قد أسندت إلى الشخص القادر على إنجازها بكفاءة، أما عناصر الإشراف الأخرى فإنها تشمل إرشاد المساعدين وإبلاغهم بكافة المشاكل الهامة التي صادفت عملية المراجعة، فحص العمل المنتهي وكذا إزالة ما قد ينشأ من اختلاف في وجهات النظر بين فريق المراجعة. ومما لاشك فيه أن مدى أو بالأحرى نطاق هذا الإشراف إنما يعتمد على مهارة وكفاءة فريق المراجعة، فضلا عن درجة تعقيد مهمة المراجعة.[1]

د- أوراق العمل: أوراق العمل هي السجلات أو الملفات التي يحتفظ بها المراجع كدليل على طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات المنفذة خلال عملية المراجعة، فهي تبين الإجراءات المتبعة واختبارات الالتزام بالسياسات والاختبارات الأساسية المؤداة، والمعلومات التي تم الحصول عليها، واستنتاجات المراجعة التي تمت بخصوص كل نظام فرعي وكل رصيد حساب ظاهر بالقوائم المالية، ولعل الهدف الأساسي من أوراق العمل هو مساعدة المراجع وترشيده عند ممارسة الفحص وتوفير أدلة الإثبات التي تدعم رأيه.[2]

وتنقسم أوراق العمل بصفة عامة إلى قسمين رئيسين هما:[3]

- **الملف الدائم:** وهو ذلك الملف الذي يحتوي على معلومات تخص وتفيد أكثر من سنة مالية علما أن أكثر هذه المعلومات تمّ الحصول عليها عند البدء في المراجعة ولأول مرة، أي عند القيام بالزيارة الأولى للمؤسسة وعند التعيين.

- **الملف الجاري:** يتعلق هذا الملف بالسنة الحالية، ويتضمن وثائق الدورة موضوع المراجعة مع أدلة الإثبات التي جمعها المراجع.

[1] يوسف محمود جربوع، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

[2] ويليام توماس، أمرسون هنكى، **مرجع سبق ذكره**، ص 277.

[3] هادي التميمي، **مرجع سبق ذكره**، ص59.

2- تقييم نظام الرقابة الداخلية

من بين مهام المراجع الخارجي الأولى في المؤسسة تقييم نظام الرقابة الداخلية، الحكم على مدى قوة أو ضعف هذا النظام وتحديد مجال المراجعة.

أ- **تعريف نظام الرقابة الداخلية:** تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي مرّ بها وبتعدد آراء المختصين والخبراء في هذا الميدان. ويعرف نظام الرقابة الداخلية بأنه الخطوات التي تقوم باتخاذها منشآت الأعمال لمنع الغش بواسطة موظفيها، وفي المعنى الواسع فإن نظام الرقابة الداخلية لمنشأة ما يحتوي على السياسات والإجراءات التي تنشأ من أجل توفير تأكيد معقول بأنه سوف يتم تحقيق أهداف المنشأة.[1]

ويتضمن نظام الرقابة الداخلية عدد من الأهداف منها:[2]

- توفير الحماية اللازمة لأصول المنشأة؛

- توفير الدقة في البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها؛

- زيادة الكفاءة الإنتاجية؛

- التحقق من الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية؛

- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.

ب- **خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية:** يقوم المراجع بعدة خطوات عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، ويمكن حصر هذه الخطوات فيما يلي:[3]

- **جمع الإجراءات (التوثيق):** يستخدم المراجع أساليب متعددة لتوثيق نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل المراجعة، وذلك بغرض فهم النظام أو التأكد من فعاليته والتزام العاملين بتنفيذه ومدى قدرته على إنتاج معلومات صادقة وموثوقة. ويوجد ثلاث أساليب شائعة لتوثيق نظام الرقابة الداخلية وهي:

[1] محمد السيد سرايا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 82،83.

[2] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص207.

[3] يوسف محمود جربوع، **مرجع سبق ذكره**، ص 113-115.

- **الوصف النظري:** طبقا لهذا الأسلوب، يقوم المراجع أو مساعده بتجهيز قائمة تحتوي على عناوين الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية ويوجه بعض الأسئلة إلى الموظفين المسؤولين عن أداء كل عملية توضح خط سير العملية والإجراءات التي تمر بها المستندات التي تعد من أجلها والدفاتر التي تسجل بها، وقد يقوم المراجع أو مساعده بتسجيل الإجابات أوقد يترك لموظفي المنشأة أداء هذه المهمة، بعد ذلك يقوم بترتيب الإجابات بحيث تظهر خط سير العملية من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذا كان النظام يتضمن ثغرات أو ينقصه بعض الضوابط الرقابية.
- **قوائم الاستقصاء:** تتطلب هذه الوسيلة تصميم مجموعة من الاستفسارات تتناول جميع نواحي النشاط داخل المنشأة، وتوزع على العاملين لتلقى الردود عليها، ثم تحليل تلك الإجابات للوقوف على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المنشأة، ومن الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة إلى عدة أجزاء، يخصص كل جزء منها لمجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط وفي معظم الحالات تصمم هذه الأسئلة للحصول على إجابات "نعم" أو"لا" حيث أن الإجابة بالنفي "لا" قد تعني احتمال وجود بعض نواحي القصور في الرقابة الداخلية، وتعتبر هذه الوسيلة من أكثر الوسائل استخداما بين مراجعي الحسابات لما تكتسيها من أهمية.
- **خرائط التدفق:** يمكن تصوير نظام الرقابة الداخلية لأي عملية من عمليات المنشأة في شكل خريطة تدفق، وتبين الإدارات والأقسام المختصة بأداء العملية، والمستندات التي تعد في كل خطوة والدفاتر التي تثبت بها، والإجراءات التي تتبع لمعالجتها وإتمامها، ويمكن أن يضاف إلى الخريطة رموز توضح الوظائف المتعارضة والترخيص بالعملية واعتمادها.

– **اختبارات التطابق (الفهم):** لا يكفي إطلاع المراجع على الإجراءات والضوابط للرقابة الداخلية كما هي محددة على الورق فقط، بل يجب أن يتأكد من أنه قد فهم النظام وأن النظام يطبق كما هو محدد له، ويحقق المراجع هذا الهدف من خلال قيامه باختبارات الفهم والتطابق التي قد تأخذ أحد الشكلين:

- **فحص عملية من بدايتها إلى نهايتها:** يقوم مراجع الحسابات في هذه الحالة باختيار عملية أو عدة عمليات يقوم بفحصها منذ أن تبدأ ويتتبعها في كافة مراحلها حتى تنتهي بالتسجيل في الدفاتر وحفظ المستندات، وخلال هذا التتبع يلاحظ المراجع مدى إتباع الإجراءات المرسومة أو مدى التجاوز عنها.
- **فحص عينة من العمليات:** في هذه الحالة يختار المراجع الخارجي عينة من العمليات المالية ويقوم بفحصها للتأكد من إتباع إجراءات الرقابة الموضوعة والمحددة.

– **التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية:** بالاعتماد على الخطوتين السابقتين، يتمكن المراجع من إعطاء تقييم أولي للرقابة الداخلية باستخراجه مبدئيا لنقاط القوة ونقاط الضعف. تستعمل في هذه الخطوة، في الغالب، استمارات مغلقة، وعليه يستطيع المراجع في نهاية هذه الخطوة تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعفه. وذلك من حيث التصور، أي من الناحية النظرية للنظام محل الدراسة.[1]

– **اختبارات الاستمرارية:** بعد أن يقوم المراجع بتحديد نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية فإنه يقوم بتنفيذ اختبارات الاستمرارية التي يهدف المراجع من خلالها إلى التأكد من أن نقاط القوة في النظام تعمل باستمرار وفعالة لتحقيق أهدافه وعلى طول الفترة المالية.[2]

– **التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية:** على ضوء تقييمه الأولي لنظام الرقابة الداخلية وكذلك اختبارات الاستمرارية التي نفذها، يقوم المراجع بالتقييم النهائي لهذا النظام وتحديد نقاط الضعف فيه عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة، بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها عند التقييم الأولي لهذا النظام، ومن تم يقوم بإعداد تقرير بذلك وإبلاغ إدارة المؤسسة به. وبعد قيام المراجع بإبلاغ الإدارة بنقاط الضعف والتوصيات بشأنها، فهو عادة يتأكد من الإجراءات التي تمّ اتخاذها، بالإضافة إلى معرفة أسباب التوصيات والمقترحات المرفوضة.

3- جمع أدلة الإثبات

حتى يقوم المراجع بإبداء رأيه الفني المحايد لابد من حصوله على أدلة وقرائن إثبات لتمكنه من الحكم على العنصر محل الفحص والتعبير عن رأيه وأن يكون مطمئنا لسلامة ذلك الرأي.

أ- **تعريف الدليل أو القرينة:** عرفت القرينة بأنها:"جميع الحقائق التي تقدم لعقل الإنسان لتمكينه من اتخاذ قرار معين في موضوع جدلي"[3].

كذلك تعرف الأدلة (القرائن) بأنها:"كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية"[4].

---

[1] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 74.

[2] أحمد حلمي جمعة، **مسؤولية المدقق بشأن الاتصال مع الإدارة عند تطبيق معايير التدقيق الدولية**، نشرة المجمع العربي للمحاسبين المعتمدين، عمان، 2002، ص 04.

[3] Mautz.R.K and Sharaf .H.A, **the philosoply of Auditing, American Accounting Association**, 1961, P 192.

[4] ويليام توماس، أمرسون هنكى، **مرجع سبق ذكره**، ص 311.

وقد عرفت المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة أدلة الإثبات بأنها: "المعلومات التي يحصل عليها المراجع للتوصل إلى استنتاجات يبنى على أساسها رأيه المهني"[1]. نلاحظ أن المعيار الدولي للتدقيق 500 (أدلة الإثبات) ينص على انه يجب على مراجع الحسابات أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة لكي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة، لتكن الأساس الذي يبني عليها رأيه المهني. مما سبق نلاحظ أن المعيار ينص على أن أدلة الإثبات يجب أن تتصف بصفتين هما:[2]

– **الكفاية:** أن تكون الأدلة التي يحصل عليها مدقق الحسابات بالقدر الكافي والضروري لدعم رأيه الفني عن عدالة القوائم المالية المقدمة.

– **الملائمة:** يقصد بملائمة أدلة الإثبات قياس نوعيتها ومدى صلتها بتوكيد خاص وموثوقيتها. نجد أنه يجب أن ينظر إلى ملائمة الدليل من حيث علاقته بهدف التدقيق لتكوين الرأي الفني حول عدالة القوائم المالية وإعداد التقرير.

ب– أنواع أدلة الإثبات: قد تأخذ أدلة الإثبات في المراجعة أشكالا مختلفة غير أنه يمكن للمراجع استخدام أهمها، والتي يمكن حصرها فيما يلي:[3]

– **المستندات:** تعتبر المستندات من أهم أدلة الإثبات في المراجعة والتي يقوم مراجع الحسابات بجمعها، حيث أنها تعطي الفرصة للمراجع للتحقق من المعلومات المسجلة والتي يجب أن تكون مسجلة في الدفاتر، والمستندات تعتبر دليل قوي للربط بين الأحداث المالية التي تمت داخل المنشأة خلال الفترة المالية والقيود المحاسبية الخاصة بتلك الأحداث.

ويمكن أن تقسم المستندات التي يحصل عليها مدقق الحسابات كدليل إلى الأنواع التالية:

- مستندات معدة خارج الشركة وتستعمل داخلها مثل فواتير الشراء.
- مستندات معدة داخل المؤسسة وتستعمل خارجها مثل فواتير البيع.
- مستندات معدة داخل المؤسسة وتستعمل داخل المنشأة مثل الدفاتر المحاسبية.

[1] الإتحاد الدولي للمحاسبين، "**المعيار الدولي 500_ أدلة إثبات" الفقرة (4)**، ص 293.

[2] غسان فلاح مطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 177،178.

[3] **المرجع نفسه**، ص 180–189.

– **الفحص المادي:** يقصد به قيام المراجع بحصر أو عَدْ أصل من الأصول الملموسة بصورة مادية وغالبا ما يرتبط هذا النوع من الأدلة بفحص كل من المخزون والنقدية، كما يمكن استخدامه في التحقق من وجود الأوراق المالية وأوراق القبض والأصول الثابتة. ويمكن القول أن الفحص المادي وسيلة موضوعية للتحقق من المعطيات حول كل مقدار ووصف الأصل أو تقييم جودة وحالة الأصل. ورغم أهمية هذا النوع من الأدلة إلا أنه غير كاف لوحده في بعض الحالات، كون وجود الأصل لدى المؤسسة لا يعني بالضرورة ملكيتها له، كما أن قيام المراجع بجرد كل عناصر الأصول يعد أمرًا مستحيلا، وبالتالي يجب دعمه بأدلة أخرى.[1]

–**المصادقات:** هي عبارة عن اعترافات وشهادات من طرف المدينين والدائنين بصحة الرصيد أو عدم صحته، إذ يتم إعدادها من طرف المؤسسة موضوع المراجعة بطلب من المراجع على أن يكون الرد موجه إليه مباشرة. تأخذ هذه المصادقات الأشكال التالية:[2]

- **مصادقات إيجابية:** في هذه الحالة يطلب من الطرف الآخر التقرير على صحة أو خطأ الرصيد الموضح في المصادقة؛
- **مصادقات سلبية:** في هذه الحالة يطلب من الطرف الآخر التقرير على صحة أو خطأ الرصيد المبين في المصادقة وعدم التقرير في حالة صحته؛
- **مصادقات بيضاء:** في هذه الحالة يتم إعداد المصادقة بدون رصيد ويطلب من الطرف الآخر التقرير عن الرصيد المتواجد في دفاتره.

– **الفحص التحليلي:** يقصد به استخدام المقارنات والعلاقات (كالنسب مثلا) لتقييم مدى معقولية أرصدة معينة أو بيانات أخرى ظاهرة في القوائم المالية، مثال ذلك مقارنة هامش الربح في السنة الحالية مع مثيله في السنة السابقة.

– **وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:** يعتبر نظام الرقابة الداخلية السليم الخالي من الثغرات دليلا على صحة الدفاتر وخلوها من الأخطاء والتلاعب. لذلك يبدأ المراجع عمله بفحص نظام الرقابة الداخلية والتحقق من قوته أو ضعفه حيث أنه يعتمد في ذلك على تحديد كمية وحجم الاختبارات التي سوف يقوم

[1] محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر–3–، 2011، ص 38.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 138،139.

بها المراجع والعينات التي يقوم المراجع باختيارها. لذلك العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وبين الاختبارات أنه تقل حجم العينة وكمية الاختبارات إذا كان نظام الرقابة الداخلية قوي وسليم وتزداد إذا كان هذا النظام ضعيف.

- **صحة الأرصدة من الناحية الحسابية:** إن المعالجة المحاسبية للبيانات تمر عبر مراحل عدّة وتستغرق وقت كبير خاصة في ظل الشركات ذات العمليات الكثيرة، مما يسمح بحدوث أخطاء تؤثر على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، لذلك ينبغي تألية المعالجة المحاسبية بشكل سليم يسمح بتفادي حدوث الأخطاء وتقليص الوقت المستغرق في المعالجة. وعليه فتألية المعالجة المحاسبية واستعمال الآلات المحاسبية يعتبر دليلا ماديا على صحة وانتظام الدفاتر والسجلات المحاسبية.[1]

- **نظام الاستفسار:** هو مجموعة من الأسئلة توجه إلى جهة معينة أو شخص معين للحصول على معلومات وإجابات مرضية عن هذه الأسئلة. ومن الممكن أن تكون هذه الاستفسارات في شكل رسائل مكتوبة موجهة إلى الغير أو أسئلة شفوية من قبل المراجع إلى الشخص أو الجهة المقصودة. ومع ذلك فإن الأدلة الشفوية تكون أقل صلاحية من أدلة الإثبات التي تنتج عن الفحص والملاحظة والمصادقة، إلا أنها تعطي المراجع إجابات عن تساؤلات قد لا يتمكن من الحصول عليها بالوسائل الأخرى، وربما تؤكد معلومات موجودة لديه.

4- إعداد التقرير

الهدف الرئيسي من عملية المراجعة هو إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صحة وعدالة القوائم المالية (المركز المالي، قائمة الدخل، والتغير في المركز المالي) لحقيقة أعمال المنشأة محل المراجعة وإبداء المراجع رأيه يتم من خلال التقرير والذي يعتبر الوسيلة التي يعبر بها عن رأيه في عدالة القوائم المالية ويقدم للأطراف ذات العلاقة في القوائم المالية، وبذلك يعتمد الكثير من الأطراف على تقرير المراجع الخارجي وعلى ما يحتويه من معلومات لاتخاذ القرارات الحالية أو المستقبلية.

أ- تعريف تقرير المراجع الخارجي

يمكن تعريف تقرير المراجع الخارجي بأنه:"عبارة عن وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توافرت فيه معلومات علمية وعملية وشخصية معينة، وتوفرت له ضمانات تجعله أهلا لإبداء رأي فني محايد يعتمد

[1] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 135،136.

عليه، ويتضمن تقريره بإيجاز إجمال ما قام به من عمل، ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات ومدى دقة ما تحتويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة النشاط أو المركز المالي"[1].

كما يعرف التقرير بأنه:"خلاصة ما توصل إيه مراجع الحسابات من عمله حيث أن عملية المراجعة تتيح له التعرف على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بعمليات المؤسسة والتي انعكست في النهاية على نتائج المشروع ومركزه المالي، وبذلك يكون تقرير المراجع الخارجي بمثابة كشف يقدمه لمن يهمه الأمر وبصفة خاصة ملاك المشروع"[2].

ب- العناصر الأساسية لتقرير المراجع الخارجي

يجب أن يتضمن تقرير المراجع الخارجي عدد من العناصر المكونة له كما نص عليها معيار التدقيق الدولي رقم 700 على النحو التالي:[3]

- **عنوان التقرير:** يجب أن يتضمن تقرير المراجع الخارجي عنوان مناسب يساعد في التعرف على هذا التقرير والتفريق بينه وبين التقارير الأخرى التي تصدر من جهات أخرى مثل تقرير مجلس الإدارة.

- **الجهة التي يوجه إليها التقرير:** يجب أن يوجه التقرير إلى الجهة التي قامت بتعيين المراجع الخارجي مثل الجمعية العامة للمساهمين للمنشأة التي يراجع أعمالها المراجع.

- **الفقرة الافتتاحية (التمهيدية):** يجب أن تتضمن ما يلي:

- يجب أن يحدد تقرير المراجع البيانات المالية للشركة الخاضعة للمراجعة والفترة التي تغطيها البيانات المالية؛
- يجب أن يتضمن التقرير بيانا بأن إعداد البيانات المالية هي من مسؤولية الإدارة، وتصريحا بأن مسؤولية المراجع هي إبداء الرأي بالبيانات استنادا على عملية المراجعة؛
- البيانات المالية هي عرض من الإدارة، حيث أن إعداد مثل هذه البيانات يتطلب قيام الإدارة بعمل تقديرات واجتهادات محاسبية مهمة، وكذلك تحديد المبادئ والطرق المحاسبية المناسبة المتبعة في إعداد القوائم المالية.

[1] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 253.

[2] محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، **مرجع سبق ذكره**، ص 366.

[3] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص 307،308.

– **فقرة النطاق:** يجب أن يصف تقرير المراجع نطاق المراجعة، وذلك بالنص على أن عملية المراجعة قد تمت وفقا للمعايير الدولية للمراجعة، أو وفقا للمعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة، وحسب ما هو ملائم، وكلمة "نطاق" تشير إلى انه كان باستطاعته القيام بإجراءات المراجعة التي يرى بأنها ضرورية في تلك الظروف ويحتاج القارئ إلى ذلك كتأكيد بأن عملية المراجعة أديت بالتوافق مع المعايير أو الممارسات المستقرة.

– **فقرة الرأي:** يجب أن تنص فقرة الرأي في تقرير المراجع بشكل واضح على إطار التقارير المالية التي تم استخدامها لإعداد البيانات المالية، ويجب أن ينص تقرير المراجع بشكل واضح على رأي المراجع فيما إذا كانت البيانات المالية تعبّر بصورة حقيقية وعادلة وفقا لإطار التقارير المالية.

– **تاريخ التقرير:** يجب على المراجع أن يؤرخ التقرير بتاريخ إكمال عملية المراجعة، كما يجب عليه عدم إصدار تقريره بتاريخ يسبق تاريخ توقيع وموافقة الإدارة على تلك البيانات.

– **عنوان المراجع:** يجب أن يتضمن التقرير اسم موقع محدد، وهو عادة المدينة التي يدير فيها المراجع مكتبه المسؤول عملية المراجعة تلك.

– **توقيع المراجع:** يجب أن يوقع التقرير باسم مؤسسة المراجعة أو بالاسم الشخصي للمراجع أو كلاهما معًا وحسبما هو مناسب.

جـــ– أنواع التقارير: تنقسم تقارير المراجع الخارجي إلى عدة أقسام هي:

– **التقرير النظيف:** يطلق على التقرير النظيف اسم التقرير المطلق أو التقرير غي المقيد بتحفظات، ويبين هذا التقرير أن القوائم المالية تعرض بعدالة المركز المالي ونتائج العمليات والتغيرات في المركز المالي بالانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما. ويشير أيضا الرأي النظيف ضمنيا أنه قد تمّ تحديد تأثير التغيرات في المبادئ المحاسبية وطرق تطبيقها والإفصاح عنها بشكل مناسب في القوائم المالية.

– **التقرير بتحفظ:** ويصدر هذا الرأي عند وجود بعض الاعتراضات والتحفظات، ويجب على المراجع أن يذكر هذه التحفظات وأثرها على القوائم المالية المدققة، ويتم استخدام هذا الرأي في الحالات التالية:

- حالة وجود قيود تؤدي إلى تحديد نطاق عمل المراجع؛
- وجود اختلافات بين المراجع وإدارة المنشأة بخصوص القوائم المالية، أو مخالفة المنشأة للمبادئ والطرق المحاسبية المتعارف عليها؛

- التحفظات التي تشير إلى مخالفة المنشأة لقانون الشركات أو النظام الداخلي لها.[1]

- **التقرير السلبي (المعاكس):** وهو التقرير الذي يتضمن رأي معاكس عندما يتأكد المراجع بأن القوائم المالية لا تعكس الصورة الصحيحة لواقع المنشأة، وعندها يجد المراجع أن التحفظ في تقريره كافيا للإفصاح عن النقص أو التضليل في القوائم المالية ويجب على المراجع الخارجي بيان أسباب إصداره للرأي السلبي، يمكن لمراجع الخارجي إصدار رأي سلبي في الحالات التالية:

- عند عدم رضا المدقق عن ما تكنه القوائم المالية من معلومات وأنها لا تمثل الصورة الصادقة والعادلة للوضع المالي للمنشأة؛
- عدم التّوافق بينه وبين الإدارة فيما يتعلق بوجود مشاكل في الدفاتر والسجلات مثل التزوير والتضليل مما يؤثر على عدالة القوائم المالية.

- **الامتناع عن إبداء الرأي:** ويصدر هذا الرأي عندما لا يحصل المراجع على أدلة وقرائن إثبات لإبداء رأي فني محايد في القوائم المالية، سواء كان ذلك بسبب تضييق نطاق المراجعة حيث الزمن أو التكلفة أو وجود ظروف استثنائية غير طبيعية.

[1] غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 126-131.

خلاصة

المراجعة علم له أسس وقواعد ومعايير متعارف عليها في تنظيم المهنة، فدور مهنة المراجعة يبدأ عندما تنتهي مهنة المحاسبة، وذلك لإضفاء الثقة في صحة وعدالة ومصداقية القوائم و التقارير المالية، حيث أن أهمية المراجعة تخدم بالدرجة الأولى الأطراف الطالبة لها. وللمراجعة الخارجية دور هام في التقليل من التلاعب في صحة الكشوفات المالية النهائية، وتضليل مستعمليها، إذ أن الكشوفات المالية تعتمد عليها الأطراف الخارجية عند اتخاذ القرارات.

وتتم المراجعة الخارجية وفق منهجية منظمة، تقوم بها جهة خارجية متخصصة، لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وإيصالها لمستخدمي القرارات، فالذي يقوم بالمراجعة الخارجية لابد أن يكون شخص مستقل محايد ذو كفاءة علمية ومهنية، فهو مسؤول مسؤولية فنية، أخلاقية، مدنية وجنائية، وفي المقابل خوّل له القانون صلاحيات متمثلة في واجباته وحقوقه أثناء تأدية مهامه.

كما أن منهجية القيام بالمراجعة الخارجية تتم وفقا لخطوات منتظمة تتمثل في الحصول على المعرفة العامة للمؤسسة، فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة وإجراء الاختبارات اللازمة، وذلك قصد إصدار رأي على الوضعية المالية للمؤسسة المتضمن شرعية وصدق الحسابات المدعمة بالأدلة وقرائن الإثبات.

الفصل الثاني:

حوكمة الشركات وإسهام المراجعة الخارجية في تفعيلها

تمهيد

تعتبر المؤسسات الاقتصادية من أهم المؤشرات الدالة على حالة الاقتصاد الوطني في أي دولة عن طريق مدى مساهمتها في بنائه ونموه، ومن أجل تعزيز قدراتها على ذلك يستوجب أن تتصف بقوة وسلامة أجهزتها الإدارية والتنفيذية وعلاقتها بمختلف أطراف محيطه وذلك ما تصبو حكومية المؤسسات لتحقيقه.

فلقد أثارت سلسلة الأزمات المالية والإفلاسات المتتالية للعديد من كبريات المؤسسات في العالم تساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى هذه الفضائح المالية، ولعل من أبرز هذه الأسباب وأهمها الفساد المالي والإداري، حدة المنافسة بين المؤسسات واتخاذها منحى عدواني، ضعف وهشاشة البيئة القانونية خاصة في الدول النامية، بالإضافة إلى افتقار إدارات الشركات إلى الممارسة المالية السليمة ونقص الشفافية والإفصاح المحاسبي، وفي إطار مواجهة حالات إفلاس الشركات وحالات التصريحات المحاسبية والمالية الكاذبة لوحظت تطورات تنظيمية وقانونية مهمة مست سياق المراجعة الخارجية استهدفت كغايات لتحسين ظروف ممارسة حوكمة الشركات، هذه الأخيرة التي تسمح لأصحاب الحقوق في الشركة التحقق من أن مصالحهم محفوظة وأصواتهم مسموعة فيما يخص تسيير الشركة.

ونتيجة لذلك اهتمت جميع دول العالم بمفهوم حوكمة الشركات، حيث تطرق العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة إلى مصالح الأفراد والشركات والمجتمعات ككل، بما يعمل على سلامة اقتصاد الدولة وأسواقها المالية وتحقيق التنمية الشاملة في كلا من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بالتعرض إلى:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات.
- المبحث الثاني: الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات.
- المبحث الثالث: الإطار العملي لحوكمة الشركات.
- المبحث الرابع: إسهام المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح لتفعيل حوكمة الشركات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

لقد أصبحت حوكمة الشركات من بين المواضيع الحديثة بعدما تم التطرق إليها في جميع الميادين وعلى كافة المستويات، وذلك بعد سلسلة الأزمات والفضائح المالية المختلفة التي حدثت في كثير من الدول المتقدمة، سعيا منها للتحكم الرشيد في الشركات من خلال مجموعة من المبادئ والقواعد والآليات من جهة، وتحقيق الأهداف المنتظرة منها من جهة أخرى، وذلك من أجل ضمان مصالح جميع الأفراد.

أولا: مشكل الوكالة وانهيار المؤسسات وعلاقتهما بحوكمة الشركات

في ظل الظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسات وعولمتها، بدأ يتزايد عددها وتتسع رقعتها، وأصبح من الضروري لاستمراريتها تحسين أدائها بما يناسب تطلعات المساهمين فيها، كل هذا أدى بأصحاب المؤسسات إلى اللجوء إلى تعيين مسؤولين لإدارتها والرفع من كفاءتها، وبالتالي أصبحت ملكية المؤسسات منفصلة عن مالكيها، هذا الانفصال في الملكية أبرز عدة مشاكل من بينها، تعارض المصالح بين مالكي المؤسسات والمديرين، إضافة إلى التعارض بين مصالح المراجعين الخارجيين، وفي هذا الصدد ظهرت نظرية الوكالة في محاولة منها لمعالجة مشكل تعارض المصالح بين الأطراف المختلفة.

1- نظرية الوكالة وعلاقتها بحوكمة الشركات

إذا بحثنا في الأدبيات الاقتصادية لحوكمة الشركات نجد أنه في سنة 1932 كان كلا من Means & Berle من أوائل من تناول فصل الملكية عن التسيير، ليتطرق بعدها كل من Jensen & Meckling سنة 1976 إلى مشكلة الوكالة، حيث أشار إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والتسيير وهو ما يطلق عليه "مشاكل الوكالة"، حيث قدمت نتائجها في واحدة من أهم دوريات الاقتصاد المالي(Journal of financial and economics) سنة 1976.[1]

ووصف Jensen & Meckling سنة 1976 علاقة الوكالة بأنها "عقد يقوم بموجبه واحد أو أكثر من الأفراد (الأصيل أو الموكل) بتعيين واحد أو أكثر (الوكيل) لكي ينجز بعض الأعمال والخدمات بالنيابة عنه، وفي المقابل يفوض الأصيل الوكيل في اتخاذ القرارات"[2].

وأدى ظهور نظرية الوكالة " Agency Theory" وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المساهمين، إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد

[1] حسام الدين غضبان، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص 21.

[2] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 67.

من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، وذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركات. وفي عام 1976 قام كل من Jensen & Meckling بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد والتقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة التي مثلتها نظرية الوكالة. ولاحق ذلك مجموعة من الدراسات العلمية والعملية والتي أكدت على أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وأثرها على زيادة ثقة المستثمرين في أعضاء مجالس إدارة الشركات، وبالتالي قدرة الدول على جذب مستثمرين جدد سواء محليين أو أجانب وما يترتب عن ذلك من تنمية اقتصاديات تلك الدول. وصاحب ذلك قيام العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق قيام كل من الهيئات العلمية بها والمشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ.[1]

2- انهيار المؤسسات وعلاقته بحوكمة الشركات

لقد لعبت الشركات العالمية التي أفلست دورا مهما في زيادة الاهتمام بالحوكمة حيث تبين أن أحد أهم الأسباب التي دعت المنظمات العالمية إلى الاهتمام بحوكمة الشركات، هو إفلاس أكبر الشركات العالمية والتي كانت بسبب عدم تطبيق حوكمة الشركات، حيث تعد فضيحة شركة إنرون "Enron" للطاقة الأمريكية "وورلدكوم" للاتصالات أكبر مثال على التصرفات غير الأخلاقية وشيوع الفساد المالي والإداري والمحاسبي.

أ- انهيار شركة إنرون "Enron"

في بداية عام 2001 جاء ترتيب شركة "إنرون" كسابع أكبر شركة من حيث الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنها في نفس العام انهارت وتقدمت بطلب الحماية من خلال الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الذي يعطيها الحق في إعادة الهيكلة بدلا من الخروج كلية من السوق وهو نوع من أنواع الإفلاس، حيث اعتبرت هذه الحالة من أكبر حالات الإفلاس في التاريخ لشركة أمريكية. فماذا حدث؟

لقد قامت شركة "إنرون" باستغلال الثغرات المالية والمحاسبة واستفادت منها، يضاف إلى ذلك أن علاقة شركة "إنرون" مع شركة آرثر أندرسون "Arthur Anderson" والمكلفة بمراجعة حساباتها قد بلغت حد استخدام موظفي شركة أندرسون في تقديم خدمات استشارية لا علاقة لها بمراجعة الحسابات في مقابل

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006،ص ص 12،13.

حصولهم على مكافآت لإغماض أعينهم عن المخالفات أو لحثهم على عدم الالتزام بالفحص والتمحيص الأمين للمستندات وهكذا كانت الظروف مهيئة للتلاعب.[1]

ولو كانت الشركة تطبق حوكمة الشركات وتم الإفصاح على جميع العمليات في التقارير المالية لما حدث التلاعب، وهذا ما دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض الكثير من القوانين بعد هذه الحادثة أهمها قانون ساربانز أكسلي* (Sarbanes-Oxly Sox) عام 2002.

ب- انهيار شركة وورلد كوم "World Com"

بدأت الشركة نشاطها في مدينة جاكسون بولاية ميسيسيبي عام 1983 تحت مسمى شركة الخدمات المحدودة للاتصالات للمسافات البعيدة، وفي عام 1989 اندمجت الشركة مع مؤسسة الشركات المتميزة وتحولت إلى شركة عامة وتم قيدها في البورصة، وفي عام 1995 تحول اسم الشركة إلى LDDS للاتصالات العالمية (LDDS World Com)، ولاحقا إلى شركة الاتصالات العالمية World Com، وفي عام 1998 استحوذت الشركة على شركة MCI للاتصالات (MCI Communications)، غير أنه قد صاحبها سوء حظ مع بوادر انفجار فقاعة أسهم شركات الاتصالات في عام 2002، فقد انهارت الأسعار بعد أن كانت قد ارتفعت إلى مستويات قياسية في ظل توقعات غير واقعية بشأن ربحيتها المستقبلية. ومن سنة1999 حتى ماي 2002 استخدمت الشركة حيل محاسبية لإخفاء مركزها المالي وإعطاء المميزات والمكافآت للمدير التنفيذي حينذاك بهدف رفع سعر السهم، وكما حدث مع شركة إنرون فقد فشلت شركة آرثر أندرسون في الكشف عن تلك المخالفات، وعندما حل مراقب حسابات آخر محل آرثر أندرسون اتضح وجود مخالفات حيث تم سحب تقرير شركة آرثر أندرسون لعام 2001، وكشفت التحقيقات أن الشركة ضخمت أصولها.[2]

ويعود سبب كل هذه المشاكل إلى عدم الإفصاح والشفافية والتي تعتبر من أهم الركائز التي تعتمد عليها حوكمة الشركات، ولو تم تطبيقها بالشكل المطلوب لما حدثت مثل هذه التلاعبات والإحتيالات والمخالفات.

---

[1] هندي منير، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء مدخل حوكمة الشركات**، دار المعارف، الإسكندرية، 2009، ص ص 9،10.

[2] **المرجع السابق**، ص 11-13.

* قانون أمريكي يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية، وقد جاء هذا القانون إثر تداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي أدت إلى انهيار شركتي إنرون و وورلدكوم.

ثانيا- ماهية حوكمة الشركات، أهميتها، المزايا والأهداف المنتظرة منها

في خضم الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدتها دول العالم وخاصة ما شهده الاقتصاد الأمريكي من فضائح في واحدة من أكبر مؤسساته شركة إنرون، وأيضا فيما يخص الاقتصاد البريطاني شركة ماكس ويل "Max Well "، كنتيجة لشيوع الفساد المالي وعدم وجود المساءلة أو بالأحرى عدم كفاية الآليات الرقابية وعدم قيامها بدورها، كل هذه الأسباب دفعت المؤسسات الاقتصادية العالمية إلى تبني مفهوم حوكمة الشركات.

1- ماهية حوكمة الشركات

مر مصطلح حوكمة الشركات بالعديد من المراحل، منذ ظهور المعالم الأولى لهذا المصطلح، كما منح لحوكمة الشركات العديد من التعاريف، وذلك لاختلاف الزاوية التي نظر إليها منها. فقد اهتمت معظم الهيئات المالية والاقتصادية بمفهوم حوكمة الشركات وذلك من خلال تقديم نظرتها فيما يخص هذا المفهوم الجديد.

أ- **الحوكمة لغة:** يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة في القرن الثالث عشر، تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهارته في قيادتها وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوك نزيه في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، ورعايته للأمانات والبضاعة التي بحوزته ومن ثم إيصالها لأصحابها، فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالما أطلق على هذا الربان (Good Governor)، والتي تعني المتحوكم الجيد.[1]

لغويا على المستوى المحلي لم يتم التوصل إلى مرادف محدد لمصطلح (corporate gevernance) باللغة العربية، ولكن بعد العديد من المحاولات والنقاشات مع عدد من خبراء اللغة العربية، الاقتصاديين، والقانونيين المهتمين بهذا الموضوع استقر مجمع اللغة العربية على مصطلح "حوكمة الشركات" في محاولة لنشر هذا المفهوم وترسيخ التطبيقات الجديدة له بأسواق المال والاقتصاديات المحلية والعربية.[2]

والحوكمة لغويا معناها التحكم أو الحكم، أي السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تحكم العلاقات داخل المنظمات بصفة عامة، سواء بالتوجيه والإرشاد، اللجوء إلى العدالة، أو الرجوع إلى المرجعيات الأخلاقية. ولقد كان لهذا التحديد الدقيق لمصطلح (corporate gevernance) في اللغة العربية أثر إيجابي على تقبل مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لهذا المفهوم، لأن الضبابية اللغوية لهذا الأخير وإعطائه أكثر من معنى يؤدي إلى اختلاف التفسير والفهم.[3]

---

[1] محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص07.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3] حسام الدين غضبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

ب- الحوكمة اصطلاحا: هناك عدة تعريفات لحوكمة الشركات طبقا لما جاء في مقالات وكتابات الباحثين، وتقارير مختلف الهيئات والمنظمات، الذين اعتبروا أن حوكمة المؤسسات تعني إيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة، بما يحافظ على حقوق المساهمين والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، باستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية.

وباتت حوكمة الشركات من الموضوعات المثيرة جدا خصوصا بعدما اهتمت بها العديد من الدوائر الأكاديمية والاقتصادية العالمية كالبنك العالمي، وصندوق النقد الدولي حيث عرفاها على أنها: "الإدارة الرشيدة للشركات أو الاقتصاد بصورة عامة عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية". أما منظمة التمويل الدولية (IFC) فعرفتها بأنها: "مجموعة من الأطر التنظيمية والهيكلية، وعمليات التحكم وتوجيه الشركات التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الإدارة، الملاك، المساهمين، وأصحاب المصالح الأخرى".[1]

ويصف تقرير كاد بوري "Cadbury" البريطاني السنوي لسنة 1992 حوكمة الشركات في جملة بسيطة وشهيرة هي:" أنها نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب"[2].

كما يعرف معهد المدققين الداخليين(IIA) حوكمة الشركات بأنها: "عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح، لتوفير الإشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، ومراقبة مخاطر المنظمة، والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف وحفظ قيم الشركة"[3].

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:[4]

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات؛
- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح؛
- التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين؛
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

---

[1] **المرجع السابق**،ص ص16،17.

[2] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[3] مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة نشر، ص 206.

[4] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

وهناك من يعرف الحوكمة من خلال أبعادها وعلاقتها بالمناخ التنظيمي والممارسات الإدارية والتنظيمية:[1]

- **المفهوم المحاسبي للحوكمة:** يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية، وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية.

- **المفهوم القانوني للحوكمة:** يشير إلى الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة، وتناولها كتاب القانون على أنها إطار متكامل من القواعد القانونية الحاكمية لإدارة شؤون المؤسسات في مراجعة الأطراف المستفيدة، وبالتالي يهتم القانونيون بالقواعد القانونية والنواحي الإجرائية التي توفر متطلبات المحافظة على الكيان المؤسسي للمؤسسات وتوفير ضمانات الحماية لحقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة معها.

- **المفهوم الاقتصادي لحوكمة الشركات:** هي ذلك الأسلوب الذي عن طريقه يستطيع المستثمرون الذين يوفرون التمويل للمؤسسات من خلال أسواق المال التي تحقق قدر من الطمأنينة يضمن حصولهم على عائد لاستثماراتهم، وبالتالي فالحماية لابد أن تكون شاملة وبالأخص لكبار الممولين والمقرضين والمستثمرين لضمان عوائد مجزية لهم، باعتبار أنهم يشاركون بفعالية في نمو المؤسسة وبالتالي تحقيق خطط التنمية المطلوبة.

- **المفهوم الاجتماعي لحوكمة الشركات:** حوكمة الشركات تضمن المسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعاتها، بحيث أن نشاطاتها المختلفة تساهم بصفة كبيرة في رفاهية الأفراد والمجتمع، لهذا تعتبر حوكمة الشركات بمثابة منظور مجتمعي تنموي للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد والمجتمع ككل.

ومما سبق يمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها مجموعة من القواعد والقوانين والإجراءات التي تعمل على جعل المؤسسة تعمل في إطار الشفافية والديمقراطية والمساءلة والأخلاق وحماية البيئة، مما

[1] فرحات غول، **تحقيق حوكمة المؤسسات من خلال العمل بالإدارة الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 19،20 نوفمبر 2013، ص 477.

يؤدي بها إلى تحقيق الاستدامة في أعمالها وتحسين صورتها مع الأطراف المتعاملة معها ومنه تحسين تنافسيتها.

ويرجع السبب في عدم الاتفاق على مفهوم محدد لحوكمة الشركات بسبب الغموض الذي يعتري هذا المفهوم لثلاثة أسباب رئيسية مرتبطة بحداثة هذا الاصطلاح:[1]

- **السبب الأول:** بالرغم من أن مضمون حوكمة الشركات وكثير من الأمور المرتبطة به ترجع جذورها إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث تناولتها نظرية المشروع وبعض نظريات التنظيم والإدارة، إلا أن هذا الاصطلاح لم يعرف في اللغة الإنجليزية، كما أن مفهومه لم يبدأ في التبلور من قرابة عقدين أو ثلاثة عقود.

- **السبب الثاني:** يتمثل في عدم وجود تعريف قاطع وواحد لهذا المفهوم، فبينما ينظر إليه من الناحية الاقتصادية على أنه الآلية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل، وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل، فإن هناك آخرون يعرفونه من الناحية القانونية على أنه يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية من حيث كونها كاملة أم غير كاملة، والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى، كما أن هناك فريق ثالث ينظر إليها من الناحية الاجتماعية والأخلاقية، مركزين بذلك على المسؤولية الاجتماعية للشركة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة، وحماية البيئة.

-**السبب الثالث:** يرجع غموض هذا المصطلح إلى أن هذا المفهوم مازال في طور التكوين، ومازالت كثير من قواعده ومعاييره في مرحلة المراجعة والتطوير، ومع ذلك هناك شبه اتفاق بين الباحثين والممارسين حول أهم محدداته وكذلك معايير تقييمه.

2- أهمية حوكمة الشركات

تعد حوكمة الشركات أساسا جيدا للاستقامة والصحة الأخلاقية وتظهر أهميتها فيما يلي:[2]

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات، وعدم السماح بوجوده أو باستمراره، بل القضاء عليه، وعدم السماح بعودته مرة أخرى؛

[1] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 213.

[2] محسن أحمد الخضيري، **مرجع سبق ذكره**، ص 57-59.

- تحقيق وضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها؛
- تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء عمدية، أو انحراف متعمد، ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور؛
- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها، خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح، أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال، وتحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل؛
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، بل استخدام النظام الحمائي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء، وبالتالي يجنب المؤسسات تكاليف وأعباء هذا الحدوث؛
- تحقيق الاستفادة القصوى والفعلية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيما يتصل بعمليات الضبط الداخلي، وتحقيق فاعلية الإنفاق، وربط الإنفاق بالانجاز، خاصة وأن العاملين في مجال المحاسبة الداخلية أكثر معرفة بما يحدث داخل الشركة؛
- تحقيق أعلى قدر للفعالية من مراجعي الحسابات الخارجيين، خاصة وأنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية، وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس إدارة المؤسسات، أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيها.

3- مزايا حوكمة الشركات

تحقق الحوكمة العديد من المزايا التي تبرز أهمية اللجوء إليها وتطبيقها على الشركات التجارية، مع هذا فإنه يبرز من بين هذه المزايا أنها تساعد على جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية، وهو ما يعبر عنه بتوفير مصادر محلية ودولية للتمويل، كما أنها تضمن قدرا ملائما من الأمان للمستثمرين وحملة الأسهم بما يمكن أن تحققه من ربحية معقولة لهم، في الوقت الذي تحافظ فيه على حقوق حاملي أقلية الأسهم، هذا فضلا على أنها تساعد الشركة على المنافسة المحلية والدولية من خلال تعظيمها للقيمة السهمية للشركة، ومنعها للأزمات المالية نظرا لقوة وسلامة أداء المؤسسة أو الشركة المطبقة لضوابطها.[1]

[1] محمد إبراهيم موسى، **حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، ص 37.

4- أهداف حوكمة الشركات

تعمل حوكمة الشركات على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم جميع الأطراف بدون استثناء ومن أهمها:[1]

- تحقيق العدالة، الشفافية، وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة أن يستجوب الإدارة؛
- حماية المساهمين بصورة عامة سواء الأقلية أو الأغلبية، وتعظيم عائدهم؛
- منع المتاجرة بالسلطة في المؤسسات؛
- مراعاة مصالح المجتمع والعمال؛
- تدفق الأموال المحلية والدولية وتشجيع جذب الاستثمار؛
- ضمان قيام مؤسسات ناجحة تسعى لخدمة المجتمع بشكل عام والمساهمين بشكل خاص؛
- التعزيز من مستوى المسؤولية لدى المسيرين؛
- تحسين عملية صنع القرار؛
- العمل على تدعيم استقرار المؤسسات من خلال تجنب الدخول في مشاكل تنظيمية ومحاسبية؛
- تدعيم الكفاءة والنزاهة في أسواق رؤوس الأموال.

ثالثا- آليات حوكمة الشركات، خصائصها وركائزها الأساسية

من خلال المفاهيم المقدمة لحوكمة الشركات نستنتج أن هذا المفهوم يرتبط بشكل أساسي بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة بالشركة، وبالتالي هناك مجموعة من الآليات والخصائص والركائز الأساسية التي يجب أن تتوفر حتى يتحقق الغرض من هذا المفهوم.

1- آليات حوكمة الشركات

المقصود بآليات حوكمة الشركات مجموعة الوسائل التي يتم تصنيفها وتنفيذها بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك، ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة.

أ- **الآليات الداخلية:** وتتمثل فيما يلي:[2]

- **مجلس الإدارة:** يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في المؤسسة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء

[1] حسام الدين غضبان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 68،69.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص 115.

ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفعالية في وضع إستراتيجية المؤسسة. ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة المؤسسة، وفي ذلك تأخذ الأهداف الاجتماعية للمؤسسة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم بالإشراف المستمر على أداء المؤسسة والإفصاح عن ذلك، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين. والميزة الرئيسية لهذه اللجان أنها لا تحل محل مجلس الإدارة فهي تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس وبالتالي فالمجلس هو صاحب القرار النهائي والمسؤولية الكاملة.

- **التقارير المالية ومعايير المحاسبة والمراجعة:** تعد معايير المحاسبة والمراجعة بمثابة الركيزة الأساسية في تفعيل حوكمة الشركات، فهي تمثل الآليات التي تحث المؤسسات على إتباع القواعد السليمة للمحاسبة وإجراء المراجعة الدورية المستقلة بما فيه صالح المؤسسة ككل، حيث لوحظ تطور جودة التقارير المالية خلال فترة الثمانينات بسبب تجميل القوائم المالية، وهو ما أدى إلى صدور تشريع جديد في الولايات المتحدة الأمريكية، أطلق عليه اسم Sarbans-oxley والذي يؤثر على أهمية وجود آليات إفصاح وشفافية فعالة، بالإضافة إلى توصيته بمراقبة أداء مؤسسات المحاسبة والمراجعة لضمان كفاءة أداء مهامها.

- **المراجعة الداخلية:** تساعد المراجعة الداخلية المنشأة في تحقيق أهدافها، وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية، والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات، من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمنشأة، بما يؤكد على جودة ممارسة المنشأة لأعمالها، ومن ثم صحة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها المنشأة، وذلك نتيجة لاستقلال المراجعة الداخلية وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.

- **لجان المراجعة:** أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات على ضرورة لجان المراجعة في المنشأة التي تسعى إلى تطبيق حوكمة الشركات، وذلك لدورها الحيوي في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي، وحماية حيادية المراجع الخارجي، فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وما سيتبعه من رفع كفاءة أداء عملية المراجعة.

ب- الآليات الخارجية: وتتمثل فيما يلي:[1]

- **منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري:** تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، إذا أن الإدارة إذا لم تقم بواجباتها بالشكل الصحيح سوف تفشل في منافسة المؤسسات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس، وعليه فإن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات تهذب سلوك الإدارة وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا، وهذا يعني أن إدارة المؤسسة إذا كانت في حالة إفلاس سوف يكون لها تأثير سيء على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا ما تحدد الاختبارات الملائمة للتعيين أنه لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا مؤسساتهم إلى الإفلاس أو التصفية.

- **الإندماجات والاكتسابات:** هناك العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى أن أسباب الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال. حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الإندماج.

- **التشريع والقوانين:** أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، وليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم، فعلى سبيل المثال قد فرض قانون ساربيز أوكسلي متطلبات جديدة على المؤسسات المساهمة العامة. وتتمثل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة المراجعة على عملية إعداد التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المراجع الخارجي ولجنة المراجعة وتحديد قدرة المسؤولين في المؤسسة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في المؤسسة. والتي قد تكون مضرة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في المؤسسة.

- **المراجعة الخارجية:** أصبح دور المراجعة الخارجية جوهريا وفعالا في مجال الحوكمة كنتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال إبداء رأيه الفني المحايد في تقرير المراجعة عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها المنشأة.

[1] عباس حميد التميمي، **آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات المملوكة للدولة**، ورقة بحثية متاحة على الموقع الإلكتروني: www.nazaha.iq/body.asp//newsarabic، أطلع عليه في 2016/03/16.

2- خصائص حوكمة الشركات

تتصف حوكمة الشركات بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:[1]

أ- **الانضباط:** إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، ويقصد بذلك الانضباط في كل شيء مثل الانضباط في أداء كل عمل.

ب- **الشفافية:** تقديم صورة حقيقة لكل ما يحدث ويجب أن ترتكز على المصداقية والوضوح والإفصاح والمشاركة.

د- **الاستقلالية:** والتي تتحقق من خلال:

- وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا؛
- وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي؛
- وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.

جـ- **المساءلة:** تعني باختصار الحساب عن أعمال معينة أو المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب، وإمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، بحيث يتيح نظام الحوكمة مساءلة الشركة أمام جميع المساهمين، وتقدم إرشادات لمجلس إدارة الشركة في كيفية وضع إستراتجية الشركة ومراقبة الإدارة.

د- **المسؤولية:** المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة وتعني أن الشركة تدرك جميع حقوق الأطراف المهتمة بالشركة والتي تتضمنها اللوائح والقوانين وأيضا تشجع على التعاون المشترك بينها وبين تلك الأطراف.

هـ- **العدالة:** يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة وتعني أن الشركة تتعهد بحماية مصالح المساهمين وتؤكد على معاملتها المتساوية لهم بمن فيهم صغار المساهمين.

و- **المسؤولية الاجتماعية:** المسؤولية اتجاه أصحاب المصالح.

3- ركائز حوكمة الشركات

ترتكز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز أساسية هي:[2]

---

[1] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2007، ص 04.

[2] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

أ- **السلوك الأخلاقي:** وتتعلق بالسلوك والقيم الأخلاقية داخل الشركة، من نزاهة، أمانة، مصداقية، إفصاح، عدل وشفافية، وذلك للحفاظ على السمعة الاقتصادية لها.

ب- **الرقابة والمساءلة:** وتتعلق بتفعيل دور المساهمين وأصحاب المصالح في حوكمة الشركات، من خلال قيامهم بالرقابة والمساءلة، حيث أن الأطراف الخاضعة للمساءلة المحاسبية أمام المساهمين وأصحاب المصالح تتمثل أساسا في مجلس الإدارة، اللجان التابعة له كلجنة التدقيق، الإدارة العليا، المراجعون الداخليون، المراجعون الخارجيون.

جـ- **إدارة المخاطر:** وتتعلق بحماية الشركة ومختلف المصالح فيها، ولرفع أدائها المالي.

رابعا: قواعد ومبادئ حوكمة الشركات

تعرف قواعد ومبادئ حوكمة الشركات على أنها:"مجموعة الأسس والممارسات التي تطبق بصفة خاصة على المؤسسات المملوكة بقاعدة عريضة من المستثمرين، وتضمن الحقوق والواجبات لكافة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، وتظهر من خلال النظم واللوائح الداخلية المطبقة بالمؤسسة، والتي تحكم أي قرار اتخذ قد يؤثر على مصلحة المؤسسة والمساهمين"[1].

1- قواعد حوكمة الشركات

وتتلخص في:[2]

- الالتزام بالقوانين والقرارات الحكومية؛
- الالتزام بقرارات الجمعية العامة للمساهمين؛
- كفاءة وفعالية الأداء في تحقيق الهدف من تأسيس الشركة وأهدافها الإستراتجية؛
- سلامة الممارسات المحاسبية والإدارية وفقا لقاعدة أفضل الممارسات؛
- دقة وموضوعية التقارير المالية وغير المالية واكتمالها وشفافية الإفصاح وملاءمة توقيته.

2- مبادئ حوكمة الشركات

تضمنت الورقة الصادرة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999 خمسة مبادئ، بينما تضمنت الورقة الصادرة سنة 2004 ستة مبادئ، وتتمثل في ما يلي:[3]

---

[1] Hélène PLOIX, **gouvernance d'entreprise pour tous, dirigeant, administrateurs et investisseurs**, collection HEC, paris, 2006, p 17-31.

[2] عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، بدون دار نشر، 2007، ص 34.

[3] OECD, **principles of Corporate Governance**, 2004.

أ- **ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات:** يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

ب-**حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

جـ-المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقه في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

د- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة البشرية: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردون والعملاء.

هـ- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون تأخير.

و- مسؤولية مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

المبحث الثاني: الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات

يتميز الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات بأنه يمس مفهوم حوكمة الشركات من خلال وصفه لكل النواحي التي تربطه مع المؤسسة من محددات والأنشطة التي تعنى بها حوكمة الشركات، إضافة إلى الأبعاد التنظيمية والأطراف المعنية بها.

أولا- محددات حوكمة الشركات

لكي تتمكن المؤسسات، بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ حوكمة المؤسسات،

وفي حالة عدم توافر تلك العوامل فإن تطبيق هذا المفهوم والحصول على مزاياه يعتبر أمرا مشكوكا فيه. وتشتمل هذه العوامل والمحددات على مجموعتين:[1]

1- المحددات الخارجية

تشير هذه المحددات إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة الذي يشتمل على القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي مثل (قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، كفاءة القطاع المالي (المصارف وسوق المال)، في توفير التمويل اللازم للمشروعات ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، فضلا عن كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة)، وبعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ومنها (الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل: المدققين، المحاسبين، المحامين، الشركات العاملة في سوق الأوراق المالية)، وتعود أهمية المحددات الخارجية، إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، من خلال تقليل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2- المحددات الداخلية

تشير المحددات الداخلية إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرار وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، التي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين تلك الأطراف الثلاثة.

ثانيا- أنشطة حوكمة الشركات والأطراف المستفيدة منها

تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من الأنشطة المختلفة لغرض الرقابة على الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، وعليه فإن حوكمة الشركات تعمل على تجسيد هذه الأنشطة، بغية استفادة الأطراف، سواء الداخلية أو الخارجية منها.

1- أنشطة حوكمة الشركات

يمكن إبراز أهم أنشطة حوكمة الشركات والتي لها أهمية بالغة في تحسين بيئة الشركة والتطبيق الفعال لمفهوم الحوكمة فيما يلي:[2]

---

[1] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 46.

[2] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (شركات قطاع عام ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 04.

أ- **إدارة ومراقبة المخاطر:** تعرف إدارة المخاطر على أنها عملية ديناميكية يتم فيها اتخاذ كافة الخطوات المناسبة للتعرف على المخاطر المؤثرة على أهداف الشركة والتعامل معها، وتتطلب قواعد الحوكمة الرشيدة من مجلس الإدارة وضع نظام لإدارة المخاطر وإعلام المساهمين بهذا النظام.

ب- **تأكيد نظام الرقابة الداخلية:** حيث تتضمن حوكمة الشركات الإجراءات التي يقوم بها أصحاب المصالح بالتنظيم، وذلك بفرض الرقابة على المخاطر المؤثرة على أهداف الشركة والتعامل معها، وضمان قيام الإدارة بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية اللازمة للتغلب على هذه المخاطر.

2- الأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات

الشركة التي تدار بشكل جيد تعطي قيمة للمستثمرين والمقرضين والعاملين والعملاء، بل والمجتمع على حد سواء. كما أن الحوكمة الرشيدة للشركات تساهم في خلق مناخ جديد للأعمال، مما يشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره لخلق فرص عمل وزيادة رفاهية المواطنين، ومنه فالأطراف المستفيدة من حوكمة الشركات تتمثل فيما يلي:[1]

أ- **الشركات:** الشركات التي تدار بشكل جيد يكون أداؤها أفضل، فالشركات التي تطبق أسس الحوكمة الرشيدة تتوقع تخفيض تكلفة رأسمالها، ومن ثم تستطيع أن تجذب مستثمرين على نطاق أوسع، كما أنه من المتوقع أن تتحسن إدارتها، علاوة على أنها تضمن أن الاستحواذ والدمج يتم لأسباب عملية سليمة، وأن نظم منح مكافآت العاملين فيها مبنية على أساس تميز الأداء، كما أن الشركة إذا تصرفت بمسؤولية وعدل يمكن أن تبني علاقة مثمرة وطويلة مع كل أصحاب المصلحة.

ب- **المستثمرون وحملة الأسهم:** يدرك المستثمرون احتمالات حصولهم على عائد أكبر من المؤسسات التي تدار بشكل جيد، كما أنهم يدركون قيمة حماية استثماراتهم، فالحوكمة الرشيدة تحمي حقوق المستثمرين، وخاصة حقوق الأقلية من حملة الأسهم، كما أنها توفر لهم نسبة أكبر من السيولة وذلك ببنائها للثقة والكفاءة في أسواق المال، وأخيرا فإن إجراءات الحوكمة الرشيدة لمواجهة احتمالات فشل الأعمال تحمي الدائنين وتحد من مسؤولية حملة الأسهم.

جـ- **أصحاب المصلحة والمجتمع:** تتطلب الحوكمة الرشيدة احترام المؤسسات لالتزاماتها تجاه العاملين بها وعملائها ودائنيها وموردها والمجتمعات التي تعمل فيها، فكل هذه المجموعات تستفيد من أمانة وجودة العمل في الشركات والقدرة على الاعتماد عليها، ومن ثم يحصد المجتمع ككل مزايا إدارة المؤسسات بشكل جيد، فذلك يوفر فرص عمل ويبني الثقة في الاقتصاد ويمنع تبذير الموارد، وتتضمن

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح، 2008، ص ص 4،5.

هذه المزايا الضخمة للمجتمع منع وقوع أزمات مصرفية، إضافة إلى تنمية أسواق مال أكبر وأكثر سيولة، وتفتح الباب أمام النمو الاقتصادي في مجالات جديدة تماما.

ثالثا– الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات

من خلال ما سبق من تعريفات للحوكمة نستخلص أن الحوكمة مفهوم متعدد الأبعاد، ويمكن التعبير عن هذه الأبعاد كما يلي:[1]

– **البعد الإشرافي:** ويتعلق بتدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية، والأطراف ذات المصلحة ومن بينهم أقلية المساهمين.

– **البعد الرقابي:** ويتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة على المستوى الداخلي أو الخارجي للشركة، فعلى المستوى الداخلي فإن تدعيم وتفعيل الرقابة يتناول تفعيل نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة الخطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح، وقواعد التسجيل في البورصة، وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة، فضلا عن توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاليته.

– **البعد الأخلاقي:** ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية مما تشمله من قواعد أخلاقية، ونزاهة، وأمانة، ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة.

– **الاتصال وحفظ التوازن:** ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين الشركة ممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة والأطراف الخارجية سواء الأطراف الخارجية ذات المصلحة أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى، حيث يجب أن يحكم الإخلاص العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم، بينما يجب أن تحكم العدالة علاقة الشركة بالعمالة، ويجب أن يحكم التوافق الوطني علاقة الشركة بالمنظمات الأهلية، كما يجب أن يحكم الالتزام علاقة الشركة بالهيئات والمنظمات الحكومية.

– **البعد الاستراتجي:** ويتعلق بصياغة استراتجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الاستراتيجي، والتطلع إلى المستقبل استنادا على دراسة متأنية ومعلومات كافية عن أدائها الماضي والحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استنادا على معلومات كافية عن عوامل البيئة الداخلية ومدى تبادل التأثير فيما بينها.

– **المساءلة:** ويتعلق بالإفصاح عن أنشطة وأداء الشركة والعرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانونا مساءلة الشركة.

[1] خليل محمد، **دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003، ص ص 16–18.

- **الإفصاح والشفافية:** ويتعلق الإفصاح والشفافية ليس فقط عن المعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى الشركة، بل يتسع المفهوم ليشمل الإفصاح ضمن التقارير العامة عن المؤشرات الدالة على الالتزام بمبادئ الحوكمة.

رابعا- الأطراف المعنية بحوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد أو المبادئ، والشكل التالي يوضح هذه الأطراف:

شكل رقم (2-01): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

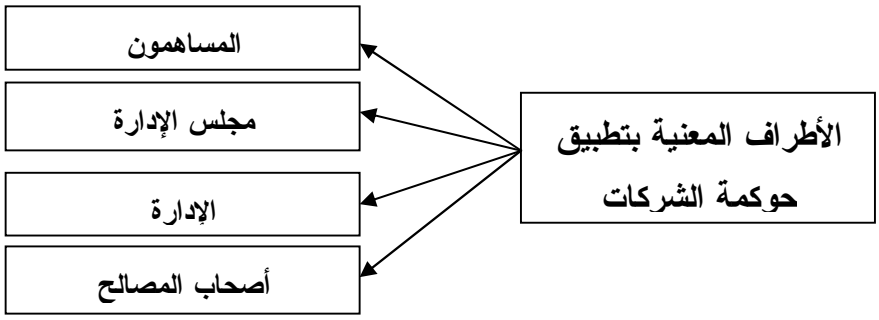

المصدر: عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص20.

ويمكن تعريف أطراف حوكمة الشركات كما يلي:[1]

1- المساهمون

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2- مجلس الإدارة

وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للمؤسسة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 16-18.

3- الإدارة

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

4- أصحاب المصالح

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال، يهتمون بمقدرة الشركة عن السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.

المبحث الثالث: الإطار العملي لحوكمة الشركات

يتضمن هذا الإطار الجوانب العملية التي تمس مفهوم حوكمة الشركات، من خلال ذكر الجهود العملية للمنظمات والهيئات والدولية سواء الرسمية أو غير الرسمية، إضافة إلى ذكر تجارب بعض الدول الأجنبية والعربية، كما نتطرق إلى حوكمة الشركات في الجزائر.

أولا-جهود الهيئات والمنظمات الدولية في مجال حوكمة الشركات

لقد تم بذل العديد من الجهود من جانب الهيئات العلمية والمهنية لتفعيل حوكمة الشركات ومواجهة تداعيات الفضائح والأزمات المالية، ونذكر بعضا منها فيما يلي:

1- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

والتي قامت بالتعاون مع الحكومات القومية وبعض المؤسسات الدولية المعنية والقطاع الخاص، بوضع مجموعة من المعايير والإرشادات لحوكمة الشركات وتمت الموافقة على مبادئ حوكمة الشركات في عام 1999، والتي أصبحت منذ ذلك التاريخ أساسا لمبادرات حوكمة الشركات في كل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو غيرها من الدول الأخرى. وفي نفس السياق ومن أجل تفعيل آليات أكثر تماسكا فيما يتعلق بمعايير الإفصاح والشفافية، أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في نوفمبر من عام 2002 أنه جاري تطوير وتحديث مبادئ الحوكمة التي أصدرتها مند فترة سابقة في عام 1999، لتتناسب مع الأزمات والمتغيرات الاقتصادية التي تفرضها أسواق المال على مستوى الاقتصاد العالمي، وقد عهد بهذه المهمة إلى اللجنة القيادية للحوكمة بالمنظمة التي تضم ممثلين من دول المنظمة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنك التسويات الدولية كمراقبين على أعمال اللجنة، وكذلك تم دعوة لجنة بازل، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، ومنتدى الاستقرار المالي من أجل متابعة

عمليات التقييم وباعتبارهم مراقبين مؤقتين. وقد تم إصدار مبادئ حوكمة الشركات المعدلة في عام 2004، بعد القيام بالعديد من المشاورات الشاملة بين أعضاء اللجنة القيادية وخبراء عدد من الدول والأطراف ذات العلاقة مثل المستثمرين والهيئات المهنية على المستويين المحلي والدولي، والجهات الدولية المسؤولة عن وضع المعايير، ومنظمات المجتمع المدني، وقطاع الأعمال، وبدعم من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، وبعد المشاورات، والمسح الكامل لكافة الآراء، وقراءة كافة التعليقات استقر الرأي على ضرورة مراجعة المبادئ بما يؤدي إلى أخذ التغيرات الاقتصادية في الحساب.[1]

2- البنك الدولي

إضافة إلى مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن البنك الدولي ساهم بدوره في وضع مجموعة من المبادئ، التي صنفها على المستوى المحلي وعلى المستوى الإقليمي وعلى المستوى العالمي، ويمكن إبراز أهم قواعد حوكمة الشركات حسب البنك الدولي كما يلي:[2]

أ- على المستوى المحلي: وضع البنك الدولي مجموعة من التقويمات التي تقوم بها الدول، والتي تحدد على أساسها مواطن الضعف والقوة التي تخص حوكمة وإدارة الشركات مما يساعد تلك الدول على ترتيب أولوياتها. والهدف من التقويم هو دعم الإصلاح التشريعي، وتبني مبادرة القطاع الخاص في مجال وضع قواعد وأسس حوكمة الشركات، وهو الأمر الذي يتفق وإطار البنك الدولي العام للتنمية الشاملة، والذي يؤكد على حوكمة الشركات كعامل أساسي في التنمية، كما يؤكد الإطار العام على أهمية القطاع الخاص، المحلي والأجنبي، كأحد العناصر الأساسية أيضا في عملية التنمية.

ب- على المستوى الإقليمي: عمل البنك الدولي مع بعض الوكالات الدولية الأخرى على رعاية مجموعة من حلقات النقاش التي تخاطب المسؤولين الحكوميين، المشرعين، المنظمين، الشركات المحلية والأجنبية، المستثمرين ووكالات التصنيف للمساعدة على الوصول إلى رأي متفق عليه بالإجماع فيما يخص إصلاح وتنظيم الشركات، وذلك بهدف تجنب الوقوع في الأزمات.

جـ-على المستوى العالمي: عمل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على توسيع دائرة قواعد إدارة الشركات خارج نطاق دول المنظمة. فقد وقّع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مذكرة تفاهم في يوم 21 جوان من عام 1999، وذلك من أجل رعاية المنتدى الدولي لقواعد

---

[1] سامي محمد أحمد غنيمي، **مدى إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الثاني، 2013 ، ص 31.

[2] حسن صلاح الدين، **البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال معايير حوكمة المؤسسات المالية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 86،87.

إدارة وحوكمة الشركات، وكان الهدف الرئيسي للمنتدى هو مساعدة الدول ذات المداخيل المنخفضة على تحسين المعايير التي تستخدمها في حوكمة الشركات بتبني روح المغامرة في مجال الأعمال والمساءلة وتشجيع العدل وتحمل المسؤولية، كما يركز البنك الدولي على الشفافية ويرى أنها تقوم على المشاركة من جهة، والمساءلة من جهة أخرى. وبعد المشاورات مع المنظمات الأخرى توصل البنك الدولي إلى وضع نموذج Report On the Observance of Standards And Codes(ROSC) لتقوية نظام الحوكمة وإدارة المؤسسات في الدول النامية، وقد صمم هذا النموذج بحيث يتيح فرصة تقويم نقاط القوة والضعف في مختلف الأسواق، وهذا التقويم يساهم في التقرير الذي يعده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن الالتزام بمعايير وقواعد ROSC، كما أن هذا التقويم يلخص المدى الذي وصلت إليه الدول في الالتزام ببعض المعايير المعترف بها دوليا.

وقد أكد البنك الدولي على أهمية أن تتضمن قواعد وأسس حوكمة الشركات كل من الإعسار وحقوق الدائنين والشفافية في نظم المحاسبة والتدقيق، حيث أن:

- **الإعسار وحقوق الدائنين:** توفر نظم الإعسار مجموعة من القواعد المنصوص عليها مسبقا للمؤسسات، والتي تعمل في مجال الإعسار وعمليات التصفية أو إعادة التأهيل، والتي تنتج عن الشركة المعسرة، كما تتيح نظم الإعسار للمقرضين الحصول على تقرير أكثر دقة عن مجمل المخاطر، وتشجع على أن يكون الإقراض في صورة تدفق الأموال، بدلا من أن يكون عملية إقراض توجهها العلاقات أو السياسة، كما توجه المديرين لتخصيص الموارد القليلة بكفاءة.

- **الشفافية في نظم المحاسبة والتدقيق:** أسس البنك العالمي مفهومه لحوكمة الشركات على أربعة مبادئ أساسية هي: الفعالية، تحميل المسؤولية، المشاركة والشفافية، هذه الأخيرة التي تسمح بالحصول على قوائم مالية للشركة تكون شفافة وتقدم في وقتها المناسب، وكجزء من التقارير الخاصة بمبادرة الالتزام بمعاير وقواعدROSC ، حيث يقوم البنك الدولي بمراجعة مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق في عدد من الدول.

3- صندوق النقد الدولي

إضافة إلى مساهمة صندوق النقد الدولي في مبادرة البنك الدولي للالتزام بمعايير وقواعد ROSC، فقد وضع صندوق النقد الدولي قواعد الممارسات الجيدة الخاصة بشفافية السياسات المالية والنقدية الحكومية، وذلك بإصدار قانون السياسات المالية وقانون الممارسات، وجاء في مضمونهما الآتي:[1]

أ- **قانون السياسات المالية:** يشجع صندوق النقد الدولي الأعضاء على تطبيق المدونة القانونية للممارسات الجيدة الخاصة بالشفافية المالية، والتي تؤكد على:

- وضوح الأدوار والمسؤوليات؛
- توافر المعلومات للجماهير؛
- إعداد الميزانيات وتقاريره بطريقة واضحة؛
- تأكيد النزاهة.

ب- قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية: قام صندوق النقد الدولي بإعداد قانون الممارسات الجيدة الخاصة بشفافية السياسات المالية والنقدية، وقد وضعت إجراءات الشفافية الجديدة في القانون على أساسين أولهما أن السياسات النقدية والمالية من الممكن أن تصبح أكثر فعالية إذا ما عرف المواطنون أهداف السياسة وأدواتها وإذا ما ألزمت الحكومة نفسها بها. وثانيهما أن الإدارة الجيدة تدعو لأن تكون البنوك المركزية والهيئات المالية خاضعة للمساءلة خاصة عندما نعطي السلطات النقدية والمالية درجة عالية من الاستقلالية، وقد وضع القانون في سياق تطوير المعايير وقواعد الإفصاح العلني للجماهير وإجراءات الشفافية التي وضعت لدعم النظم النقدية والمالية الدولية وهي تدعو لدرجة أعلى من الشفافية في البنوك التجارية ومؤسسات السندات ومؤسسات التأمين، والبنوك المركزية...إلخ.

ثانيا- تجارب الدول الأجنبية في مجال حوكمة الشركات

هناك العديد من التجارب الدولية في أنحاء العالم، اهتمت بحوكمة الشركات من منطلق أهمية الحوكمة وما يجب أن تحتويه من مصلحة لجميع الأطراف حسب طبيعة كل بلد، والإطلاع على هذه التجارب في هذه الدول له أثر كبير في توضيح أهمية حوكمة الشركات ومدى تأثيرها على الشركات والمؤسسات والبنوك في تلك الدول، ومن بين الدول الأجنبية التي لها مساعي لإرساء حوكمة الشركات نذكر:

1- تجربة المملكة المتحدة (بريطانيا)

[1] حسن صلاح الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 88،89.

في المملكة المتحدة نشأ وتطور مفهوم الحوكمة وسار ببطء داخل الشركات سواء كانت مسجلة لأسهمها ببورصة الأوراق المالية أم لا، وأدت المشاكل المالية المترتبة على قيام بعض المؤسسات بإخفاء معلومات وبيانات مالية في الحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين والتي انتشرت في بداية التسعينات، إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية وكذلك مجلس التقارير المالية Financial Reports Council (FRC) وجهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية توفير الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات، وكانت الفرصة الأولى لمجتمع الأعمال بالمملكة المتحدة للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة المؤسسات، وقد أسفر هذا عن صدور تقرير "Cadbury" والذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة المؤسسات في المملكة المتحد بل والعالم، وفي أكتوبر 1993 ظهر تقرير روتمان "Ruttemen" الذي أوصى بأنه يجب على المؤسسات المقيدة بالبورصة أن يتضمن تقريرها الإفصاح عما إذا كانت نظم الرقابة الداخلية التي تقوم المؤسسة بتطبيقها للمحافظة على أصولها قد تم انجازها بصورة كافية، كما ظهر بعد ذلك في عام 1995 تقرير "Greenbury" والذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة المؤسسات، وأوصى التقرير بضرورة إنشاء لجنة المكافآت وتكون ضمن مسؤوليتها مراجعة وتقييم اللوائح والأسس التي يتم على أساسها تحديد تلك المكافآت بحيث تتناسب مع الأداء الخاصة بهم، عام 1998 ظهر الكود الموحد Combined Code والذي اشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، وأصبح هذا الكود من ضمن متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن، والذي تم تعديله أيضا عام 2003 ليشتمل على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات التي حدثت في الولايات المتحدة.[1]

2- تجربة الولايات المتحدة

شهدت الولايات المتحدة ثورة شركات فيما بين 1930 وسنة 1980، وكان نتاجها ظهور شكل من أشكال الملكية، يسمى"نظام الغريب على مد الذراع"، إشارة إلى مشاركة مساهمين من أماكن متفرقة في شركة واحدة، ومنذ ذلك الوقت بدأ يظهر النزاع والتعارض بين المساهمين والمسيرين. وقد ظهرت حوكمة الشركات في الولايات المتحدة، في أواخر السبعينات من القرن الماضي، حيث صدر تقرير في يناير 1972، بعنوان "دور تكوين مجلس إدارة شركة كبيرة مساهمة"، وذلك كمحاولة لسن تشريع، للحد من عمليات الشراء والاستحواذ العدواني على الشركات، كما تم تحديد الواجبات الرئيسية للمدير، ومنذ ذلك الوقت، كان هناك ارتفاع ملحوظ في عدد إجراءات القواعد الجيدة، لإدارة الشركات في الولايات

[1] حسام الدين غضبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 76-78.

المتحدة، بما في ذلك بيان شركة"Tiaa-Gref " في سنة 1993، وهو يبين سياسة القواعد والإجراءات الجيدة للحكم، ولإدارة الشركات في جميع أنحاء العالم، ومن أهم الإجراءات ما يلي:

- هيكل إداري يسمح بمحاسبة الشركات أمام مالكيها؛
- معاملة عادلة ومتساوية لجميع المساهمين؛
- مراقبة مستقلة عن المديرين والمحاسبين؛
- الإفصاح عن النتائج المالية، نتائج نشاط المؤسسة والتطورات المادية.

كما صدرت العديد من التقارير، منها تقرير لجنة "Treadway" سنة 1987، بشأن الاحتيال والتدليس في التقارير المالية، وتقوية مهنة المراجع المستقل وتقرير لجنة "Blue Ribbon" سنة 1999 لتحسين فاعلية لجان محاسبة الشركات. وتعتبر السوق الأمريكية حتى الآن، أبرز مثال لتطبيق قواعد حوكمة الشركات، وعندما يكون المستثمر في الولايات المتحدة غير راض عن طريقة الإدارة في المؤسسة، فإنه يبيع أسهمه حتى بأقل من سعرها.[1]

3- تجربة فرنسا

هناك العديد من العوامل التي جعلت من حوكمة الشركات على قمة اهتمامات الشركات في فرنسا، ومن أبرزها الخصخصة وزيادة المساهمين الأجانب، وظهور صندوق المعاشات في فرنسا والرغبة في تحديث سوق المال في باريس، وقد بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدور تقرير" Vienot " الذي نشر سنة 1992، حيث لقي التقرير الكثير من الاهتمام إلا أنه لم يقترح إدخال تغيرات جوهرية على الممارسات الحالية ولذلك تأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات، ولم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات إضافة إلى عدم وجود شرط ملزم للشركات لتنفيذ تلك التوصيات، وفي سنة 1996، أصدر مجلس الشيوخ تقرير آخر عرف بتقرير " Marini " الذي اشتمل على تشريعات هامة متعلقة بتطبيق حوكمة الشركات، وقد كانت المشكلة الأساسية في التجربة الفرنسية المتعلقة بحوكمة الشركات هو عدم وجود إلزام سواء في تقرير" Vienot " أو في تقرير" Marini "، إلا أنه مع اشتداد قوة العولمة، وتدويل أسواق رأس المال من المتوقع أن يلتزم عدد أكبر من الشركات الفرنسية بما توصل إليه التقريران من نتائج.[2]

---

[1] حمادي نبيل، **التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008، ص ص 29،30.

[2] نوال صبايحي، **تجارب دولية لتطبيق الحوكمة في مختلف القطاعات**، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 19،20 نوفمبر 2013، ص 10.

ثالثا- تجارب الدول العربية في مجال حوكمة الشركات

اهتمت العديد من الدول العربية في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات، وقد عملت الكثير من الهيئات والمنظمات العالمية على إرساء قواعد الحوكمة في هذه الاقتصاديات، من بينها مركز المشروعات الدولية والمنتدى الدولي لحوكمة الشركات، كما قام كثير من المهتمين بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول العربية مجموعة من المؤتمرات والندوات والنشرات التي تهدف إلى وضع التوصيات الخاصة بالتطبيق السليم لتلك المبادئ بما يتناسب والظروف الاقتصادية والثقافية والسياسية التي تمر بها الدول العربية، ومن ضمن هذه الدول نذكر ما يلي:

1- تجربة مصر

أصدرت العديد من التقارير في مجال الحوكمة منها التقرير الأول في سبتمبر 2001، والذي نادى بالوفاء بكافة متطلبات معايير الحوكمة بدون أي نواحي قصور جوهرية، والتقرير الثاني في أوت 2002 والذي نادى بالوفاء بكافة متطلبات معايير الحوكمة بحيث أن وجد أي قصور لا يكون ذو دعوى أو مساءلة لعدم قدرة السلطات المسؤولة عن تحقيق كافة المتطلبات دون قصور، التقرير الثالث في أفريل 2003 نادى بتقويم مبادئ الحوكمة في مصر في ضوء المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1999، التقرير الرابع في مارس 2004 نادى بتقويم مبادئ الحوكمة في مصر في ضوء المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد تعديلها عام 2004، واتضح من كل ذلك أنه لم تصل الشركات المساهمة في مصر إلى تحقيق متطلبات حوكمة المؤسسات بمراعاة كاملة لمعايير الحوكمة الصادرة عن المنظمات الدولية.[1]

2- تجربة المملكة المغربية

تبين لنا تجربة المملكة المغربية الجهود المبذولة في مجال حوكمة الشركات، حيث خطت عدة خطوات في مجال هذه الأخيرة، ففي سنة 2007 أشار تقرير المنظمة العالمية للشفافية أن المغرب يعمل على ترسيخ أنظمة حوكمة الشركات ضمن طرقه التسييرية، ومن مظاهر اهتمام المغرب بمجال حوكمة الشركات نجد ما يلي:[2]

---

[1] فهيم سلطان محمد الحاج، **آليات حوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية**، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد الأول، 2012، ص ص 53،54.

[2] أبو حفص رواني، مهدي شرقي، **الإصلاحات في مجال حوكمة الشركات كأداة لتحسين أخلاقيات الأعمال- تجارب بعض الدول المتقدمة**، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، يومي 18،19 أكتوبر2009، ص ص 4،5.

- إدخال مفهوم حوكمة الشركات في برامج التكوين، وإحداث مواد ومقاييس تتعلق بأسس حوكمة الشركات ونظم الحوكمة؛
- التكثيف من البرامج حول الموضوعات الصاعدة التي تواجهها الاقتصاديات في مجال حوكمة الشركات مثل حوكمة البيئة، الحوكمة التنظيمية...إلخ.

رابعا- تجربة الجزائر في مجال حوكمة الشركات

رغبة في تحقيق التكافل الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية الكلية لقطاع المحروقات، تسعى الحكومة الجزائرية إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال السعي لضمان المساءلة والشفافية بالعمليات المتعلقة بإدارة الأعمال، فمن بين أبرز الجهود المبذولة من أجل إرساء إطار مؤسساتي لحوكمة الشركات ما يلي:[1]

1- انعقاد أول مؤتمر حول الحكم الراشد للمؤسسات في جويلية 2007

وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفعالة في عالم المؤسسة، وخلاله تبلورت فكرة "ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة" كأول توصية وخطوة عملية تتخذ، وقد تفاعلت كل من "جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة" و"منتدى رؤساء المؤسسات" حول الفكرة، كما تفاعلت السلطات العمومية ممثلة في "وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية"، بدعمها للمشروع بواسطة قبول رعاية الملف وكذا تسخير الدعم المادي، كما شاركت في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة بالجزائر مثل "مؤسسة التمويل الدولية" و"برنامج MEDA لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" وكذا "المنتدى الدولي للحكم الراشد للمؤسسة"، وبهذه التعبئة والاستعداد الكبيرين، عبر الجميع عن نيتهم للانضمام إلى المبادئ الأخلاقية وقواعد السلوك السليم لتسيير المؤسسات المتعارف عليها دوليا.

2- إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري

تم إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر سنة 2009 بعد العديد من ورشات العمل في الفترة بين نوفمبر 2007 ونوفمبر 2008، ويتضمن الميثاق جزئين هامين وملاحق، حيث يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات اليوم ضروريا في الجزائر، كما أنه يربط الصلات مع إشكالية المؤسسة الجزائرية، لاسيما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة، ويتطرق الجزء الثاني إلى المقاييس الأساسية التي يبنى عليها الحكم الراشد للمؤسسات، فمن جهة يعرض العلاقات بين

[1] ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، ص 13-17.

الهيئات التنظيمية للمؤسسة (الجمعية العامة، مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية)، ومن جهة أخرى، علاقة المؤسسة مع الأطراف الشريكة الأخرى كالبنوك وللمؤسسات المالية والممونون أو الإدارة، ويختتم هذا الميثاق بملاحق تجمع في الأساس، أدوات ونصائح عملية يمكن للمؤسسات اللجوء إليها بغرض الاستجابة لانشغال واضح ودقيق.

3- إطلاق مركز حوكمة الشركات

بناءا على قوة الدفع التي خلقها دليل حوكمة الشركات، قامت مجموعة عمل حوكمة المؤسسات الجزائرية بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة ليكون بمثابة منبر لمساعدة المؤسسات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل، واعتماد أفضل ممارسات حوكمة المؤسسات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات، ويعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية للبلاد، وتحسين قيم الحوكمة الديمقراطية بما فيها الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية.[1]

ورغم هذه الجهود إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر، لعل أهمها تدهور العلاقة بين المؤسسات والبنوك، غياب الثقة مع الإدارة الجبائية والوضعية الصحية للمؤسسات الجزائرية، مما أوجب الحلول والآليات الضرورية لتفعيل حوكمة الشركات في الجزائر.

المبحث الرابع: إسهام المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح لتفعيل حوكمة الشركات

تسعى أي مؤسسة بأن تكون ذات نظام حوكمي يسمح لها بفرض نفسها في السوق بما يجيب تطلعات المساهمين والأطراف الأخرى ذات الصلة، من خلال الوضوح في أعمالها وسياستها والشفافية في تعاملاتها الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا تعمل المؤسسات إلى تفعيل آليات الرقابة سواء الداخلية أو الخارجية لتحقيق مبتغاها المتمثل في الاستمرارية وتحقيق الأرباح بما يناسب مواردها، وتعتبر المراجعة الخارجية آلية خارجية تلجأ إليها المؤسسات لفرض الرقابة والسيطرة على المؤسسة وطرق تسييرها لتتماشى وسبب وجودها، كما تساعدها على تجسيد حوكمة الشركات بصفة عامة والمساهمة في تحقيق الشفافية والإفصاح بصفة خاصة، على اعتبار أن هذه الأخيرة من أهم مبادئ حوكمة الشركات.

أولا- علاقة المراجعة الخارجية بآليات الرقابة في إطار حوكمة الشركات

تتضمن المؤسسات عدة آليات رقابية تعمل على السهر على تحقيق أهدافها، ويمكن تقسيم هذه الآليات الرقابية إلى ما هو داخلي كإدارة المؤسسة والمراجعة الداخلية ولجان المراجعة ونظم الرقابة الداخلية،

[1] علي العيادي، **القطاع الخاص يدفع حوكمة الشركات في الجزائر، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات**، نشرية دورية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 21، 2011.

ومنها ما هو خارجي كالمراجعة الخارجية، ويمكن تحديد العلاقة بين آليات الرقابة الداخلية لحوكمة الشركات مع المراجعة الخارجية، وتحديد مدى التعاون بينهم كما يلي:

1- علاقة المراجعة الخارجية بأجهزة إدارة المؤسسة

للمراجعة الخارجية ارتباط مع أجهزة إدارة المؤسسة، والمقصود هنا الإدارة ومجلس الإدارة، وذلك من خلال العمل المشترك بينهما والمتمثل في توفير قوائم مالية ذات نوعية جيدة تهم جميع الأطراف المستخدمة للمعلومات المالية قصد بناء قراراتها على قاعدة صحيحة، ولهذا نجد من بين الأسباب التي تحتم على العمل المشترك بينهما انفصال الملكية، الغش المحاسبي واختلاف المصالح بين الإدارة والمستخدمين.

أ- انفصال الملكية عن الإدارة: تعتبر وظيفة الإدارة إضافة إلى كونها أداة رقابة، أنها مسؤولة عن الإدارة الفعلية وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وأيضا مسؤولة عن الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمسؤولين.[1]

ب- اختلاف المصالح بين الأطراف: إن مصالح وأهداف المستثمرين وأجهزة إدارة المؤسسة مختلفة، لهذا تسعى حوكمة الشركات لضمان التوافق بين هذه المصالح بما يخدم جميع الأطراف، وهنا تظهر علاقة المراجعة الخارجية مع إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها، حيث ترتكز هذه العلاقة على الاحتياج إلى وسيلة حيادية لمراقبة منتجات المؤسسة للقوائم المالية.[2]

جـ- الغش المحاسبي: إن الغش المحاسبي والأخطاء الخاصة بالتسيير وعدم احترام القوانين، هو السبب الأصلي في أزمة الثقة في الأسواق المالية، ولهذا تعمل حوكمة الشركات على تحميل المسؤولية على عاتق مجلس الإدارة الذي يمثل المساهمين والذي بدوره يقوم بتعيين المسيرين الذين من خلالهم يضمن تسيير المؤسسة.[3]

من هنا تعمل الإدارة بصفة عامة إلى إظهار الاحتياج إلى آلية المراجعة الخارجية في محاولة إقناع مجلس الإدارة الذي يمثل المساهمين، في أن هناك تأمين معقول حول فعالية نظم الرقابة الداخلية في إعداد التقارير المالية، وأيضا الدقة واحترام الوقت في تسجيل المعاملات وانتظام التقارير، كما تستعين الإدارة

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 21.

[2] Jill SOLOMON, Aris SOLOMON, **Corporate Governance and accountability**, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, England, 2004, p 134.

[3] Jean TIROLE, **Corporate Governance**, **Econometrica**, Vol. 69, No. 1 (Jan., 2001), pp. 1-35, p 2.

ومجلس الإدارة في الحصول على وجهة نظر موضوعية ومستقلة حول النشاطات، إضافة إلى تقديم معلومات حول إدارة المخاطر.[1]

كما نجد أن العلاقة بين المراجعة الخارجية وأجهزة إدارة المؤسسة لها دور يتمثل في التعامل فيما بينها، ففي معظم الحالات فإن تعيين وتغيير المراجعين الخارجيين يتم إجراءه وفقا لاقتراحها، ويقع على عاتقها تحديد أتعاب المراجع والتعامل معه عند مناقشة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية ومتابعة عمليات مراجعة المؤسسة.[2]

2-علاقة المراجعة الخارجية بلجنة المراجعة

تعد لجنة المراجعة من بين أهم الآليات التي تلعب دورا مهما في علاقتها مع المراجعة الخارجية، وقد أخذ مفهوم لجنة المراجعة أهمية كبيرة خاصة بعد الانهيارات المالية في بداية القرن الحالي، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في منع حدوث الانهيارات المالية في المستقبل.

وتعرف لجنة المراجعة بأنها:" لجنة يتم تعيين أعضائها عن طريق الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة، وتعتبر قناة اتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي للشركة، وفي نفس الوقت لها دور رقابي على جميع عمليات الشركة"[3].

وتظهر العلاقة بين المراجعة الخارجية ولجنة المراجعة من خلال مسؤولية هذه الأخيرة تجاه المراجع الخارجي، إذ نجد من مسؤوليات لجنة المراجعة تجاه المراجع الخارجي ما يلي:[4]

- دور لجنة المراجعة في تعيين المراجع الخارجي؛
- دور لجنة المراجعة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي؛
- دور لجنة المراجعة في حل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة؛
- دور لجنة المراجعة في زيادة تفاعل المراجع الخارجي بقسم المراجعة الداخلية للشركة.

من خلال هذا يتضح لنا أن للجنة المراجعة دور هام في زيادة فاعلية واستقلالية المراجع الخارجي مما يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة .

كما أن العلاقة بين لجنة المراجعة والمراجعة الخارجية تكاملية، حيث نستنتج ذلك من خلال الاستفادة التي تحصل عليها لجنة المراجعة من المراجع الخارجي، وذلك حينما تكون قادرة على استخدام المعلومات

---

[1] Andrew FIGHT, **Measurement and Internal Audit**, First published, Capstone Publishing, United Kingdom. 2002, pp 13,14.

[2] عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، مرجع سبق ذكره، ص 250.

[3] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[4] **المرجع السابق**، ص 146.

التي تم جمعها عن طريق المراجعين الخارجيين المستقلين في تقييم ضوابط الرقابة الداخلية للمؤسسة، وأداء الإدارة، وفعالية المراجع الداخلي، وأثر كل ذلك على جود إمكانية الاعتماد على القوائم المالية.[1] إضافة إلى ذلك فإن التكامل بينهما يعني وجود نظام قوي للرقابة الداخلية، مما يعني الحد من دور المراجع الخارجي في تحديد مخاطر الرقابة، وكذلك متابعة أعماله واعتماد الخدمات المهنية الأخرى التي يقدمها للمؤسسة في ضوء المتطلبات المحددة له.[2]

3-علاقة المراجعة الخارجية بالرقابة الداخلية

عرفت لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) الرقابة الداخلية بأنها خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب، التي تضعها إدارة الشركة والتي تهدف إلى المحافظة على أصول الشركة وضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة.[3]

ومنه عند التطرق إلى الرقابة الداخلية في إطار مفهوم حوكمة الشركات، عادة ما تكون مرتبطة بالمراجعة الخارجية وذلك للتكامل الموجود بينهما، حيث نجد ذلك من خلال اهتمام التشريعات والقوانين خاصة منها القانون الأمريكي Sarbanes-Oxley هذا الأخير حفز على الاهتمام بالرقابة الداخلية إضافة إلى المراجعة الخارجية، لما لهما من منافع على المدى الطويل، وحسب قانون Sox فإن الأنظمة الرقابية ستخفض من خطر خسائر الاحتيال والسرقة، مما يؤدي إلى الاستفادة من إعداد التقارير المالية الموثوق بها والأكثر شفافية ومسؤولية.[4]

من ناحية أخرى ترتب عن تزايد حالات الإفلاس والفشل المالي للعديد من الشركات في السنوات الأخيرة صدور العديد من الإصدارات المهنية الحديثة التي ركزت على ضرورة زيادة دور المراجع الخارجي في زيادة فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، وذلك ليمتد هذا الدور إلى إعداد المراجع الخارجي للتقرير عن مدى فعالية وكفاءة هيكل الرقابة الداخلية بالشركة بدلا من اقتصار دوره على مجرد تقييم

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 285.

[2] عيد بن حامد الشمري، **دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة السعودية**، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 12.

[3] عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية، 2006، ص 54.

[4] John C. Coates IV**, the Goals and Promise of the Sarbanes-Oxley Act**, **The Journal of Economic Perspectives**, Vol. 21, No. 1 (Winter, 2007), pp. 91-116, p 92.

نظام الرقابة الداخلية في الشركة. وتجدر الإشارة إلى أن المراجع الخارجي يحتاج قبل قيامه بالمراجعة إلى فهم كامل لهيكل الرقابة الداخلية المطبق في الشركة.[1]

ومن ناحية أخرى فإن تقييم المراجع الخارجي لمدى إمكانية الإعتماد على هيكل الرقابة الداخلية، يتماشى مع المعيار الثاني من معايير العمل الميداني والذي يتطلب من مراجع الحسابات الخارجي ضرورة دراسة وتحديد مدى ملائمة هيكل الرقابة الداخلية كأساس لتحديد مدى الاختبارات والفحوص التي سيقوم بها، فإذا اتضح للمراجع أن هناك هيكل سليم للرقابة الداخلية فإنه يستطيع أن يعتمد على ذلك في اختصار جزء كبير من برنامج المراجعة، وعلى العكس من ذلك فإنه إذا تبين لمراجع الحسابات الخارجي وجود هيكل غير سليم للرقابة الداخلية فإنه سيقوم بتوسيع نطاق فحصه، حتى يستطيع أن يبدي رأي سليم في مدى صدق وعدالة القوائم المالية محل المراجعة.[2]

4- علاقة المراجعة الخارجية بالمراجعة الداخلية

عرف معهد المراجعين الداخليين المراجعة على أنها وظيفة تقييم مستقلة، تمارس داخل التنظيم، والهدف منها مساعدة أعضائه على أداء مسؤولياتهم بفعالية، فهي تمدهم بالتحليلات، التوصيات، النصائح والمعلومات عن الأنشطة المفحوصة. وتتحد العلاقة بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية من خلال التكامل بينهما والذي يقصد به التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي أثناء تنفيذهما لمهامهما، بما يضمن تغطية أشمل لأعمال المراجعة، والتقليل بقدر الإمكان من ازدواجية الجهود، وتوزيع العمل توزيعا يحقق أهداف المراجعة بشكل عام ويعود بالفائدة على المؤسسة، حيث أن هذه العلاقة التكاملية بينهما تؤدي إلى اطمئنان المراجع الخارجي إلى دقة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، من خلال دقة وفاعلية نظام المراجعة الداخلية من جهة، ومن جهة أخرى تؤدي إلى تجهيز القوائم والكشوف التي يحتاجها المراجع الخارجي بالصورة التي يرغبها بالإضافة إلى تخطيط عملية المراجعة الخارجية وتحديد طبيعة، توقيت، ومدى إجراءات المراجعة الواجب القيام بها.[3] ومن بين أهم العوامل الداعمة لتعميق هذه العلاقة التكاملية ما يلي:[4]

- يهتم المراجع الداخلي بعملية الرقابة الداخلية من حيث تحسينها ودعمها وتقييم أدواتها، بينما يحتاج المراجع الخارجي إليها لتحديد نطاق فحصه ومراجعته؛

---

[1] عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 20.

[3] حمد شقير، **العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي**، مجلة المدقق، العدد (41-42)، مارس 2000، ص 10.

[4] عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 212.

– إن وجود المراجع الداخلي كموظف داخل المؤسسة طوال الفترة الزمنية وعلى مدار العام كله يعطي الفرصة للقيام بإجراءات الفحص التحليلية التفصيلية والشاملة، بينما المراجع الخارجي عادة ما يقوم بالمراجعة الاختبارية وليست الشاملة، والتي يمكنه خلالها الاعتماد على نتائج الفحص التي يقوم بها المراجع الداخلي على مدار العام.

إذن فالمراجعة الخارجية إحدى أهم الآليات الرقابية لمفهوم حوكمة الشركات، وفي إطار حوكمة الشركات لابد أن يكون هناك تكامل بين هذه الآليات الرقابية، فالارتباط بين الآليات الرقابية الداخلية (لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، الرقابة الداخلية...إلخ)، والخارجية (المراجعة الخارجية) لمفهوم حوكمة الشركات يعمل باتجاه التفعيل الجيد لحوكمة الشركات، ولذلك كل ما يكون هناك تعاون وارتباط بينهم بشكل كبير فإن ذلك حتما سيعزز التحكم في الشركة، مما يسمح بتجسيد رقابة الأطراف ذات المصلحة على الشركة، كما أن هذه الآليات من الأفضل أن تعمل فيما بينها لتغطية النقائص التي يمكن أن تنجر عن إحدى آلياتها، وهو ما تسعى إليه حوكمة الشركات من خلال العمل على التنسيق بين آلياتها.[1]

ثانيا– إسهامات المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح

إن مفهوم الشفافية والإفصاح له أهمية كبيرة في لعب دور في حوكمة الشركات، لكن المشكل المطروح فيما يخص هذا المفهوم يأتي من الجهة المسؤولة عنه والمتمثلة في الإدارة، وبالتالي هناك دائما شك في هذا الإفصاح مما يؤدي إلى الاستعانة بوسائل وآليات خارجية للتأكد من مدى هذا الإفصاح، ولعل أبرزها المراجعة الخارجية.

1– تعريف الشفافية والإفصاح

تعرف الشفافية والإفصاح كما يلي:

أ– **الشفافية:** تعرف الشفافية بأنها:"مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقدرات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق"[2].

ب– **الإفصاح:** يعرف الإفصاح بأنه:"عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها"[3]، وينقسم الإفصاح من

---

[1] براق محمد، قمان عمر، **دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06،07 ماي 2012، ص 14.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 666.

[3] **المرجع نفسه**، ص 660.

حيث درجة الالتزام به إلى إفصاح إجباري وإفصاح اختياري، أما من حيث مقدار الإفصاح فينقسم إلى إفصاح كافي، إفصاح عادل وإفصاح كامل.

2-علاقة الشفافية والإفصاح بحوكمة الشركات

يمكن القول أن الشفافية والإفصاح يعدا من أهم المبادئ، أو بمعنى أدق من أهم الأسس التي يقوم عليها نظام الحوكمة. فهذا الأساس يعد حجر الزاوية في مقومات نجاح هذا النظام، لما يؤديه الالتزام بهذا المبدأ من دور في توفير المعلومات التي يحتاجها المساهمين والمستثمرين والهيئات الخارجية والتي على أساسها يتخذ هؤلاء قراراتهم.[1]

ومن تم تحرص معظم المنشآت على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب مع الالتزام بالقواعد واللوائح المنظمة والتي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها وإثباتها بالقوائم المالية والتي تعد بغرض تزويد متخذي القرار بالمنشأة.[2]

كما أن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين واكتسابها سمعة حسنة، الأمر الذي يعيد الثقة بها وبسوق المال ككل، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة الشركات، كذلك تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية التي تضمن شمول التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة.[3]

3- علاقة المراجعة الخارجية بالشفافية والإفصاح ودورها في تحقيقه

يرى طارق حسان:"بأن القيام بالمراجعة بشكل جيد سيؤدي حتما إلى عملية الإفصاح بشكل كامل"[4]، والتي تؤدي إلى كشف الوضع المالي بشكل واضح، مما يبين لنا العلاقة التكاملية بين المراجعة الخارجية

---

[1] محمد إبراهيم موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[2] أحمد رجب عبد الملك، **إطار مقترح للتقارير المالية في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، بدون سنة نشر، العدد 10، ص 180.

[3] حسين بن الطاهر، محمد بوطلاعة، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06،07 ماي 2012، ص 09.

[4] Tariq HASSAN, **Corporate Governance and Role of Auditors**, Speech made at the ACCA Centenary Conference held in Lahore University of Management Sciences on 10 May 2004, p 02.

والشفافية والإفصاح. إذن نستطيع القول أن هناك ترابط قوي بين وجود المراجعة الخارجية وتحقيق الشفافية والإفصاح، حيث أن الإدارة عندما تقوم بنشر المعلومات لا يعد هذا كافيا لكي نقول أن هناك إفصاحا، بل يجب أن تكون هذه المعلومات تتوافق ومتطلبات الإفصاح الإلزامي وذات دلالة وثقة بحيث تساعد على اتخاذ القرارات، ويتجلى ذلك بواسطة مساهمة المراجعة الخارجية في تحقيقه.

وللمراجعة الخارجية عدة أدوار تلعبها فيما يخص المساهمة في تحقيق الشفافية والإفصاح، لما لها من أهمية على مستوى حوكمة الشركات ككل، وبالتالي فإن المراجعة الخارجية من خلال وسائلها يمكن أن تحقق الشفافية والإفصاح بالحد من العراقيل والصعوبات التي تقف أمام تحققها. وعليه فإن دور المراجع الخارجي يكمن في التزامه بتقديم المعلومات حول نوعية المؤسسة ونوعية التسيير فيها، وأن الطلب على خدماته يفرز أهميته في التقليل من عدم التناظر في المعلومات بين المسيرين والمستثمرين.[1]

ويمكن أن يتبين لنا مدى مساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح من خلال المراجع الخارجي فيما يخص الصراع بين المساهمين والمسيرين، حيث يمكن له أن يلعب دورا في مجال تقليل هذا الصراع، وذلك من خلال إفصاحه عن كل الممارسات التي تؤثر سلبا على تمثيل القوائم المالية للواقع الفعلي للمؤسسة، وذلك بإجبار الإدارة على التقيد بما تنص عليه التشريعات المختلفة وبما هو مرسوم في الخطة العامة للمؤسسة.[2]

وعليه فإن المراجع الخارجي يستطيع أن يساهم في تحقيق الشفافية والإفصاح من خلال: [3]

- مساعدة حملة الأسهم على المراقبة والتحكم في إدارة المؤسسة؛
- تدقيق البيانات المالية للمؤسسة يضيف ثقة أكثر في الإفصاح؛
- غرس الثقة في شفافية المؤسسة.

وفي الإطار نفسه يلعب المراجع الخارجي دورا مهما من خلال إمداد المستثمرين بالمعلومات في السوق والأوراق المالية بالمعلومات المحاسبية الموثوق فيها، والتي من شأنها أن تعينهم في تقدير المخاطر والفوائد المتعلقة باستثماراتهم، من خلال ما تعكسه القوائم المالية المُفحص عنها، والتي تمت مراجعتها من معلومات صادقة حول حقيقة الأرباح واستثماراتها ومصادر تمويلها، مما يساعد المستثمر على عقد

---

[1] David CARASSUS, Nathalie GARDES, **Audit Legal Et Gouvernance D'entreprise : une lecture théorique de leurs relations**, Conférence internationale de l'enseignement et de la recherche en comptabilité, Bordeaux, 29-30 septembre 2005, p 08.

[2] عبد الرزاق خليل، عبدي نعيمة، **دور المراجعة كآلية لحوكمة المؤسسات الجزائرية**، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، ، جامعة عنابة، الجزائر، يومي 18،19 نوفمبر 2009 ، ص03.

[3] Jill Solomon, Aris Solomon, **op-cit**, p137.

المقارنات بين فرص الاستثمار المتعددة.[1] إضافة إلى ذلك فإن وجود المراجع الخارجي في حد ذاته يمكن أن يلعب دورا في المساهمة في تحقيق الشفافية والإفصاح، وذلك ما أشار إليه أمين السيد أحمد لطفي:"بأن من بين الآليات التي تؤدي إلى الزيادة في مصداقية الإفصاح الاختياري هي وجود المراجعين الخارجيين، الذين يمكن لهم توفير تأكيد عن وجود افصاحات الإدارة".[2]

إذن كنتيجة فإن المستثمر لا يمكن أن يثق في المعلومات المفصح عنها إلا بعد تأكده من مدى حقيقة هذا الإفصاح، وذلك من خلال القيمة الإضافية التي يقدمها المراجع الخارجي له، وهنا يأتي الدور المميز الذي يلعبه المراجع الخارجي في حماية المساهمين، من خلال المصادقة على المعلومات المفصح عنها، وذلك بالالتزام بالمسؤولية والمساهمة في تقوية الثقة عند مستعملي القوائم المالية.

ثالثا– دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات

تعمل نظم وآليات حوكمة الشركات في ضوء ظاهرة الفصل بين ملكية المنشأة وإدارتها والتحكم فيها على ضبط وتوجيه أداء الإدارة بما يحقق في النهاية مصلحة أصحاب المصلحة بشكل عام، فتمثل أحد آليات الإشراف المتعلقة بأداء الإدارة وخاصة فيما يتعلق بتقرير وتعزيز مصداقية المعلومات المتعلقة بالإدارة، لذا يعتبر دور المراجع الخارجي في عملية الحوكمة دورا أساسيا حيث يعمل على تحسين ومصداقية المعلومات المالية لجميع الأطراف المتصلة بالمنشأة، سواء الداخلية أو الخارجية. فمراجع الحسابات يعد أحد المحددات الخارجية المهمة التي تساعد في ضبط أنواع السوق من خلال وجود مكاتب مراجعة فعالة ومنظمة بشكل جيد، كما يعتبر أحد المحددات الداخلية التي ترتبط بعلاقات منفعة مع الشركة باعتبارها وكيلا عن المساهمين، ومن ثم فإن له دورا مهما في تفعيل حوكمة الشركات.[3]

وللمراجعة الخارجية مكانة أساسية في حوكمة الشركات حيث تلعب دورا حيويا وذلك من خلال المساهمة في تجسيدها. ونظرا لكون المراجع الخارجي أحد الأطراف الرئيسية في حوكمة الشركات وهي مفهوم رقابي في الأصل فمن الطبيعي أن يكون له دور هام في تحقيق أهدافها حيث يعمل المراجع الخارجي على:[4]

---

[1] حبار محفوظ وآخرون، **أخلاقيات الأعمال والأسواق المالية الكفؤة: بعض التطبيقات على السوق المالية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، الجزائر، يومي 18،19 نوفمبر 2009، ص 15.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدرا الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 98.

[3] وليد الجبلي، **المراجع الخارجي كأحد آليات حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي**،أطلع عليه في 13 أفريل 2016، مدونة متاحة على الموقع الإلكتروني: www.walidSamir.blogspot.com

[4] Tariq Hassan, **op-cit**. p02.

– مساعدة لجان المراجعة في القيام بدورها الرقابي على عملية إعداد التقارير المالية، ولذلك يبرز دور المراجعة الخارجية في احتياج لجان المراجعة لاستلام معلومات مهمة حول فعالية المؤسسة وأيضا تفسير نشاطها؛

– المساعدة على الإفصاح فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة؛

– ضمان تصرف الإدارة أو مجلس الإدارة بمسؤولية نحو مصالح المستثمرين وحملة الأسهم؛

– إضافة قيمة إلى حملة الأسهم من خلال ضمان أن الرقابة الداخلية للمؤسسة قوية وفعالة؛

– العمل مع لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين بما يعمل على تسهيل الإشراف بفاعلية عن عملية إعداد التقارير المالية.

ومنه فدور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، يضم أهم المبادئ التي ينادي بها مفهوم الحوكمة والمتمثلة في الشفافية والإفصاح والاهتمام بمصالح المساهمين وحملة الأسهم، إضافة إلى تفعيل الآليات الرقابية التي تساهم في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات.

من جهة أخرى فإن الدور الرئيسي للمراجع الخارجي هو إبداء الرأي في التقارير المالية التي تم إعدادها من قبل الإدارة وفقا للمعايير المحاسبية وبذلك تلعب المراجعة الخارجية دورها كأحد آليات حوكمة الشركات، كما يعتبر دور المراجع أساسيا في أي عملية حوكمة حيث نصت المواثيق التي تناولت مكونات عملية الحوكمة إلى اعتبار المراجع الخارجي أحد أركان عملية حوكمة الشركات، حيث أن المراجعة لن تفي بالدور المنشود إليها في مجال حوكمة الشركات إلا بقيامها بإضفاء المصداقية على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، والتي تعد الوظيفة الأساسية للمراجعة في إطار حوكمة الشركات، وأصبح هذا الاتجاه سائدا في عملية المراجعة وارتبط به مفهوم إعطاء المراجع تأكيدا مطلقا عن مدى عدالة التقارير المالية للمركز المالي للمنشأة، لذلك أصبحت المراجعة وسيلة أساسية لزيادة الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتحسين جودتها ونوعيتها، كما أن منفعة الإفصاح والاعتماد عليه أصبحت ترتكز على إضفاء الثقة عليه من قبل المراجع الخارجي، والذي يلعب دورا جوهريا في توفير الإفصاح الكافي والمناسب للمستثمرين مما يدعم الثقة في المعلومات التي يقوم بمراجعتها لتكون أساسا سليما لاتخاذ القرارات، ونتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي فإن دوره أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات.[1]

[1] وليد الجبلي، **مرجع سابق**.

خلاصة

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص بحوكمة الشركات وإسهام المراجعة الخارجية في تفعيلها، نستخلص بأن ظهور الحاجة إلى حوكمة الشركات كان نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة وتحرير أسواق رأس المال، عندها أصبحت الشركات أكثر عرضة للأزمات نتيجة المنافسة في أسواق رأس المال العالمية، وقد ساهمت الأزمات المالية العالمية الأخيرة الناتجة عن الفساد وسوء التسيير وفشل المراجعة الخارجية إلى تفاقم أزمات الشركات العالمية الكبرى، كل هذه الظروف أدت إلى الاهتمام بحوكمة الشركات وذلك من أجل تفادي حدوث الانهيارات والفضائح المالية، والتقليل من المخاطر، حيث لحوكمة الشركات أهمية خاصة وهذا لما تحققه من إضفاء الثقة والشفافية والدقة والمصداقية للمعلومات الواردة في القوائم المالية للشركات وتحقيق أهداف أصحاب المصالح.

ويستند تطبيق حوكمة الشركات إلى مجموعة من المبادئ تحت إطار مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، كما بذلت الهيئات والمنظمات الدولية جهود ملموسة في وضع قواعد حوكمة الشركات الخاصة بها وسعيها لمساعدة الدول في تطبيق هذه القواعد، حيث تختلف تطبيقات حوكمة الشركات من دولة إلى أخرى حسب ظروف وبيئة أعمال كل دولة، والجزائر كغيرها من الدول حاولت مسايرة الواقع وأصدرت أول ميثاق للحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية في مارس 2009 كنظام يعمل على ضبط بيئة الأعمال.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية حول مدى إسهام المراجعة الخارجية في الشفافية والإفصاح لغرض حوكمة الشركات

تمهيد

بعد تعرفنا على الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، وكذا طبيعة العلاقة التي تربطهما وعند تناول أي موضوع بالدراسة يكون من المناسب تقديم دراسة تطبيقية لمعالجة الأفكار النظرية في الواقع العملي، وهذا الفصل يعتبر كدراسة ميدانية حول البحث عن مدى إسهام المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح لتفعيل حوكمة الشركات، حيث تم الاعتماد على أسلوب الاستبيان كأداة للدراسة الميدانية، حيث تم توزيعه على مجموعة من الإطارات في مؤسسات مختلفة، بالإضافة إلى بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة في محاولة منا لمعرفة أرائهم حول إسهام المراجعة الخارجية في الشفافية والإفصاح لغرض حوكمة الشركات ولأي مدى تكمن هذه المساهمة.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بالتعرض إلى:

- المبحث الأول: طبيعة ومنهجية الدراسة الميدانية.
- المبحث الثاني: دراسة إحصائية للاستبيان.
- المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: طبيعة ومنهجية الدراسة الميدانية

يتناول هذا المبحث البيانات المتضمنة في الاستبيان المتعلق بالدراسة الميدانية، كما تعرف متغيرات الدراسة والتي هي عبارة عن تجسيد لما تم تناوله في الجانب النظري من معلومات حول المراجعة الخارجية وعلاقتها بالشفافية والإفصاح، إضافة إلى ذلك نقوم بتحديد مجتمع وعينة الدراسة، لنصل في الأخير إلى القيام بشرح طبيعة أداة الدراسة والتي هي عبارة عن استبيان.

أولا- بيانات ومتغيرات الدراسة الميدانية

تشمل هذه الدراسة الميدانية مجموعة من البيانات، إضافة إلى المتغيرات المتعلقة بنموذج الدراسة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- بيانات الدراسة

بعد مراجعتنا لمجموعة من الكتب والمجلات والمنشورات المتعلقة بالموضوع في جانبيه (الجانب المتعلق بالحوكمة، والجانب المتعلق بالمراجعة الخارجية) والتي يمكن أن تساهم في إثراء الموضوع قيد الدراسة، خلصنا إلى أن المراجعة الخارجية تساهم في حوكمة الشركات بشكل عام من خلال تغطيتها لعجز الآليات الرقابية (إدارة المؤسسات، لجان المراجعة، المراجعة الداخلية، الرقابة الداخلية)، والشفافية والإفصاح بشكل خاص من خلال أن وجود المراجعة الخارجية، وتوفر جودة عملها، إضافة إلى المسؤوليات الملقاة على عاتق المراجع الخارجي واستقلاليته، تساهم في الشفافية والإفصاح.

وبناءا على ما سبق قمنا في هذا القسم من الدراسة الميدانية بإعداد استبيان **(الملحق رقم 01)** يشمل محورين أساسيين، تضم مجموعة من الأسئلة الرئيسة والتي تتضمن بدورها أسئلة فرعية، يمكن تلخيصها فيمايلي:

أ- أسئلة خاصة بعلاقة المراجعة الخارجية بالآليات الرقابية لحوكمة الشركات

- علاقة المراجعة الخارجية بإدارة المؤسسة؛
- علاقة المراجعة الخارجية بلجنة المراجعة؛
- علاقة المراجعة الخارجية بالمراجعة الداخلية؛
- علاقة المراجعة الخارجية بالرقابة الداخلية.

ب- أسئلة خاصة بمساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح

- وجود المراجعة الخارجية وعلاقتها بالشفافية والإفصاح؛
- جودة المراجعة الخارجية وعلاقتها بالشفافية والإفصاح؛
- مسؤوليات المراجع الخارجي وعلاقتها بالشفافية والإفصاح؛
- استقلالية المراجع الخارجي وعلاقتها بالشفافية والإفصاح.

2- متغيرات الدراسة

يتحدد نموذج هذه الدراسة الميدانية من خلال تبيان العلاقة بين المراجعة الخارجية وتحقق مبدأ الشفافية والإفصاح، حيث يضم هذا النموذج متغيرين أساسيين **(متغير تابع ومتغير مستقل)**. يتمثل مفهوم الشفافية والإفصاح (حوكمة الشركات) في المتغير التابع الذي يتعلق بإدارة المؤسسات، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية باعتبارها آليات رقابية داعمة لعملية الإفصاح في إطار مفهوم حوكمة الشركات، أما المتغير المستقل فيمثل مفهوم المراجعة الخارجية والذي بدوره يتعلق بوجود المراجعة الخارجية، جودتها، استقلاليتها ومسؤولياتها. وعليه فإننا نبحث هنا عن مدى مساهمتها في تحقيق الشفافية والإفصاح التي تعتبر من إحدى دعائم حوكمة الشركات.

ثانيا- مجتمع الدراسة الميدانية

يتكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المؤسسات المتنوعة والمنتشرة وطنيا، بالإضافة إلى بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة، ولهذا تم اختيار عينة من هذا المجـــتمع **(الملحق رقم 02)**، حيث ضمت مجموعة من الأفراد يمثلون وظائف لها علاقة بالمراجعة الخارجية، وشملت العينة (أعضاء مجلس إدارة، مدراء عامين، مدراء فروع، موظفين في دائرة التدقيق). حيث تم توزيع ستون**(60)** استبيان على أفراد العينة، وتم استرجاع خمسون **(50)** استبيان صالح، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-01): إحصائية خاصة بعدد الاستبيانات

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة %
عدد الاستبيانات الموزعة	60	100
عدد الاستبيانات المستبعدة	10	16.67
عدد الاستبيانات الصالحة	50	83.33

ثالثا- أداة الدراسة الميدانية

بغرض جمع البيانات ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، تم استخدام الاستبيان باعتباره أداة مضبوطة ومنظمة لجميع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الأسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة، وقد تم في ضوء أهداف الدراسة الميدانية تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

1- القسم الأول: يتضمن مجموعة من الأسئلة تخص موضوع الدراسة تشتمل على محورين، حيث يضم المحور الأول **21** سؤال والمحور الثاني **17** سؤال.

2- القسم الثاني: يتكون من البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة ويشمل القطاع، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة في العمل والمسمى الوظيفي.

وقد صمم الاستبيان وفقا لمقياس ليكارث (الخماسي) "**Likret Scale**"، وهو مقياس باسم الباحث "**Likret**"، يؤكد على التمييز بين مدى توافق المفردة مع الخيار أو العبارة، وذلك بتحديد المستويات من علاقة قوية موجبة إلى قوية سلبية، ويقوم هذا المقياس على استخدام خمس خيارات لقياس مدى التوافق، حيث لكل عبارة وزن من (**1** إلى **5**) للإجابة عليها، وعليه مما سبق يمكن توضيح مستويات مقياس ليكارث الخماسي وكيفية توزيع الأوزان وفق الجدول التالي:

جدول رقم(3-02): مستويات وأوزان مقياس ليكارث الخماسي

المستوى	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1

المبحث الثاني: اختبار الاستبيان وتحليل خصائص ونتائج العينة

أولا- اختبار مصداقية الاستبيان

يقصد بصدق أداة الدراسة شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها. وللتأكد من مدى مصداقية الاستبيان تم استخدام طرق واختبارات إحصائية بواسطة البرنامج الإحصائي (**Statistical Package For Social Sciences**) المختصر بـــ **SPSS**، والتي من بينها:

1-دراسة مدى صدق الاتساق الداخلي للفقرات الرئيسة للاستبيان

يقصد بصدق الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبيان، قوة الارتباط بين درجات كل مجال ودرجة الأسئلة الكلية للاستبيان، والصدق هو أن تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه. حيث تم حساب الاتساق الداخلي للفقرات الرئيسة لمحاور الدراسة من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson) بين كل فقرة رئيسية والمحور الذي تنتمي إليه، وفيما يلي الجداول التي توضح ذلك:

أ- دراسة مدى صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

جدول رقم (3-03): نتائج اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

البيان / المحور	محتوى عنوان الفقرة الرئيسية	معامل الإرتباط r	مستوى الدلالة
المحور الأول	العلاقة بين المراجعة الخارجية وإدارة المؤسسات	0.675	0.000
	العلاقة بين المراجعة الخارجية ولجنة المراجعة	0.563	0.000
	علاقة المراجعة الخارجية بالمراجعة الداخلية	0.767	0.000
	علاقة المراجعة الخارجية بالرقابة الداخلية	0.721	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 48 تساوي 0.250

الجدول السابق يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول المتضمن الأسئلة الخاصة بعلاقة المراجعة الخارجية بالآليات الرقابية لحوكمة الشركات والدرجة الكلية لفقراته، حيث يوضح أن معاملات الارتباط معظمها دالة عند مستوى دلالة 0.05، وكذلك بالنسبة لقيمة r المحسوبة والتي كانت في معظمها أكبر من قيمة r الجدولية المبينة عند مستوى دلالة 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

ب-دراسة مدى صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

جدول رقم (3-04): نتائج اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

البيان / المحور	محتوى عنوان الفقرة الرئيسية	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
المحور الثاني	علاقة وجود المراجعة الخارجية بالشفافية والإفصاح	0.824	0.000
	استقلالية المراجع الخارجي وعلاقتها بالشفافية والإفصاح	0.631	0.000
	جودة المراجعة الخارجية وعلاقتها بالشفافية والإفصاح	0.851	0.000
	علاقة مسؤوليات المراجع الخارجي بالشفافية والإفصاح	0.828	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 48 تساوي 0.250

يبين الجدول أعلاه معاملات الإرتباط بين كل الفقرات من الفقرات المرتبطة للمحور الثاني والخاص بالأسئلة المتعلقة بمدى مساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح والدرجة الكلية لفقراته، حيث يوضح أن معاملات الارتباط معظمها دالة عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 48 والتي تساوي 0.250، وبالتالي معظم فقرات وأسئلة المحور الثاني صادقة فيما وضعت لقياسه.

2- دراسة مدى الصدق البنائي لمحاور الاستبيان

حيث يبين هذا الاختبار مدى تحقيق المحاور للأهداف المراد الوصول إليها، حيث يتم حساب معامل الارتباط بيرسون (**Pearson**) بين محاور الدراسة والمجموع الكلي للمحاور.

جدول رقم (3-05): نتائج اختبار الصدق البنائي لمحاور الاستبيان

البيان / المحاور	عنوان المحور	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
المحور الأول	علاقة المراجعة الخارجية بالآليات الرقابية لحوكمة الشركات	0.901	0.000
المحور الثاني	مدى مساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح	0.900	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 48 تساوي 0.250

يبين الجدول أعلاه مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبيان بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، والذي يوضح أن محتوى كل محور من محاور الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

ثانيا- اختبار ثبات الاستبيان وإعتدالية توزيع البيانات

من الضروري القيام باختبار ثبات أداة الدراسة الميدانية (الاستبيان)، لما لهذا الاختبار من تأكيد على أن هذا الاستبيان يعطي النتائج نفسها في حالة إعادة توزيعه على عينة أخرى وفق الشروط نفسها، إضافة إلى ذلك فان اختبار إعتدالية التوزيع يساهم في قيامنا بوضع الاختبارات التي تلاءم بيانات هذا الاستبيان، والتي تشترط أن تكون البيانات ذات توزيع معتدل.

1- اختبار ثبات الاستبيان

يعتبر اختبار ثبات الاستبيان مرحلة أساسية للتأكد من أن الاستبيان يعطي النتائج نفسها في حالة ما إذا تم توزيعه عدة مرات تحت القيود والشروط نفسها، وبعبارة أخرى تكون النتائج متقاربة، وفي دراستنا هذه تم حساب معامل الثبات للاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ (**Alpha Cronbach's**)، حيث تم حساب معامل (**Alpha Cronbach's**) لمحاور الاستبيان، والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول رقم(3-06): معامل الثبات Alpha Cronbach's

البيان / المحاور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل Alpha Cronbach's
المحور الأول	مدى تكامل المراجعة الخارجية مع الآليات الرقابية لحوكمة المؤسسات	21	0.798
المحور الثاني	مدى مساهمة المراجعة المالية في تحقيق الشفافية والإفصاح	17	0.857
جميع فقرات محاور الاستبيان		38	0.891

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ (**Alpha Cronbach's**) للمحاور مرتفعة، كما أن معامل الثبات (**Alpha Cronbach's**) لجميع الفقرات يساوي 0.891 وهو مرتفع، مما يدل على أن هناك ثبات في أداة الدراسة الميدانية.

2- اختبار إعتدالية التوزيع

ونقصد بإعتدالية التوزيع أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وللقيام بهذا الاختبار نستعمل اختبار كولمجروف-سمرنوف (**Smirnov-Kolmogorov**) الذي يعد من الاختبارات اللامعلمية للتوزيع الطبيعي، حيث يختبر فرضية العدم (H_0) القائلة بأن مشاهدات متغير معين تتبع التوزيع الطبيعي ضد الفرضية البديلة(H_1) القائلة بأن البيانات لا تتوزع طبيعيا.

ويوضح الجدول رقم (3-07) نتائج هذا الاختبار المتعلق بإتباع البيانات للتوزيع الطبيعي:

جدول رقم (3-07): نتائج اختبار Smirnov-Kolmogorov لاعتدالية التوزيع (طبيعي)

البيان	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى الدلالة
المحور الأول	علاقة المراجعة الخارجية بالآليات الرقابية لحوكمة الشركات	21	0.826	0.502
المحور الثاني	مدى مساهمة المراجعة الخارجية في الشفافية والإفصاح	17	0.849	0.466
	جميع الفقرات	38	0.832	0.493

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى الدلالة الإحصائية لكل المحاور أكبر من مستوى الدلالة الذي يساوي 0.05، حيث تشير هذه النتيجة إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، والذي يسمح من خلاله باستخدام الاختبارات المعلمية.

ثالثا- تحليل خصائص العينة

يسمح تحليل خصائص العينة بالإطلاع على سيمات أفراد عينة الدراسة الميدانية، كما يبرز الجهة المستهدفة، وتعتبر خصائص العينة متغيرات تخضع للدراسة الإحصائية لأجل فهمها وتبسيطها، حيث بعد معالجة بيانات الاستبيان المتعلقة بالمتغيرات الشخصية لأفراد العينة تحصلنا على النتائج الآتية:

1-متغير القطاع

يبين الجدول رقم(3-08) توزيع عينة الدراسة حسب متغير القطاع:

جدول رقم(3-08): توزيع عينة الدراسة حسب متغير القطاع

البيان / القطاع	التكرار	النسبة المئوية %
قطاع صناعي	15	30
قطاع تجاري	10	20
قطاع خدماتي	23	46
قطاع آخر	02	04
المجموع	50	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة ينتمون إلى قطاع الخدمات بنسبة تساوي 46%، وما نسبته 30% من أفراد العينة ينتمون إلى القطاع الصناعي، كما ينتمي ما لا يقل على 20% من أفراد العينة إلى القطاع التجاري، إضافة إلى انتماء أفراد من العينة إلى قطاعات أخرى (كقطاع صناعي تجاري) بنسبة 04%، وهذا ما يدل على تنوع عينة الدراسة، مما يعطي مصداقية للنتائج .

2- متغير المؤهل العلمي

يبين الجدول رقم **(3-09)** توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم(3-09): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

البيـــــان / المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
ليسانس	29	58
ماجستير	03	06
دكتوراه	00	00
شهادة أخرى	18	36
المجموع	50	100

من خلال الجدول يتضح لنا أن غالبية أفراد العينة يحملون مؤهل علمي ليسانس بنسبة 58%، ثم يأتي في المرتبة الثانية مؤهلات علمية أخرى (مستوى ماستر) بنسبة 36%، ويحمل ما نسبته 6% من أفراد العينة مستوى الماجستير، ويعود ذلك إلى توفر عدد كبير من المؤهلين جامعيا وهو ما يتوافق وطبيعة عمل المؤسسات التي تتسم بالتطور والتجديد المستمر، الأمر الذي يحتاج إلى مؤهلات خاصة تتوفر فيها المهارات التي تستطيع أن تواكب أحدث المستجدات في مجال عمل المؤسسات.

3-متغير سنوات الخبرة في العمل

يبين الجدول رقم**(3-10)** توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في العمل:

جدول رقم(3-10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في العمل

البيـــــان / سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	17	34
من 5 إلى 10 سنوات	13	26
من 11 إلى 15 سنة	05	10
أكثر من 15 سنة	15	30
المجموع	**50**	**100**

يوضح الجدول أن ما نسبته 34% من أفراد العينة يملكون خبرة مهنية تقل عن 5 سنوات، وأن 30% خبرتهم المهنية لا تقل عن 15 سنة، في حين أن 26% من أفراد العينة خبرتهم المهنية من 5 إلى 10 سنوات، وأن 10% خبرتهم المهنية من 11 إلى 15 سنة، وهذا راجع لحاجة المؤسسات إلى ذوي الخبرات الجيدة للتمكن من الوفاء بمتطلبات ومسؤوليات العمل فيها.

4-متغير المسمى الوظيفي

يبين الجدول رقم **(3-11)** توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي:

جدول رقم (3-11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي

البيـــــان / الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
مدير عام	04	08
مدير فرع	07	14
عضو مجلس إدارة	06	12
موظف في دائرة التدقيق	09	18
وظيفة أخرى	24	48
المجموع	**50**	**100**

يبين الجدول أن ما نسبته 48% من أفراد العينة يعملون في وظائف أخرى (محاسب رئيسي، محافظ حسابات ومحاسب معتمد، خبير محاسب، مكلف بالدراسات المالية والمحاسبية...)، و18% كموظفين في دائرة التدقيق، في حين أن 14% من أفراد العينة يعملون كمدراء فروع، إضافة إلى ما نسبته 12% يعملون كأعضاء مجلس إدارة، كما أن هناك وظيفة مدير عام التي تقدر نسبتها بـــ 8%، وهذا ما يدل على تنوع عينة الدراسة، مما يعطي مصداقية للنتائج.

رابعا- نتائج أراء أفراد عينة الدراسة

تلخص النتائج في الجدولين رقم **(3-12)** و**(3-13)** إجابات أفراد العينة حول محاور الاستبيان، المحور الأول (علاقة المراجعة الخارجية بالآليات الرقابية لحوكمة الشركات)، والمحور الثاني (مدى مساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح).

1- إجابات أفراد العينة حول علاقة المراجعة الخارجية بالآليات الرقابية لحوكمة الشركات

فيما يلي الجدول رقم (3-12) الخاص بإجابات أفراد العينة حول علاقة المراجعة الخارجية بالآليات الرقابية لحوكمة الشركات:

جدول رقم(3-12): إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة المحور الأول

البيان / الأسئلة	التكرار / النسبة	الإجابات					الإجمالي
		موافق تماما	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما	
السؤال رقم:01	ت	07	23	6	14	_	50
	%	14	46	12	28	_	100
السؤال رقم:02	ت	12	33	04	01	_	50
	%	24	66	08	02	_	100
السؤال رقم:03	ت	22	21	04	02	01	50
	%	44	42	08	04	02	100
السؤال رقم:04	ت	16	28	05	01	_	50
	%	32	56	10	02	_	100
السؤال رقم:05	ت	24	18	05	03	_	50
	%	48	36	10	06	_	100
السؤال رقم:06	ت	08	09	16	17	_	50
	%	16	18	32	34	_	100
السؤال رقم:07	ت	02	08	27	11	02	50
	%	04	16	54	22	04	100
السؤال رقم:08	ت	06	22	13	09	_	50
	%	12	44	26	18	_	100
السؤال رقم:09	ت	02	19	15	14	_	50
	%	04	38	30	28	_	100
السؤال رقم:10	ت	08	19	14	08	01	50
	%	16	38	28	16	02	100
السؤال رقم:11	ت	07	14	22	07	_	50
	%	14	28	44	14	_	100
السؤال رقم:12	ت	08	20	18	03	01	50
	%	16	40	36	06	02	100
السؤال رقم:13	ت	07	22	18	03	_	50
	%	14	44	36	06	_	100

السؤال رقم:14	ت	13	22	10	04	01	50
	%	26	44	20	08	02	100
السؤال رقم:15	ت	16	22	12	_	_	50
	%	32	44	24	_	_	100
السؤال رقم:16	ت	17	17	11	05	_	50
	%	34	34	22	10	_	100
السؤال رقم:17	ت	18	19	06	06	01	50
	%	36	38	12	12	02	100
السؤال رقم:18	ت	12	26	07	04	01	50
	%	24	52	14	08	02	100
السؤال رقم:19	ت	15	21	7	05	02	50
	%	30	42	14	10	04	100
السؤال رقم:20	ت	13	21	13	02	01	50
	%	26	42	26	04	02	100
السؤال رقم:21	ت	16	22	05	05	02	50
	%	32	44	10	10	04	100
جميع الفقرات	%	23.71	40.57	22.67	11.81	1.24	100

يوضح الجدول أن أغلبية إجابات أفراد العينة كانت بالموافقة على أسئلة المحور الأول بنسبة تساوي 40.57%، وما نسبته 23.71% بالموافقة تماما، في حين أن ما نسبته 22.67% كانت إجاباتها عبارة عن الحياد، و11.81% بعدم الموافقة، وما يساوي 1.24% كانت إجاباتها بعدم الموافقة تماما، وهذا ما يدل على أن أغلب أفراد العينة يرون بأنه توجد علاقة بين المراجعة الخارجية والآليات الرقابية لحوكمة الشركات.

2- إجابات أفراد العينة حول مدى مساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح

فيما يلي الجدول رقم(**3-13**) الخاص بإجابات أفراد العينة حول مدى مساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح:

جدول رقم(3-13): إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة المحور الثاني

البيان	التكرار	الإجـــــابـــــات					الإجمالي
الأسئلة	النسبة	موافق تماما	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما	
السؤال	ت	16	25	09	_	_	50
رقم:22	%	32	50	18	_	_	100
السؤال	ت	21	20	08	01	_	50
رقم:23	%	42	40	16	02	_	100
السؤال	ت	18	21	08	03	_	50
رقم:24	%	36	42	16	06	_	100
السؤال	ت	10	21	12	06	01	50
رقم:25	%	20	42	24	12	02	100
السؤال	ت	07	26	08	09	_	50
رقم:26	%	14	52	16	18	_	100
السؤال	ت	16	21	12	01	_	50
رقم:27	%	32	42	24	02	_	100
السؤال	ت	02	13	16	13	06	50
رقم:28	%	04	26	32	26	12	100
السؤال	ت	20	23	06	01	_	50
رقم:29	%	40	46	12	02	_	100
السؤال	ت	20	22	08	_	_	50
رقم:30	%	40	44	16	_	_	100
السؤال	ت	19	20	10	01	_	50
رقم:31	%	38	40	20	02	_	100
السؤال	ت	17	24	09	_	_	50
رقم:32	%	34	48	18	_	_	100
السؤال	ت	09	30	08	03	_	50
رقم:33	%	18	60	16	06	_	100
السؤال	ت	07	19	21	03	_	50
رقم:34	%	14	38	42	06	_	100
السؤال	ت	07	20	18	05	_	50
رقم:35	%	14	40	36	10	_	100
السؤال	ت	11	28	08	01	02	50
رقم:36	%	22	56	16	02	04	100

السؤال رقم:37	ت	14	15	20	01	_	50
	%	28	30	40	02	_	100
السؤال رقم:38	ت	12	27	11	_	_	50
	%	24	54	22	_	_	100
جميع الفقرات	%	26.6	44.1	22.6	5.64	1.06	100

يتضح من خلال الجدول أن أغلبية إجابات أفراد كانت بالموافقة على الأسئلة المتضمنة في المحور الثاني من الاستبيان بنسبة تساوي 44.1%، وما نسبته 26.6% بالموافقة تماما، في حين أن ما نسبته 22.6% كانت إجابتها عبارة عن الحياد، و5.64% بعدم الموافقة، وما يساوي 1.06% كانت إجابتهم بعدم الموافقة تماما، وهذا ما يدل على أن أغلب أفراد العينة يرون بأن المراجعة الخارجية تساهم في تحقيق الشفافية والإفصاح.

المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الميدانية

يتضمن هذا المبحث معالجة إحصائية لبيانات ونتائج أداة الدراسة الميدانية والمتمثلة في الاستبيان، حيث نقوم من خلال التحليل الوصفي، بتحليل العلاقة بين مفهوم المراجعة الخارجية باعتبارها آلية رقابية لحوكمة الشركات ومفهوم الشفافية والإفصاح الذي يعتبر إحدى ركائز حوكمة الشركات، إضافة إلى ما سبق نحاول تجسيد هذه العلاقة في شكل نموذج بعد اختبار مصداقية هذا النموذج في التعبير عن هذه العلاقة بعد قيامنا بمجموعة من الاختبارات عليه.

أولا- تحليل علاقة المراجعة الخارجية بالآليات الرقابية لحوكمة المؤسسات

في تحليلنا الوصفي للفقرات في الجداول الآتية، نستخدم اختبار **ستيودنت (t)** للعينة الواحدة، الذي يفيد في اكتشاف وجود اختلاف معنوي لمتوسط المجتمع، والذي يساعدنا في تحديد موافقة أفراد العينة من عدمها على ما تتضمنه الفقرات في الجداول والتي سنأتي على تحليلها لاحقا، حيث يتعلق التحليل بالمحور الأول (علاقة المراجعة الخارجية بالآليات الرقابية لحوكمة الشركات) والمحور الثاني (مدى مساهمة المراجعة الخارجية في الشفافية والإفصاح).

كما يساهم تحديد مجال الفئات للمتوسط المرجح درجة إجابة أفراد العينة، من خلال الاستعانة بالمتوسط الحسابي الذي يكون محصور بين إحدى المجالات:

- **من 1 إلى 1.79** يعبر عن **درجة موافقة منخفضة جدا؛**
- **من 1.80 إلى 2.59** يعبر عن **درجة موافقة منخفضة؛**
- **من 2.60 إلى 3.39** يعبر عن **درجة موافقة متوسطة؛**
- **من 3.40 إلى 4.19** يعبر عن **درجة موافقة عالية؛**
- **من 4.20 إلى 5** يعبر عن " **درجة موافقة عالية جدا.**

وعليه يهتم التحليل الآتي بالمحور الأول من الاستبيان، والمتعلق بالعلاقة بين المراجعة الخارجية والآليات الرقابية لحوكمة الشركات، حيث يضم أربع فقرات رئيسة وهي كالأتي:

1- علاقة المراجعة الخارجية بإدارة المؤسسات

يوضح الجدول رقم **(3-14)** أراء أفراد العينة موضوع الدراسة حول علاقة المراجعة الخارجية بإدارة المؤسسات، باعتبار هذه الأخيرة من بين الآليات الرقابية لحوكمة الشركات:

جدول رقم(3-14): نتائج أراء أفراد العينة حول العلاقة بين المراجعة الخارجية وإدارة المؤسسات

رقم الفقرة	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
01	تقوم الإدارة باقتراح المراجع الخارجي على مجلس الإدارة قصد تعيينه	3.46	1.054	%69	23.216	0.000	عالية
02	تقوم الإدارة بتسهيل عمل المراجع الخارجي للقيام بالتحقيقات التي يــراها مناسبة	4.12	0.627	%82	46.444	0.000	عالية
03	يقوم المراجع الخارجي بتوجيه الإدارة في إعداد القوائم المالية في حالة انحرافها عن القواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة عموما	4.22	0.910	%84	32.790	0.000	عالية جدا
04	يتحقق المراجع الخارجي من مدى كفاية الإفصاح المالي الذي تقوم به الإدارة حول الوضعية المالية للمؤسسة	4.18	0.691	%83	42.789	0.000	عالية
05	يتحقق المراجع الخارجي من مدى تطبيق المؤسسة للمعايير المحاسبية والمالية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية	4.26	0.876	%85	34.378	0.000	عالية جدا
جميع الفقرات		**4.05**	**0.555**	**%81**	**51.589**	**0.000**	**عالية**

يبين الجدول أن قيمة **t** في جميع الفقرات المتضمنة في الجدول تتراوح ما بين 23.216 إلى 46.444 وهي أكبر من قيمة **t** الجدولية عند درجة حرية 49 ومستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 2.000، كما أن مستوى الدلالة لكل الفقرات يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وهذا ما يؤكده الوزن

النسبي الذي يفوق 60% والذي يمثل نسبة الحياد، مما يعني أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات، وهو ما توضحه لنا درجة الموافقة لإجابات الأفراد والتي كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.05 والذي ينتمي إلى المجال [3.40- 4.19]، وعليه كخلاصة للنتائج السابقة فإنه يمكن القول بأن هناك علاقة قوية موجبة بين المراجعة الخارجية وإدارة المؤسسة.

2- علاقة المراجعة الخارجية بلجنة المراجعة

يبين الجدول رقم (3-15) أراء أفراد العينة حول علاقة المراجعة الخارجية بلجنة المراجعة:

جدول رقم(3-15): نتائج أراء أفراد العينة حول العلاقة بين المراجعة الخارجية ولجنة المراجعة

رقم الفقرة	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
06	تقوم لجنة المراجعة أو الهيئة المشرفة على عملية المراجعة باقتراح المراجع الخارجي على مجلس الإدارة	3.16	1.076	%63	20.768	0.000	متوسطة
07	إن لجنة المراجعة أو الهيئة المشرفة على عملية المراجعة هي المخول لها تحديد نطاق عملية المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي	2.94	0.843	%59	24.661	0.000	متوسطة
08	تختص لجنة المراجعة أو الهيئة المشرفة على عملية المراجعة بمراقبة فعالية عمل المراجع الخارجي	3.50	0.931	%70	26.547	0.000	عالية
09	تقوم لجنة المراجعة أو الهيئة المشرفة على عملية المراجعة بتمهيد العلاقات بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي	3.18	0.896	%64	25.083	0.000	متوسطة
10	للجنة المراجعة دور مهم في ربط الاتصالات بين المراجع الخارجي وأجهزة إدارة المؤسسة	3.50	1.015	%70	24.378	0.000	عالية
11	تهتم لجنة المراجعة بحل الخلافات والصعوبات التي قد تواجه المراجع الخارجي من طرف الإدارة أثناء قيامه بعملية المراجعة	3.42	0.906	%68	26.706	0.000	عالية
12	تقوم لجنة المراجعة بدراسة إمكانية الاستفادة من استشارة المراجع الخارجي بما يتوافق ومتطلبات حوكمة الشركات	3.62	0.901	%72	28.409	0.000	عالية
13	يدرس ويناقش المراجع الخارجي عملية المراجعة ونطاقها مع لجنة المراجعة لتتوافق مع متطلبات حوكمة الشركات	3.66	0.798	%73	32.423	0.000	عالية
14	تستفيد لجنة المراجعة من المراجع الخارجي في تقيمه لنظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية للحكم على فعاليتهما	3.84	0.976	%77	27.808	0.000	عالية
جميع الفقرات		**3.42**	**0.443**	**%68**	**54.575**	**0.000**	**عالية**

من خلال الجدول يظهر لنا أن قيمة **t** الفعلية في جميع الفقرات تتراوح ما بين 20.768 و 32.423 وذات قيمة دلالة تساوي 0.000، وهي أكبر من قيمة **t** الجدولية عند درجة حرية 49 ومستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 2.000، مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على محتوى الفقرات في هذا الجدول، ومما يدعم هذا التحليل هو أن الوزن النسبي لجميع الفقرات يساوي 68% والذي يعززه درجة الموافقة لإجابات أفراد العينة والمتمثلة في درجة موافقة عالية، كما أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يبلغ 3.42 وهو ينتمي إلى المجال [3,40— 4,19]، إضافة إلى أن إجابات أفراد العينة متقاربة وهو ما تؤكده قيم الإنحراف المعياري، وعليه ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن هناك علاقة تعاونية بين المراجعة الخارجية ولجنة المراجعة فيما يخص تعزيز الإطار الرقابي لحوكمة الشركات.

3- علاقة المرجعة الخارجية بالمراجعة الداخلية

يوضح الجدول رقم(**3-16**) أراء أفراد العينة موضوع الدراسة، حول علاقة المراجعة الخارجية بالمراجعة الداخلية والتي تعتبر من بين أهم الآليات الرقابية في المؤسسات:

جدول رقم(3-16): نتائج أراء أفراد العينة حول علاقة المراجعة الخارجية بالمراجعة الداخلية

رقم الفقرة	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
15	يوفر المراجع الداخلي المعلومات الخاصة بأنظمة الرقابة الداخلية إلى المراجع الخارجي لتسهيل تقييمها	4.08	0.752	%82	38.385	0.000	عالية
16	يناقش المراجع الداخلي مع المراجع الخارجي نطاق عملية المراجعة الداخلية قصد تحقيق التعاون	3.92	0.986	%78	28.100	0.000	عالية
جميع الفقرات		**4.00**	**0.721**	**%80**	**39.202**	**0.000**	**عالية**

يبين الجدول أن قيمة **t** الفعلية في فقرات الجدول تساوي 0.82 و0.78 على التوالي، وذات مستوى دلالة يساوي 0.000، أكبر من قيمة **t** الجدولية عند درجة حرية 49 ومستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 2.000، وهو ما يدل على موافقة أفراد العينة على محتوى الفقرات المتضمنة في هذا الجدول، ويدعم هذه النتيجة قيمة الوزن النسبي التي تفوق 60%، كما نلاحظ من خلال فقرات الجدول أن هناك تكامل بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية، حيث نجد أن قيمة المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات تساوي 4.00 والتي تنتمي إلى المجال [3,40 - 4,19] حيث يشير هذا المستوى إلى موافقة أفراد العينة بدرجة عالية.

4- علاقة المراجعة الخارجية بالرقابة الداخلية

يبين الجدول رقم (3-17) أراء أفراد العينة موضوع الدراسة، حول علاقة المراجعة الخارجية بالرقابة الداخلية، والتي تعتبر من بين أهم الآليات الرقابية الحوكمية في الشركات:

جدول رقم(3-17): نتائج أراء أفراد العينة حول علاقة المراجعة الخارجية بالرقابة الداخلية

رقم الفقرة	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
17	يتحقق المراجع الخارجي من مدى سلامة إجراءات نظام الرقابة الداخلية	3.94	1.077	%79	25.872	0.000	عالية
18	يقوم المراجع الخارجي من التحقق من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية	3.88	0.940	%78	29.192	0.000	عالية
19	يعمل المراجع الخارجي على تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال تحديد نقاط قوته ونقاط ضعفه	3.84	1.095	%77	24.804	0.000	عالية
20	يقوم المراجع الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليه فيما يخص الإفصاح	3.86	0.926	%77	29.474	0.000	عالية
21	يقوم المراجع الخارجي بالإفصاح عن نقائص نظام الرقابة الداخلية قصد تداركها	3.90	1.093	%78	25.239	0.000	عالية
جميع الفقرات		**3.88**	**0.882**	**%78**	**31.151**	**0.000**	**عالية**

يوضح الجدول أن أفراد العينة يوافقون على جميع الفقرات المتضمنة في الجدول والتي توضح العلاقة بين المراجعة الخارجية والرقابة الداخلية، وهذا ما تؤكده النتائج والاختبارات الإحصائية، حيث نجد أن قيمة t الفعلية في فقرات الجدول تتراوح ما بين 24.804 إلى 29.474 وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة حرية 49 ذات مستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 2.000، وبصورة أخرى فإن قيمة الدلالة الإحصائية لجميع الفقرات تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 وهو ما تؤكده قيمة الوزن النسبي التي تفوق 60%، كما أن إجابات الأفراد كانت بالموافقة بدرجة عالية على جميع الفقرات، والتي يرى أفراد العينة أهميتها البالغة في تعزيز الإطار الحوكمي للشركات.

ثانيا- تحليل مدى مساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح

ينصب هذا التحليل حول المحور الثاني من الاستبيان، والخاص بمدى مساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح، حيث يضم هذا المحور أربعة فقرات رئيسة وهي كالأتي:

1- علاقة وجود المراجعة الخارجية بالشفافية والإفصاح

يبين الجدول رقم (3-18) نتائج واختبارات إحصائية لأراء أفراد العينة موضوع الدراسة، حول أهمية وجود المراجعة الخارجية وما لهذا الوجود من مساهمة في تحقيق الشفافية والإفصاح:

جدول رقم(3-18): نتائج أراء أفراد العينة حول علاقة وجود المراجعة الخارجية بالشفافية والإفصاح

رقم الفقرة	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
22	إن وجود معايير المراجعة متوافقة ومتطلبات الحوكمة تساهم في تحقيق الشفافية والإفصاح الكامل للوضعية المالية للمؤسسة	4.14	0.700	%80	41.812	0.000	عالية
23	وجود المراجعة الخارجية يدفع بالإدارة إلى العمل بالشفافية والإفصاح بالشكل الذي يتوافق ومتطلبات معايير إعداد التقارير المالية	4.22	0.790	%84	37.773	0.000	عالية جدا
24	قيام المراجع الخارجي بالتدقيق في إجراءات الرقابة الداخلية يضمن بأن تبذل الإدارة العناية الكافية فيما يخص إعداد المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية	4.08	0.877	%82	32.899	0.000	عالية
25	تعمل الهيئات المستقلة في المؤسسة على إلزامية وجود مراجع مالي قصد تحقيق الشفافية في المعلومات المالية	3.66	1.002	%73	25.822	0.000	عالية
جميع الفقرات		**4.03**	**0.619**	**%81**	**45.971**	**0.000**	**عالية**

يمكن تحليل فقرات الجدول من خلال ما يلي:

- يوافق أفراد العينة على أن وجود معايير المراجعة متوافقة ومتطلبات الحوكمة يساهم في تحقيق الشفافية والإفصاح حول الوضعية المالية للمؤسسة، حيث نجد أن قيمة **t** الفعلية في الفقرة رقم: 22 تساوي 41.812 بمستوى دلالة يساوي 0.000 أكبر من قيمة **t** الجدولية عند درجة حرية 49 ذات مستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 2.000، وما يؤكد موافقة الأفراد هو نسبة الوزن النسبي التي تبلغ 83% ، كما أن قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.14 وهي تنتمي إلى المجال [3.4 – 4.19] والتي تشير إلى درجة موافقة عالية.

- كما يرى أفراد العينة أن وجود المراجعة الخارجية يدفع بالإدارة إلى العمل بالشفافية والإفصاح بالشكل الذي يتوافق ومتطلبات إعداد التقارير المالية، حيث نجد أن قيمة **t** الفعلية في الفقرة رقم: 23 تساوي

37.773 بمستوى دلالة يساوي 0.000 أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة حرية 49 ذات مستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 2.000، وما يؤكد ذلك قيمة الوزن النسبي التي تبلغ 84%.

- يوافق أفراد العينة على أن قيام المراجع الخارجي بالتدقيق في إجراءات الرقابة الداخلية يضمن بأن تبذل الإدارة العناية الكافية فيما يخص إعداد المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية، حيث نجد أن قيمة t الفعلية في الفقرة رقم: 24 تساوي 32.899 بمستوى دلالة يساوي 0.000 أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة حرية 49 ذات مستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 2.000، ومما يدعم هذا التحليل هو قيمة المتوسط الحسابي الذي يساوي 4.08 والذي ينتمي إلى المجال [3.4 -4.19] حيث يشير هذا المستوى إلى درجة موافقة عالية على ما جاء في هذه الفقرة.
- ويوافق أفراد العينة على أن وجود هيئات مستقلة بالمؤسسة تعمل على إلزامية وجود مراجع خارجي مستقل قصد تحقيق الشفافية والإفصاح، حيث نجد أن قيمة t الفعلية في الفقرة رقم:25 تساوي 25.822 بمستوى دلالة يساوي 0.000 أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة حرية 49 ذات مستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 2.000، وما يدعم هذا التحليل هو قيمة المتوسط الحسابي الذي يساوي 3.66 والذي ينتمي إلى المجال [3.4 – 4.19]، حيث يشير هذا المستوى إلى الموافقة بدرجة عالية على ما جاء في هذه الفقرة.

كما تشير النتائج الخاصة بجميع الفقرات إلى أن قيمة t الفعلية تساوي 45.971 بمستوى دلالة يساوي 0.000 وهي أكبر من قيمة t الجدولية عند درجة حرية 49 ذات مستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 2.000، مما يبين أن أفراد العينة يرون أن هناك علاقة بين وجود المراجعة الخارجية من جهة و تحقق مبدأ الشفافية والإفصاح من جهة أخرى، وهو ما تؤكده قيمة الوزن النسبي التي تساوي 81%، وتعززه قيمة المتوسط الحسابي البالغة 4.03 المنتمية إلى المجال [3.4 – 4.19] والتي تشير إلى الموافقة بدرجة عالية.

2- استقلالية المراجع الخارجي وعلاقتها بالشفافية والإفصاح

يبين الجدول رقم(**3-19**) نتائج واختبارات إحصائية لأراء أفراد العينة، حول أهمية استقلالية المراجع الخارجي في المساهمة في تحقيق الشفافية والإفصاح:

جدول رقم (3-19): نتائج آراء أفراد العينة حول استقلالية المراجع الخارجي وعلاقتها بالشفافية والإفصاح

رقم الفقرة	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
26	اهتمام المراجع الخارجي بمصالح جميع الأطراف يؤدي إلى تحقيق الشفافية والإفصاح في القوائم المالية	3.62	0.945	%72	27.080	0.000	عالية
27	إن عدم ارتباط تحديد أتعاب المراجع الخارجي بالإدارة المنتجة للقوائم المالية يزيد من استقلاليته ويحفزه في الضغط عليها (الإدارة) فيما يخص الإفصاح والشفافية	4.04	0.807	%81	35.394	0.000	عالية
28	لا يقدم المراجع الخارجي الخدمات الاستشارية للمؤسسة التي يراجع حساباتها المالية	2.84	1.076	%57	18.665	0.000	متوسطة
29	استقلالية المراجع الخارجي عن إدارة المؤسسة وأعضاء مجلس إدارتها يزيد من مصداقية الشفافية والإفصاح	4.24	0.744	%85	40.300	0.000	عالية جدا
جميع الفقرات		**3.69**	**0.539**	**%74**	**48.359**	**0.000**	**عالية**

يمكن تحليل فقرات الجدول من خلال ما يلي:

- يوافق أفراد العينة على ما تضمنته الفقرة رقم: 26 حول اهتمام المراجع الخارجي بمصالح جميع الأطراف من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الشفافية والإفصاح، ويؤكد هذا القول النتائج المستقاة من الجدول أعلاه، حيث نجد إن قيمة **t** الفعلية تساوي 27.080 بمستوى دلالة يساوي 0.000 وهي أكبر من قيمة **t** الجدولية عند درجة حرية 49 ذات مستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 2.000، و يدعم موافقة أفراد العينة لما تضمنته هذه الفقرة القيمة العالية للوزن النسبي والتي تساوي 72%.

- كما يرى أفراد العينة في الفقرة رقم:27 أن عدم ارتباط المراجع الخارجي بالإدارة المنتجة للقوائم المالية سيزيد من استقلاليته ويحفزه في الضغط على الإدارة فيما يخص الشفافية والإفصاح، وتترجم النتائج المستقاة من الجدول أعلاه رؤية أفراد العينة، حيث نجد أن قيمة **t** الفعلية تساوي 35.934 بمستوى دلالة يساوي 0.000 وهي أكبر من قيمة **t** الجدولية عند درجة حرية 49 ذات مستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 2.000.

- في حين أن درجة موافقة أفراد العينة على الفقرة رقم:28 كانت متوسطة حيث يرى أفراد العينة أنه لا يقدم المراجع الخارجي خدمات استشارية للمؤسسة التي يراجع حساباتها، الأمر الذي يزيد من استقلاليته، ويوضح ذلك قيمة **t** الفعلية التي تساوي 18.665 وهي أكبر من قيمة **t** الجدولية والتي تساوي 2.000،

وما يؤكد هذا التحليل هو قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة 28 والتي تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05.

- كما يوافق أفراد العينة في الفقرة رقم: 29 على أن استقلالية المراجع الخارجي عن إدارة المؤسسة وأعضاء مجلس إدارتها يزيد من الشفافية والإفصاح ويوضح ذلك قيمة **t** الفعلية التي تساوي 40.300 وهي أكبر من قيمة **t** الجدولية والتي تساوي 2.000، وما يؤكد هذا التحليل قيمة الدلالة للفقرة رقم: 29 والتي تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05.

وكخلاصة لما سبق نجد أن هناك علاقة بين الشفافية والإفصاح واستقلالية المراجع الخارجي، ويدعم هذه النتيجة قيمة **t** الفعلية لجميع الفقرات والتي تساوي 48.359 الأكبر من قيمة **t** الجدولية عند درجة حرية 49 ذات مستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 2.000، كما أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.69 الذي ينتمي إلى المجال [3.4- 4.19] والذي يشير إلى درجة موافقة عالية ومنه الموافقة على وجود علاقة بين الشفافية والإفصاح من جهة واستقلالية المراجع الخارجي من جهة أخرى.

3-جودة المراجعة الخارجية وعلاقتها بالشفافية والإفصاح

يبين الجدول رقم(**3-20**) نتائج واختبارات إحصائية لأراء أفراد العينة موضوع الدراسة، حول جودة المراجعة الخارجية وعلاقتها بالشفافية والإفصاح:

جدول رقم(3-20): نتائج أراء أفراد العينة حول جودة المراجعة الخارجية وعلاقتها بالشفافية والإفصاح

رقم الفقرة	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
30	توفر المراجع الخارجي على الشهادات العلمية والمهنية في مجال المراجعة الخارجية يضفي نوع من الثقة في الإفصاح	4.24	0.716	%85	41.873	0.000	عالية جدا
31	الخبرة المهنية في مجال المراجعة الخارجية تساهم في قدرة المراجع الخارجي على التحقق من كفاية الإفصاح	4.14	0.808	%83	36.214	0.000	عالية
32	قيام المراجع الخارجي بعملية المراجعة الخارجية وفق المعايير الدولية للمراجعة يساهم في تحقيق الشفافية والإفصاح	4.16	0.710	%83	41.414	0.000	عالية
33	التأهيل المستمر للمراجع الخارجي يساهم في تحسين عملية المراجعة الخارجية بما يتوافق مع متطلبات مراقبة الإفصاح المالي والمحاسبي	3.90	0.763	%78	36.160	0.000	عالية
جميع الفقرات		**4.11**	**0.609**	**%82**	**47.758**	**0.000**	**عالية**

يمكن تحليل فقرات الجدول من خلال ما يلي:

- يوافق أفراد العينة في الفقرة رقم:30 أن توفر المراجع الخارجي على الشهادات العلمية والمهنية من شأنه أن يضفي نوع من الثقة في الإفصاح، حيث نجد ذلك من خلال قيمة **t** الفعلية التي تساوي 41.873 بمستوى دلالة يساوي 0.000 أكبر من قيمة **t** الجدولية عند درجة حرية 49 ذات مستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 2.000، وما يؤكد موافقة الأفراد العالية جدا على ما تضمنته هذه الفقرة هو قيمة الوزن النسبي التي تساوي 85%.

- يرى أفراد العينة فيما يخص الفقرة رقم:31 أن الخبرة المهنية في مجال المراجعة الخارجية تساهم بشكل كبير في قدرة المراجع الخارجي على التحقق من كفاية الإفصاح، حيث نجد أن قيمة **t** الفعلية تساوي 36.214 والتي تفوق قيمة **t** الجدولية عند درجة حرية 49 ذات مستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 2.000، ويؤكد ذلك قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة التي تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05.

- فيما يخص الفقرة رقم:32 فإن أفراد العينة يوافقون على أن قيام المراجع الخارجي بعملية المراجعة وفق معايير المراجعة من شأنه أن يساهم في تحقيق الشفافية والإفصاح، حيث نجد أن قيمة **t** الفعلية تساوي 41.414 بمستوى دلالة يساوي 0.000، أكبر من قيمة **t** الجدولية عند درجة حرية 49 ذات مستوى دلالة 0.05 والتي تساوي 2.000، كما أن الوزن النسبي للفقرة يساوي 83% وهو ما يؤكد صحة التحليل السابق فيما يخص موافقة أفراد العينة على ذلك.

- فيما يخص الفقرة رقم:33 فإن أفراد العينة يوافقون بأن التأهيل المستمر للمراجع الخارجي من شأنه أن يساهم في تحسين عملية المراجعة بما يتوافق مع متطلبات مراقبة الإفصاح المالي والمحاسبي من خلال تأكيد النتائج لذلك، حيث نجد قيمة **t** الفعلية تساوي 36.160 وهي أكبر من قيمة **t** الجدولية تساوي 2.000 ، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية للقيمة الفعلية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدل على موافقة أفراد العينة بدرجة عالية.

وتبين النتيجة الإجمالية أن هناك ارتباط كبير بين جودة المراجعة الخارجية وتحقق مبدأ الشفافية والإفصاح، حيث نجد أن قيمة **t** الفعلية لجميع الفقرات تساوي 47.758 بدلالة إحصائية تساوي 0.000 وأكبر من قيمة **t** الجدولية التي تساوي 2.000 بمستوى دلالة يساوي 0.05، كما أن قيمة المتوسط

الحسابي تساوي 4.11 والتي تنتمي للمجال [3.4 – 4.19]، حيث يشير هذا المستوى إلى موافقة أفراد العينة بدرجة عالية على أن جودة المراجعة تساهم في تحقق مبدأ الشفافية والإفصاح.

4-مسؤوليات المراجع الخارجي وعلاقتها بالشفافية والإفصاح

يبين الجدول رقم **(3-21)** نتائج واختبارات إحصائية لأراء أفراد العينة موضوع الدراسة، حول مسؤوليات المراجع الخارجي وعلاقتها بالشفافية والإفصاح:

جدول رقم(3-21): نتائج أراء أفراد العينة حول مسؤوليات المراجع الخارجي وعلاقتها بالشفافية والإفصاح

رقم الفقرات	محتوى الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
34	هناك مسؤولية كبيرة على عاتق المراجع الخارجي فيما يخص رأيه المتعلق بالقوائم المالية وبتقييم إجراءات الرقابة الداخلية	3.60	0.808	%72	31.500	0.000	عالية
35	إن المنظمات المهنية تجعل من المراجع الخارجي مسئولا أمامها عن تركه انطباعا جيدا حول مهنة المراجعة الخارجية مما يؤدي به إلى القيام بعمله بشكل جيد	3.58	0.859	%72	29.460	0.000	عالية
36	المراجع الخارجي ملزم بالعمل على توفير معلومات شاملة وصادقة تعكس الوضعية الحالية والمستقبلية للمؤسسة	3.90	0.909	%78	30.333	0.000	عالية
37	يخضع المراجع الخارجي للمساءلة أمام الجهة التي عينته فيما يخص تقصيره في القيام بمهامه وفق المعايير المطلوبة	3.84	0.866	%77	31.360	0.000	عالية
38	يلتزم المراجع الخارجي ببذله العناية المهنية الملائمة للتأكد من أن القوائم المالية تتضمن المعلومات الكافية وأن المؤسسة تعمل بشفافية	4.02	0.685	%80	41.508	0.000	عالية
جميع الفقرات		**3.79**	**0.564**	**%76**	**47.421**	**0.000**	**عالية**

ويمكن تحليل فقرات الجدول من خلال ما يلي:

– تبين الفقرة رقم:34 موافقة أفراد العينة على أن هناك مسؤولية كبيرة على عاتق المراجع الخارجي فيما يخص رأيه المتعلق بالقوائم المالية وبتقييم إجراءات الرقابة الداخلية، إذ نجد أن قيمة **t** الفعلية تساوي 31.500 بمستوى دلالة يساوي 0.000 وهي أكبر من قيمة **t** الجدولية والتي تساوي 2.000 بمستوى دلالة 0.05، ويدعم ذلك الوزن النسبي للفقرة الذي يساوي 72% مما يدل على موافقة أفراد العينة وبدرجة عالية على ما تضمنته هذه الفقرة.

– كما يرى أفراد العينة أن هناك مسؤوليات تلزمها المنظمات المهنية للمراجع الخارجي مما يؤدي به إلى أداء عمله بشكل جيد، حيث نجد قيمة t الفعلية تساوي 29.460 أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.000، والذي يؤكد ما سبق هو أن مستوى الدلالة للقيمة الفعلية يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.05، ويدعم موافقة أفراد العينة أن الوزن النسبي للفقرة رقم:35 يساوي 72% وهو يفوق نسبة مستوى الحياد (60%).

– كما يوافق أفراد العينة على محتوى الفقرة رقم:36 المتعلق بأن المراجع الخارجي ملزم بالعمل على توفير معلومات شاملة وصادقة تعكس الوضعية الحالية والمستقبلية للمؤسسة، حيث نجد أن قيمة t الفعلية تساوي 30.333 بمستوى دلالة 0.000 أكبر من قيمة t الجدولية ذات مستوى دلالة 0.05، وما يؤكد موافقة أفراد العينة وبدرجة عالية على محتوى الفقرة قيمة الوزن النسبي للفقرة إذ يساوي 78%.

– فيما يخص الفقرة رقم:37 المتعلقة بالمساءلة التي يخضع لها المراجع الخارجي أمام الجهة التي عينته عند تقصيره في أداء مهامه وفق المعايير المطلوبة، حيث يرون أنه من المهم وجود هذه المساءلة، الأمر الذي يدفع به إلى أداء مهامه وفق الوجه المطلوب، حيث تشير نتائج هذه الفقرة إلى أن قيمة t الفعلية تساوي 31.360 وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.000، ونجد أن قيمة الدلالة الفعلية تساوي 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05.

– يرى أفراد العينة أن التزام المراجع الخارجي ببذله العناية المهنية الملائمة من شأنه أن يساهم في تحقيق الشفافية والإفصاح، حيث تشير النتائج الإحصائية للفقرة رقم:38 إلى أن قيمة t الفعلية تساوي 41.508 بمستوى معنوية 0.000 أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.000 بمستوى دلالة يساوي 0.05، وما يؤكد ذلك قيمة الوزن النسبي للفقرة الذي يساوي 80%.

من خلال ما سبق نستنتج أن التزام المراجع الخارجي بالمسؤوليات الملقاة على عاتقة من شأنه أن يساهم في تحقيق الشفافية والإفصاح، حيث أن نتائج جميع الفقرات المتعلقة بعلاقة مسؤولية المراجع الخارجي بالشفافية والإفصاح تشير إلى ذلك، إذ نجد قيمة t الفعلية تساوي 47.421 بمستوى دلالة يساوي 0.000 أكبر من قيمة t الجدولية ذات مستوى دلالة 0.05، كما أن المتوسط الحسابي يساوي 3.79 الذي ينتمي إلى المجال [3.4 – 4.19]، والذي يشير إلى موافقة أفراد العينة وبدرجة عالية على صحة العلاقة السابقة.

ثالثا- تحديد واختبار فرضيات نموذج الدراسة

يعتبر تحديد شكل النموذج واختبار فرضياته من أهم الخطوات في الإجابة على موضوع الدراسة، المتمثل في مدى مساهمة المراجعة الخارجية في الشفافية والإفصاح لتفعيل حوكمة الشركات، حيث من الأهمية بما كان معرفة شكل النموذج الذي من خلاله يمكن عكس مدى مساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح، وأيضا توضيح العلاقة بينهما ومدى ارتباطهما ببعض، كما أنه من الضروري إجراء الاختبارات المتعلقة بمدى تعبير هذا النموذج على العلاقة السابقة (بين المراجعة الخارجية ومبدأ الشفافية والإفصاح)، ومن خلال ما سبق فان المراجعة الخارجية يمكن أن تعتبر متغير مستقل مؤثر في الشفافية والإفصاح.

1- تحديد شكل نموذج الدراسة الميدانية

إن تحديد شكل النموذج يوضح أهمية تفسيره للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، حيث يبين مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع ومدى الارتباط بينهما، ويمكن لنموذج الانحدار الخطي البسيط تحقيق ذلك بعد التحقق من كل الاختبارات الضرورية، والتي سنأتي على ذكرها والتحقق من توفرها في نموذج دراستنا الميدانية.

إن نموذج الانحدار يعبر عن العلاقة بين متغير تابع وبين واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة، فإذا احتوى النموذج على متغير مستقل واحد، فنحن أمام نموذج انحدار بسيط، ويأخذ الصيغة العامة التالية:

$Y = \beta_0 + \beta_1 X + e$ حيث (**Y**: المتغير التابع، **X**: المتغير المستقل، β_1: معامل الانحدار، β_0: الحد الثابت، **e**: الخطأ العشوائي).

أ- دراسة مدى تحقق الشروط النظرية والرياضية في نموذج الدراسة الميدانية: توجد عدة خطوات لتوفيق نموذج الانحدار والحكم على صلاحيته، والذي يوفق العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، حيث الطريقة المتبعة غالبا في تقدير معالم النموذج هي طريقة المربعات الصغرى، علما بوجوب توفر أهم الشروط (الفرضيات) الآتية:

- وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل؛
- الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي، وكنتيجة لذلك فإن المتغير التابع وتوزيع المعاينة لمعالم الانحدار تتبع أيضا التوزيع الطبيعي؛
- عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية؛

- أن الأخطاء العشوائية لها تباين ثابت.

وسنحاول فيما يلي القيام بالاختبارات الإحصائية السابقة، للتأكد من مدى توفرها في هذا النموذج الذي يمثل عينة الدراسة.

ب- وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل: يلاحظ من خلال النتائج الأولية التي تعكسها أراء أفراد العينة، أن هناك علاقة ايجابية تبرز مساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح، وهو ما يعكسها الرسم البياني الآتي:

الرسم البياني رقم(3-01): العلاقة الخطية بين المتغيرين التابع والمستقل

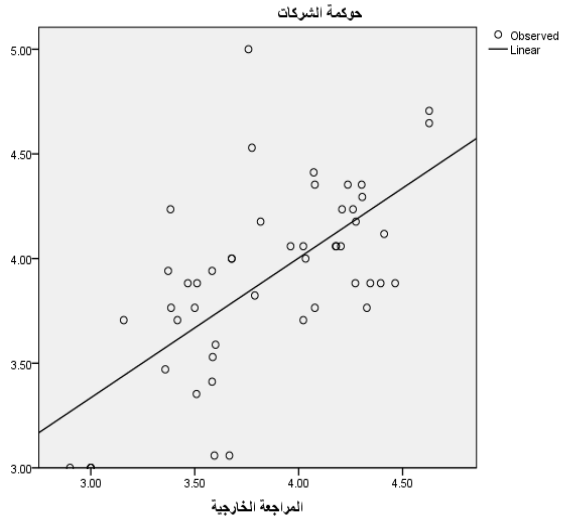

إن النقاط المتضمنة في الشكل تعبر عن المشاهدات، وهي متقاربة من بعضها وبجانب المحور الذي يدل على العلاقة الخطية، ويمكن القول بأن هناك علاقة خطية بين المتغيرين.

2- اختبار إعتدالية التوزيع (Test de Normalité)

وذلك لكي يمكن لنا القيام باستخدام كل من اختبار **فيشر(Fisher)** واختبار **ستيودنت (Student)** سواء عند اختبار المعنوية الكلية للنموذج أو المعنوية الجزئية للنموذج، حيث من الضروري توفر هذا الشرط، حيث تكون الفرضية كالآتي:

H_0: الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي

H_1: الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي

أ- الدراسة البيانية لإعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي(الأخطاء)

وذلك من خلال فحص الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية، بحيث إذا كانت النقاط متقاربة جدا على الخط وتنتشر بمحاذاة الخط المستقيم فإنها تشير إلى أنها تتبع توزيعا طبيعيا.

وفيما يلي الرسم البياني الذي يوضح ذلك:

الرسم البياني رقم(3-02): إعتدالية توزيع الأخطاء

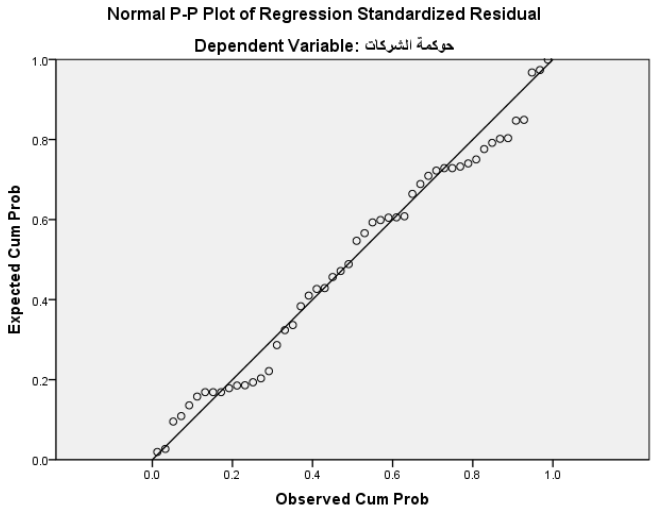

حيث نجد أن النقاط تقع بشكل متقارب جدا على الخط، وتتوزع هذه النقاط بشكل جانبي على الخط مما يعني أن البواقي تتبع توزيعا منتظما ومعتدل، بعبارة أخرى تتبع التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يعني تحقق شرط الإعتدالية في توزيع الأخطاء.

ب- الدراسة الحسابية لإعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (الأخطاء)

نستطيع التأكد من إعتدالية التوزيع الطبيعي للأخطاء من خلال إجراء اختبار **كلوموجروف-سمنروف Kolmogorov-Smirnov**. حيث بعد معالجة البيانات، استخرجنا المعلومات الموضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم(3-22): نتائج اختبار إعتدالية التوزيع الاحتمالي للأخطاء

البيان	القيمة الإحصائية للاختبار	درجة الحرية	مستوى الدلالة
اختبار كلوموجروف- سمنروف	0.832	50	0,493

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي 0.493، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم(H_0).

3- اختبار استقلالية الأخطاء العشوائية (Test d'Autocorrelation)

إن الاستقلال الذاتي للبواقي له أهمية في دراسة الارتباط الذاتي للبواقي في تحليل الانحدار، حيث وجود ارتباط من شأنه أن يجعل قيمة التباين المقدرة للأخطاء أقل من القيمة الحقيقية، وبالتالي فإن قيمة إحصائيات الاختبار التي تعتمد على هذا التباين مثل: اختبار **فيشر(F)** واختبار **ستيودنت (T)** و**معامل التحديد (R^2)** تكون أكبر من قيمتها الحقيقية، مما يجعل القرار الخاص بجودة النموذج غير صحيح، ويتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي من خلال اختبار**Durbin-Watson**، حيث تكون فرضيات الاختبار كالتالي:

H_0: يوجد استقلال بين البواقي

H_1: لا يوجد استقلال بين البواقي

من خلال النتائج الإحصائية المتحصل عليها، فان قيمة DW تساوي 1.766، وتعتبر هذه النتيجة كخطوة أولى للتحقق من الفرضية السابقة، وعليه كخطوة ثانية يجب إيجاد القيمة الحرجة من خلال جدول Durbin-Watson، الذي يتضمن قيمتين حديتين، القيمة الدنيا(d_1) والقيمة العليا(d_2)، وعدد المتغيرات المستقلة(K).

وعليه في دراستنا هذه فان القيم السابقة تصبح كالآتي:d_1=1,50، d_2 =1,59 ، K=1، حيث نجد أن قيمة DW التي تساوي 1.766 محصورة بين **(d2< DW<4 -d2)**، و بأكثر وضوح **(1.59<1.766<2,41)**، وعليه نقبل الفرضية (H_0)التي تقول أن هناك استقلال بين البواقي، وبالتالي تحقق هذا الشرط الضروري من شروط نموذج الانحدار البسيط.

4- اختبار ثبات تباين الأخطاء العشوائية (Test de Homoscedasticité)

إن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار من شأنه أن يترتب عليه نفس الآثار المترتبة في حالة وجود ارتباط بين الأخطاء، حيث تكون الأخطاء المعيارية مقدرة بأقل من قيمتها وبالتالي تصبح التقديرات متحيزة، الأمر الذي يجعل النتائج الإحصائية حول النموذج مشكوك في صحتها، وعليه تكون فرضيات الاختبار كالآتي:

H_0:يوجد ثبات في تباين الأخطاء

H_1: لا يوجد ثبات في تباين الأخطاء

ويتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء بيانيا وحسابيا.

أ- الدراسة البيانية لاختبار ثبات تباين الأخطاء

وفيما يلي الرسم البياني رقم (3-03) الذي يوضح ثبات تباين الأخطاء.

الرسم البياني رقم(3-03): ثبات تباين الأخطاء

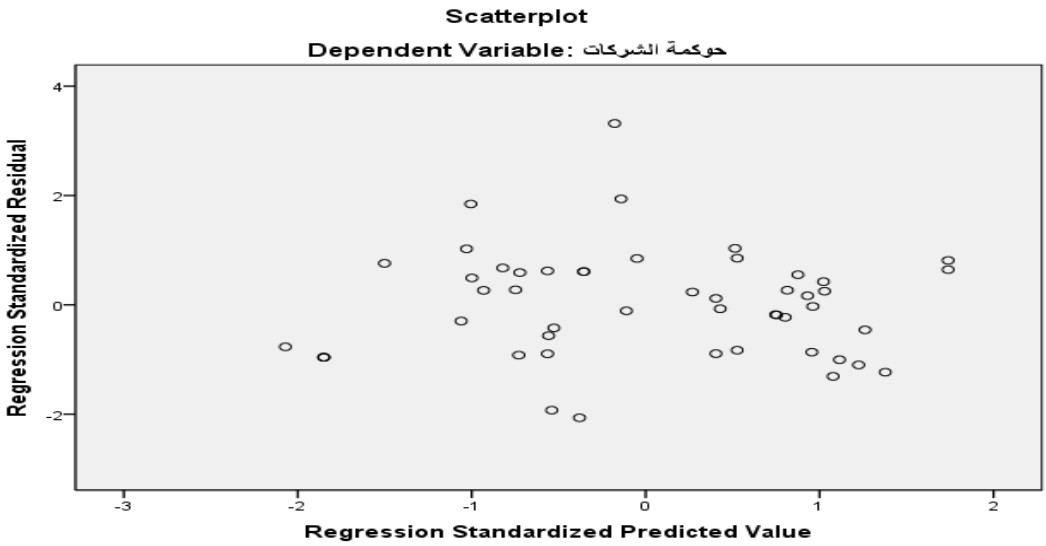

يوضح الشكل السابق انتشار وتوزيع البواقي بشكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر، حيث يفصل بين البواقي السالبة والموجبة، وهو ما يعني تجانس هذه البواقي وثباتها.

ب- الدراسة الحسابية لاختبار ثبات تباين الأخطاء

يستعمل اختبار **Goldfield-Quandt** لمعرفة مدى ثبات البواقي، حيث وفق هذا الاختبار يتم تقسيم العينة إلي قسمين، ويحسب لكل قسم على حدى مجموع المربعات الصغرى للأخطاء، وذلك لتقدير قيمة $F^{\wedge}$، والتي تحسب كما يلي: $F^{\wedge} = SSE_2/SSE_1$، حيث: (SSE_1 عبارة عن مجموع المربعات الصغرى لأخطاء المجموعة الأولى، SSE_2 عبارة عن مجموع المربعات الصغرى لأخطاء المجموعة الثانية)، وبعد معالجة البيانات السابقة، تحصلنا على قيمة كل من: SSE_1=3.311، SSE_2=2.472، وعليه تصبح قيمة $F^{\wedge}$ تساوي1.339.

ويتم مقارنة F^ المقدرة مع قيمة F الجدولية (عند درجة حرية v_1=25، v_2=25 ومستوى معنوية 0.05) والتي تساوي 2.76، ومن خلال ما سبق فان قيمة F^ القيمة الفعلية المقدرة – أقل من قيمة F القيمة الجدولية –، وبالتالي قبول الفرضية H_0 والتي تقول أن هناك تجانس وثبات في تباين الأخطاء، وهو ما يتفق مع الشكل البياني.

إن الاختبارات الإحصائية السابقة لها أهمية بالغة في تحديد مدى صحة شكل نموذج الانحدار المزمع استعماله في التعبير على العلاقة بين مفهوم المراجعة الخارجية ومفهوم الشفافية والإفصاح، حيث من خلال هذه الاختبارات يمكن الاعتماد بشكل مطمئن، على أن نتائج النموذج تعكس تأثير المراجعة الخارجية على الشفافية والإفصاح.

رابعا– تقدير وتفسير نتائج نموذج الدراسة

نهدف من خلال هذا النموذج إلى تحديد العلاقة بين المراجعة الخارجية والشفافية والإفصاح من جهة، ومن جهة أخرى تحديد إلى أي مدى يمكن للمراجعة الخارجية أن تساهم في تحقيق الشفافية والإفصاح، وما مدى تأثير المراجعة الخارجية على تحقق مبدأ الشفافية والإفصاح الذي يعتبر إحدى أهم المبادئ التي ينشدها مفهوم حوكمة الشركات، وذلك من خلال النتائج الإحصائية التي يقدمها النموذج.

1– تقدير نموذج الدراسة

بعد تحديدنا لشكل النموذج (نموذج الانحدار البسيط) الذي يأخذه تفسير العلاقة بين المراجعة الخارجية والشفافية والإفصاح، فإنه في دراستنا هذه يكون المتغير التابع هو الشفافية والإفصاح، أما المتغير المستقل فهو المراجعة الخارجية، وعليه ومن خلال معالجة البيانات الإحصائية، تحصلنا على المعلومات المتعلقة بنموذج الانحدار الآتية:

أ– **شكل النموذج:** يتضمن هذا النموذج مجموعة من الإحصائيات $ß_0$=1.331، $ß_1$=0.668، والخطأ المعياري لكل من$ß_0$ و$ß_1$ على التوالي:0.425، 0.110. وبالتالي يأخذ نموذج الانحدار الشكل الآتي:

$$Y= 1.331 + 0.668\ X$$
$$(0.425)(0.110)$$

حيث نلاحظ أن معاملات نموذج الإنحدار موجبة، وتدل على العلاقة الايجابية بين المراجعة الخارجية ومفهوم الشفافية والإفصاح، وأن للمراجعة نسبة مساهمة كبيرة في تحقيقها.

ب- معامل الارتباط: حيث يستخدم معامل الارتباط لقياس درجة العلاقة بين المتغيرين، ومن خلال النتائج المتحصل عليها، وجدنا قيمة معامل الارتباط **r = 0.7**، وهي قيمة مرتفعة، حيث تدل على أنه هناك علاقة قوية بين المراجعة الخارجية ومفهوم الشفافية والإفصاح، وأن للمراجعة الخارجية دور في المساهمة في تحقق إحدى أهم مبادئ حوكمة الشركات.

جـ- معامل التحديد: يعتبر أهم مؤشر في نموذج الانحدار ويرمز له بـ: **R^2** ويعتبر مقياسا لجودة النموذج، بعبارة أخرى يتم الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج من خلاله، حيث وجدنا قيمة معامل التحديد **R^2= 0.5**، والتي تدل على أن المراجعة الخارجية تفسر التغيرات الحادثة في الشفافية والإفصاح بنسبة 50%، وأن التغيرات الأخرى في الشفافية والإفصاح ترجع إلى عوامل أخرى بنسبة 50%، وهو ما يفسر الدور الكبير الذي تلعبه المراجعة الخارجية كآلية رقابية حوكمية خارجية.

2- اختبار معنوية نموذج الدراسة

ويهدف هذا الاختبار إلى معرفة ما إذا كان النموذج المقدر يعكس نتائج الدراسة الميدانية حول مدى مساهمة المراجعة الخارجية في تحقق أهم مبادئ حوكمة الشركات (الشفافية والإفصاح)، ويمكن تقسيم اختبار المعنوية إلى:

أ- **اختبار المعنوية الكلية:** ويقصد بها اختبار الشكل الدالي للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، وذلك باستخدام اختبار **فيشر**(**Test De Fisher**). ويمكن التحقق من المعنوية الكلية للنموذج من خلال الفرضيات الآتية:

H_0: جميع معاملات الانحدار تساوي الصفر

H_1: يوجد على الأقل معامل لا يساوي الصفر

وفيما يلي الجدول رقم(**3-23**) الخاص بنتائج اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار:

جدول رقم(3-23): نتائج المعنوية الكلية لنموذج الانحدار

البيان	درجة الحرية df		فيشر(F) الفعلية		فيشر(F) الجدولية	
	df_1	df_2	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية
	1	48	36.838	0.000	4.000	0.050

ومن خلال الجدول الخاص باختبار المعنوية الكلية، نجد قيمة F الفعلية تساوي 36.838 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 4.000، بمعنى رفض فرضية العدم H_0، مما يعني أن هناك على

الأقل واحد من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر، وما يؤكد ذلك أن قيمة المعنوية لـــ: F الفعلية والتي تساوي 0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.050، وبالتالي صحة النموذج أعلاه بصفة أولية.

ب- اختبار المعنوية الجزئية: يقصد بها اختبار معنوية معاملات الانحدار لكل متغير من المتغيرات التفسيرية على حدى، بالإضافة إلى ثابت الانحدار، وذلك باستخدام اختبار **ستيودنت (Test De Student)**. ويمكن التحقق من المعنوية الجزئية للنموذج من خلال معاملات الانحدار $ß_0$ و$ß_1$ كل على حدى:

- المعنوية الجزئية للمعامل $ß_1$

حيث تكون فرضية الاختبار كالتالي:

$$\begin{cases} H_0: ß_1 = 0 \\ H_1: ß1 \neq 0 \end{cases}$$

وفيما يلي الجدول رقم**(3-24)** الخاص بنتائج اختبار المعنوية الجزئية للمعامل $ß_1$:

جدول رقم(3-24): نتائج المعنوية الجزئية لمعامل نموذج الانحدار $ß_1$

البيان	درجة الحرية df	ستيودنت (t) الفعلية		ستيودنت (t) الجدولية	
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية
	49	6.069	0.000	2.000	0.050

نجد من خلال الجدول أن قيمة **t** الفعلية تساوي 6.069 أكبر من قيمة **t** الجدولية والتي تساوي 2.000، كما أن مستوى المعنوية الفعلية لـــ: **t** يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة 0.050، وعليه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية H_1 التي تقول بأن المقدار الثابت **$ß_1$** في نموذج الانحدار معنوي.

- المعنوية الجزئية للمعامل $ß_0$

حيث تكون فرضية الاختبار كالآتي:

$$\begin{cases} H_0: ß_0 = 0 \\ H_1: ß_0 \neq 0 \end{cases}$$

وفيما يلي الجدول رقم(3-25) الخاص بنتائج اختبار المعنوية الجزئية للمعامل $ß_0$:

جدول رقم(3-25): نتائج المعنوية الجزئية لمعامل نموذج الانحدار $ß_0$

البيان	درجة الحرية df	ستيودنت (t) الفعلية		ستيودنت (t) الجدولية	
		القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية
	49	3.130	0.003	2.000	0.050

نجد من خلال الجدول أن قيمة **t** الفعلية تساوي 3.130 أكبر من قيمة **t** الجدولية والتي تساوي 2.000، كما أن مستوى المعنوية الفعلية لـــ:**t** يساوي 0.003 وهو أصغر من مستوى الدلالة 0.050، وعليه نرفض فرضية العدم H_0 التي تقول بأن المقدار الثابت $ß_0$ في نموذج الانحدار غير معنوي، ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى أن هذا المقدار معنوي.

وعليه وكنتيجة لما سبق فإن نتائج الاختبارات الإحصائية كانت ايجابية بالنسبة لمدى تعبير النموذج السابق للعلاقة بين المراجعة الخارجية كمتغير مستقل والذي يأخذ الرمز(X) والشفافية والإفصاح كمتغير تابع التي تأخذ الرمز(Y)، وعليه يمكن اعتماد نموذج الانحدار(**Y= 1.331+0.668 X**) كمعبر على هذه العلاقة، كما أنه يمكن الاعتماد على النتائج المنبثقة من هذه العلاقة والتي تقول إن ارتباط المراجعة الخارجية بمفهوم الشفافية والإفصاح جيد إذ يساوي معامل الارتباط **r**= 0.7، وأن للمراجعة الخارجية دور كبير في تفسير التأثيرات التي تحدث في الشفافية والإفصاح بنسبة تصل إلى50% حيث **R^2= 0.5**، وهو ما يفسر وجود دور أساسي للمراجعة الخارجية في المساهمة في تحقيق الشفافية والإفصاح لتفعيل حوكمة الشركات.

خلاصة

يعد هذا الفصل تدعيما للفصول السابقة من خلال التحقق من الجانب النظري عند تطبيقه ميدانيا، حيث قمنا في هذا الفصل بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان على مجموعة من الإطارات التي تنتمي إلى مجموعة من المؤسسات المختلفة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة، وذلك باعتبار هذه الفئة على صلة وإطلاع مباشر بموضوع الدراسة الميدانية الذي يقوم على البحث في تحليل العلاقة بين مفهوم المراجعة الخارجية ومفهوم الشفافية والإفصاح، الذي يعتبر من أهم مبادئ مفهوم حوكمة الشركات، ومن خلال تحليلنا لأراء عينة من أفراد المجتمع توصلنا إلى أن وظيفة المراجعة الخارجية تساهم في تغطية العجز الوظيفي للآليات الرقابية المختلفة (إدارة المؤسسة، لجنة المراجعة، المراجعة الداخلية، الرقابة الداخلية)، كما تشير أراء أفراد العينة وبنسبة عالية، إلى أن وجود المراجعة الخارجية في المؤسسة كآلية رقابية حوكمية من شأنه أن يؤدي إلى المساهمة في تجسيد متطلبات الشفافية والإفصاح وفق إطار مفهوم حوكمة الشركات. وتشير النتائج أيضا إلى أهمية أن تكون رقابة المراجعة الخارجية ذات جودة عالية وبما يتوافق ومعايير المراجعة للتحقق من كفاية الإفصاح، وإلى ضرورة توفر الاستقلالية في مهنة المراجعة الخارجية لأن ذلك يؤدي إلى تخفيض مشكل عدم التماثل في المعلومات بين أصحاب المصالح المختلفة في المؤسسة. كما يوافق أفراد العينة على وجوب إلتزام القائمين بمهنة المراجعة الخارجية بالمسؤوليات الواقعة على عاتقهم.

الخاتمة

في إطار مواجهة حالات إفلاس الشركات، وحالات التصريحات المالية الكاذبة، وذلك بسبب افتقار إدارتها إلى الممارسات السليمة في الرقابة بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الشفافية والإفصاح، ظهرت المراجعة الخارجية كآلية خارجية تساهم في تحقيق الشفافية والإفصاح، والذي يعد من أهم مبادئ الحوكمة حيث يجب أن يتضمن إطار الحوكمة تقديم إفصاحات كافية وملائمة في توقيت مناسب وتكون دقيقة وموثوقة وشاملة لكل الأمور الهامة بشأن الشركة، بغرض تحسين ظروف ممارسة حوكمة الشركات، حيث تعتبر المراجعة الخارجية آلية رقابية حوكمية خارجية لها أهمية بالغة على مستوى مفهوم حوكمة الشركات، والتي تعمل ومن خلال التكامل الموجود بينها وبين الآليات الرقابية الأخرى (إدارة المؤسسة، لجنة المراجعة، الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية) على تجسيد حوكمة الشركات بصفة عامة والمساهمة في تحقيق الشفافية والإفصاح بصفة خاصة.

وفي هذا الإطار حاولنا من خلال دراستنا لموضوع "إسهام المراجعة الخارجية في الشفافية والإفصاح لغرض حوكمة الشركات" معالجة إشكالية البحث، والتي تتمحور حول مدى مساهمة المراجعة الخارجية في الشفافية والإفصاح لغرض حوكمة الشركات، ومن أجل هذا قمنا بمعالجة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية لهذا البحث.

حيث بعد معالجة جوانب الإشكالية موضوع البحث توصلنا إلى عدة نتائج أهمها:

- اعتبار المراجعة الخارجية آلية رقابية من بين الآليات الرقابية الحوكمية، يوضح العلاقة الموجودة بين المراجعة الخارجية ومفهوم حوكمة الشركات، حيث تعمل المراجعة الخارجية على تغطية النقص والعجز الوظيفي للآليات الرقابية المتضمنة في مفهوم حوكمة الشركات، الأمر الذي يؤكد على وجود هذه العلاقة التكاملية والإيجابية وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- وجود التكامل بين المراجعة الخارجية والآليات الرقابية للحوكمة حيث وجدنا:

- إهتمام إدارة المؤسسة بالنتائج المتضمنة في تقرير المراجع الخارجي سواء المتعلقة بالقوائم المالية أو تلك المتعلقة بفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، بغية تصحيح الإنحرافات بما يتوافق ومعايير إعداد التقارير؛

- وجود التعاون بين المراجعة الخارجية ولجنة المراجعة أو الهيئة المستقلة المشرفة على عملية المراجعة في المؤسسة، وذلك من خلال إشراف هذه الأخيرة على عملية المراجعة الخارجية وتسهيل سبل تحقق المراجع الخارجي من كل ما يراه مناسب لإعداد تقاريره حول وضعية القوائم المالية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، إضافة إلى إعتماد هذه اللجنة نتائج المراجع الخارجي المتضمنة في التقارير، يبين التعاون بين هته الآليتين الرقابيتين؛

- إعتماد المراجع الخارجي على النتائج المقدمة من طرف المراجع الداخلي، خاصة ما يتعلق بالإجراءات حول نظم الرقابة الداخلية يبين مدى التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية؛

- إهتمام التشريعات والقوانين الدولية أو الوطنية على ضرورة إعداد المراجع الخارجي لتقارير حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، ما هو إلا مؤشر على وجود علاقة إيجابية بين المراجعة الخارجية والرقابة الداخلية في إطار تعزيز الشفافية والإفصاح.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- اعتماد الآليات الرقابية لحوكمة الشركات، خاصة لجان المراجعة أو الهيئات المستقلة المشرفة على عملية المراجعة في المؤسسة على النتائج التي يتوصل إليها المراجع الخارجي حول كفاءة وفعالية إجراءات نظم الرقابة الداخلية؛

- وجود المراجعة الخارجية يوفر الحد الأدنى من الإفصاح المطلوب، باعتبار المراجعة الخارجية آلية من الآليات الرقابية لحوكمة الشركات، كما أن عملها بالجودة المطلوبة يؤدي إلى جودة الإفصاح بما يتوافق ومتطلبات معايير المراجعة والمحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

- إن تمتع المراجعة الخارجية بدرجة عالية من الجودة والاستقلالية يساهم في تحقيق الشفافية والإفصاح من خلال التقليل من عدم التناظر في المعلومات بين أصحاب المصالح؛

- إن مسؤوليات المراجع الخارجي، ما هي إلا دليل على الثقة التي لازالت تكتسبها المراجعة الخارجية في كونها أهم الآليات الرقابية والأكثر حيادية؛

– إن استقلالية المراجع الخارجي تساهم في تحققه من كل جوانب إعداد التقارير، سواء تلك المتعلقة بكيفية إعداد القوائم المالية أو المتعلقة بإجراءات الرقابة الداخلية، والتي توفر نوع من الشفافية حول معاملات وسياسات إدارة المؤسسة، وثقة في النتائج المفصح عنها للأطراف الخارجية؛

– تساهم المراجعة الخارجية في تطبيق الشفافية والإفصاح عن كل المعلومات التي تخدم كافة الأطراف المهتمة بالشركة، فهي تعمل على تطبيق أهم مبادئ حوكمة الشركات، وبالتالي فدورها فعال في مجال حوكمة الشركات؛

– ترجع أهم التأثيرات والتغيرات في الشفافية والإفصاح لتفعيل حوكمة الشركات إلى المراجعة الخارجية، ومن هنا يمكن تأكيد العلاقة بين المراجعة الخارجية ومبدأ الشفافية والإفصاح وبالتالي اعتماد الفرضية الرابعة.

وفي الأخير وكإجابة على إشكالية الدراسة، فإنه يمكن القول أن للمراجعة الخارجية دور لا يقل أهمية عن الآليات الرقابية الأخرى، المساهمة في توفير بيئة مؤسسية ذات شفافية وضمان الحد الأدنى بغرض العمل على حوكمة الشركات، إلا أنه تجدر الإشارة إلى ضرورة مواصلة الجهود في الجزائر بما يتوافق والمتطلبات الاقتصادية الحديثة، نظرا لكون حوكمة الشركات الجزائرية ومهنة المراجعة الخارجية في الجزائر مازالت في بدايتها.

من أجل تعزيز دور المراجعة الخارجية في المساهمة في تحقيق الشفافية والإفصاح بما يتوافق ومتطلبات حوكمة الشركات، فإننا نقترح ما يلي:

– مراجعة الإطار التشريعي الخاص بمهنة المراجعة بصفة عامة والمراجعة الخارجية بصفة خاصة بما يتماشى ومعايير المراجعة المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما؛

– ضرورة تدعيم استقلالية المراجع الخارجي لتعزيز وبث الثقة والمصداقية في القوائم المالية، حتى تتوافق ومتطلبات حوكمة الشركات،

– يجب على الجهات المسؤولة إحداث برامج تعليم وتدريب ذات أساليب حديثة ومستمرة من أجل تفعيل دور مهنة المراجعة الخارجية في مجال حوكمة الشركات؛

– يجب على المهتمين بالحوكمة خاصة المحاسبين والمراجعين عقد المزيد من المؤتمرات العلمية وورشات العمل وتكون مهمتها الأساسية التعرف على مبادئ الحوكمة والعمل على تطبيقها؛

– العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم؛

– العمل على نشر ثقافة الحوكمة لدى كافة الأطراف وبشكل أوسع، من خلال إدخال موضوع حوكمة الشركات ضمن المناهج الدراسية للتعليم العالي، أو من خلال إصدار النشرات والتعليمات المنظمة لأسس وقواعد التطبيق السليم لحوكمة الشركات؛

– توسيع مجال حوكمة الشركات ليشمل مؤسسات أخرى، خاصة المدرجة في البورصة، إضافة إلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي يشملها حاليا اهتمام مجال الحوكمة.

وأخيرا فإننا لا نزعم أننا قد أحطنا بكل جوانب هذا الموضوع، ولذا نقترح كآفاق للبحث، جملة من المواضيع نراها تكمل هذه الدراسة يمكن البحث فيها مستقبلا:

– إعداد دراسة حول العوامل الأخرى التي تؤثر وتساهم في تحقيق الشفافية والإفصاح لتفعيل حوكمة الشركات، والتي من بينها (لجان المراجعة، الرقابة الداخلية، المراجعة الداخلية...)؛

– إعداد دراسة حول الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تطوير مهنة المراجعة؛

– إعداد دراسة مقارنة بين الشركات التي طبقت ولم تطبق الحوكمة بهدف قياس فاعلية تطبيق الحوكمة بالشركات؛

– إعداد دراسة حول الآليات التي تساهم في تفعيل دور المراجع الخارجي بما يتوافق ومتطلبات الحوكمة.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-1)	أهم المراحل التاريخية للمراجعة الخارجية	04
(01-3)	إحصائية خاصة بعدد الاستبيانات	85
(02-3)	مستويات وأوزان مقياس ليكارث الخماسي	86
(03-3)	نتائج اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول	87
(04-3)	نتائج اختبار الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني	88
(05-3)	نتائج اختبار الصدق البنائي لمحاور الاستبيان	88
(06-3)	معامل الثبات Alpha Cronbach's	89
(07-3)	نتائج اختبار Smirnov-Kolmogorov لاعتدالية التوزيع (طبيعي)	90
(08-3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير القطاع	90
(09-3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	91
(10-3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة في العمل	91
(11-3)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي	92
(12-3)	إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة المحور الأول	93
(13-3)	إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة المحور الثاني	95
(14-3)	نتائج أراء أفراد العينة حول العلاقة بين المراجعة الخارجية وإدارة المؤسسات	97
(15-3)	نتائج أراء أفراد العينة حول العلاقة بين المراجعة الخارجية ولجنة المراجعة	98
(16-3)	نتائج أراء أفراد العينة حول علاقة المراجعة الخارجية بالمراجعة الداخلية	99
(17-3)	نتائج أراء أفراد العينة حول علاقة المراجعة الخارجية بالرقابة الداخلية	100
(18-3)	نتائج أراء أفراد العينة حول علاقة وجود المراجعة الخارجية بالشفافية والإفصاح	101
(19-3)	نتائج آراء أفراد العينة حول استقلالية المراجع الخارجي وعلاقتها بالشفافية والإفصاح	103
(20-3)	نتائج أراء أفراد العينة حول جودة المراجعة الخارجية وعلاقتها بالشفافية والإفصاح	105
(21-3)	نتائج أراء أفراد العينة حول مسؤوليات المراجع الخارجي وعلاقتها بالشفافية والإفصاح	106
(22-3)	نتائج اختبار إعتدالية التوزيع الاحتمالي للأخطاء	111
(23-3)	نتائج المعنوية الكلية لنموذج الانحدار	115
(24-3)	نتائج المعنوية الجزئية لمعامل نموذج الانحدار $ß_1$	116
(25-3)	نتائج المعنوية الجزئية لمعامل نموذج الانحدار $ß_0$	116

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-2)	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	62
(01-3)	العلاقة الخطية بين المتغيرين التابع والمستقل	109
(02-3)	إعتدالية توزيع الأخطاء	110
(03-3)	ثبات تباين الأخطاء	112

قائمة المراجع

أولا- المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

1- أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار صفاء للنشر، عمان، 2000.

2- أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2005.

3- أمين السيد أحمد لطفي، **التطورات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

4- أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

5- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

6- إيهاب نظمي، هاني العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

7- حازم هاشم الألوسي، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق الجزء الأول: المراجعة نظريا**، دار الكتب الوطنية، عمان، الطبعة الأولى.

8- حسام الدين غضبان، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.

9- حسن صلاح الدين، البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال معاير حوكمة المؤسسات المالية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010.

10- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

11- زاهرة توفيق سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

12- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

13- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2007.

14- طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (شركات قطاع عام ومصارف، المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

15- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2004.

16- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

17- عبد الفتاح محمد الصحن، فتحي رزق السوافيري، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

18-عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أسس المراجعة الأسس العلمية والعملية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

19- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

20- عبد الكريم علي الرمحي، **تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية**، بدون دار نشر، عمان، الطبعة الأولى، 2002.

21- عبد الوهاب نصر علي، **خدمات مراقب الحسابات لسوق رأس المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

22- عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

23- عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاته، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة**، الدار الجامعية، 2006.

24- عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، بدون دار نشر، 2007.

25- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي والاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

26- غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

27- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

28- لبيب عوض، محمد الفيومي محمد، **أصول المراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

29- محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2005.

30- محمد إبراهيم موسى، **حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010.

31- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.

32- محمد السيد سرايا، **المراجعة والرقابة المالية المعايير والقواعد**، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، 2008.

33- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

34- محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

35- محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، **أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

36- محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

37- محمد سمير الصبان، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

38- محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر.

39- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

40- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006.

41- مصطفى يوسف كافي، **الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة نشر.

42- منصور أحمد البديوي، شحاتة السيد شحاتة، **دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

43- هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثالثة، 2006.

44- هندي منير، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء مدخل حوكمة الشركات**، دار المعارف، الإسكندرية، 2009.

45- ويليام توماس، أمرسون هنكى، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، ترجمة أحمد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1998.

46- يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

❖ **المذكرات والأطروحات**

1- بوقابة زينب، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2011.

2- حمادي نبيل، **التدقيق الخارجي كآلية لتطبيق حوكمة الشركات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008.

3- محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011.

❖ **الملتقيات والمؤتمرات**

1- أبو حفص رواني، مهدي شرقي، **الإصلاحات في مجال حوكمة الشركات كأداة لتحسين أخلاقيات الأعمال- تجارب بعض الدول المتقدمة**، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، يومي 18،19 أكتوبر 2009.

2- براق محمد، قمان عمر، **دور حوكمة الشركات في التنسيق بين الآليات الرقابية الداخلية والخارجية للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06،07 ماي 2012.

3- حبار محفوظ وآخرون، **أخلاقيات الأعمال والأسواق المالية الكفؤة: بعض التطبيقات على السوق المالية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، الجزائر، يومي 18،19 نوفمبر 2009.

4- حسين بن الطاهر، محمد بوطلاعة، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06،07 ماي 2012.

5- عبد الرزاق خليل، عبدي نعيمة، **دور المراجعة كآلية لحوكمة المؤسسات الجزائرية**، الملتقى الدولي حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، جامعة عنابة، الجزائر، يومي 18،19 نوفمبر 2009.

6- فرحات غول، **تحقيق حوكمة المؤسسات من خلال العمل بالإدارة الإسلامية**، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 19،20 نوفمبر 2013.

7- نوال صبايحي، **تجارب دولية لتطبيق الحوكمة في مختلف القطاعات**، المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 19،20 نوفمبر 2013.

❖ **المجلات، الندوات والنشريات**

1- الإتحاد الدولي للمحاسبين، "**المعيار الدولي 500 _ أدلة إثبات" الفقرة (4)**.

2- أحمد حلمي جمعة، **مسؤولية المدقق بشأن الاتصال مع الإدارة عند تطبيق معايير التدقيق الدولية**، نشرة المجمع العربي للمحاسبين المعتمدين، عمان، 2002.

3- أحمد رجب عبد الملك، **إطار مقترح للتقارير المالية في ظل تحقيق الشفافية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، بدون سنة نشر، العدد 10.

4- حمد شقير، **العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي**، مجلة المدقق، العدد (41-42)، مارس 2000.

5- خليل محمد، **دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003.

6- سامي محمد أحمد غنيمي، **مدى إيجابية الأزمة المالية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات في منظمات الأعمال**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الثاني.

7- علي العيادي، **القطاع الخاص يدفع حوكمة الشركات في الجزائر، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات**، نشرية دورية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 21، 2011.

8- عيد بن حامد الشمري،**دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة السعودية**، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2010.

9- فهيم سلطان محمد الحاج، **آليات حوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية**، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد الأول، 2012.

10- مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE، نصائح إرشادية لتحقيق الإصلاح، 2008.

11- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009.

❖ **المواقع الإلكترونية**

1- عباس حميد التميمي، **آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في المؤسسات المملوكة للدولة**، أطلع عليه في 16 مارس2016، ورقة بحثية متاحة على الموقع الإلكتروني: www.nazaha.iq/body.asp//newsarabic

2- وليد الجبلي، **المراجع الخارجي كأحد آليات حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي**، أطلع عليه في 13 أفريل 2016، مدونة متاحة على الموقع الإلكتروني: www.walidSamir.blogspot.com

ثانيا- المراجع باللغات الأجنبية

1- Andrew FIGHT, **Measurement and Internal Audit**, First published, Capstone Publishing, United Kingdom. 2002.

2-David CARASSUS, Nathalie GARDES**, Audit Legal Et Gouvernance D'entreprise : une lecture théorique de leurs relations**, Conférence internationale de l'enseignement et de la recherche en comptabilité, Bordeaux, 29-30 septembre 2005.

3-Hélène PLOIX, gouvernance d'entreprise pour tous, dirigeant, administrateurs et investisseurs, collection HEC, paris, 2006.

4- Jean TIROLE, **Corporate Governance**, **Econometrica**, Vol. 69, No. 1 (Jan., 2001).

5-Jill SOLOMON, Aris SOLOMON**, Corporate Governance and accountability**, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, England, 2004.

6-John C. Coates IV**, the Goals and Promise of the Sarbanes-Oxley Act, The Journal of Economic Perspectives**, Vol. 21, No. 1 (Winter, 2007), pp. 91-116.

7-Mautz.R.K and Sharaf .H.A, **the philosoply of Auditing,American Accounting Association**, 1961.

8- OECD, **principles of Corporate Governance**.

9- Tariq HASSAN, **Corporate Governance and Role of Auditors**, Speech made at the ACCA Centenary Conference held in Lahore University of Management Sciences on 10 May 2004.

الملاحق

الملحق رقم(01): استبيان الدراسة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

السنة الثانية: ماستر

تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

تحية طيبة وبعد،

نضع بين أيديكم استمارة لدراسة **مدى إسهام المراجعة الخارجية في الشفافية والإفصاح لغرض حوكمة الشركات** راجين التفضل بالإطلاع وبيان الرأي بتأشير الإجابة المناسبة من وجهة نظركم، حيث أن استكمال الإجابة عن كافة عبارات الاستمارة والدقة في الإجابة ستنعكس بالتأكيد على دقة النتائج التي سيتم التوصل لها، علما بأن كافة المعلومات الواردة في الاستمارة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لتعاونكم مع الشكر والتقدير

الطالبتين: – أحلام عميرة – بسمة بوركوة

1. **المعلومات الشخصية**

– **القطاع المنتمي إليه**

صناعي ☐ تجاري ☐ خدماتي ☐ غير ذلك ☐

– **المؤهل العلمي**

ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ غير ذلك ☐

– **سنوات الخبرة في العمل**

أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10سنوات ☐ من 11 إلى 15سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

– **المسمى الوظيفي**

مدير عام ☐ مدير فرع ☐ عضو مجلس الإدارة ☐ موظف في دائرة التدقيق ☐

وظيفة أخرى ☐.....

- المحور الأول: مدى تكامل المراجعة الخارجية مع الآليات الرقابية لحوكمة الشركات

الرقم	فقرات المحور الأول	موافق تماما	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما
I	**العلاقة بين المراجعة الخارجية وإدارة المؤسسات.**					
01	تقوم الإدارة باقتراح المراجع الخارجي على مجلس الإدارة قصد تعيينه.					
02	تقوم الإدارة بتسهيل عمل المراجع الخارجي للقيام بالتحقيقات التي يراها مناسبة.					
03	يقوم المراجع الخارجي بتوجيه الإدارة في إعداد القوائم المالية في حالة انحرافها عن القواعد والمبادئ المحاسبية المقبولة عموما.					
04	يتحقق المراجع الخارجي من مدى كفاية الإفصاح المالي الذي تقوم به الإدارة حول الوضعية المالية للمؤسسة.					
05	يتحقق المراجع الخارجي من مدى تطبيق المؤسسة للمعايير المحاسبية والمالية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية.					
II	**مدى تعاون المراجعة الخارجية مع لجنة المراجعة.**					
06	تقوم لجنة المراجعة أو الهيئة المشرفة على عملية المراجعة باقتراح المراجع الخارجي على مجلس الإدارة.					
07	إن لجنة المراجعة أو الهيئة المشرفة على عملية المراجعة هي المخول لها تحديد نطاق عملية المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي.					
08	تختص لجنة المراجعة أو الهيئة المشرفة على عملية المراجعة بمراقبة فعالية عمل المراجع الخارجي.					
09	تقوم لجنة المراجعة أو الهيئة المشرفة على عملية المراجعة بتمهيد العلاقات بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.					
10	للجنة المراجعة دور مهم في ربط الاتصالات بين المراجع الخارجي وأجهزة إدارة المؤسسة.					
11	تهتم لجنة المراجعة بحل الخلافات والصعوبات التي قد تواجه المراجع الخارجي من طرف الإدارة أثناء قيامه بعملية المراجعة.					
12	تقوم لجنة المراجعة بدراسة إمكانية الاستفادة من استشارة المراجع الخارجي بما يتوافق ومتطلبات حوكمة الشركات.					
13	يدرس ويناقش المراجع الخارجي عملية المراجعة ونطاقها مع لجنة المراجعة لتتوافق مع متطلبات حوكمة الشركة.					
14	تستفيد لجنة المراجعة من المراجع الخارجي في تقيمه لنظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية للحكم على فعاليتهما.					

III	علاقة المراجعة الخارجية بالمراجعة الداخلية	موافق تماما	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما
15	يوفر المراجع الداخلي المعلومات الخاصة بأنظمة الرقابة الداخلية إلى المراجع الخارجي لتسهيل تقييمها.					
16	يناقش المراجع الداخلي مع المراجع الخارجي نطاق عملية المراجعة الداخلية قصد تحقيق التعاون.					
IV	**علاقة المراجعة الخارجية بالرقابة الداخلية.**					
17	يتحقق المراجع الخارجي من مدى سلامة إجراءات نظام الرقابة الداخلية.					
18	يقوم المراجع الخارجي من التحقق من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية.					
19	يعمل المراجع الخارجي على تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال تحديد نقاط قوته ونقاط ضعفه.					
20	يقوم المراجع الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليه فيما يخص الإفصاح.					
21	يقوم المراجع الخارجي بالإفصاح عن نقائص نظام الرقابة الداخلية قصد تداركها.					

- المحور الثاني: مدى مساهمة المراجعة الخارجية في تحقيق الشفافية والإفصاح

الرقم	فقرات المحور الثاني	موافق تماما	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما
V	**علاقة وجود المراجعة الخارجية بالشفافية والإفصاح.**					
22	إن وجود معايير المراجعة متوافقة ومتطلبات الحوكمة تساهم في تحقيق الشفافية والإفصاح الكامل للوضعية المالية للمؤسسة.					
23	وجود المراجعة الخارجية يدفع بالإدارة إلى العمل بالشفافية والإفصاح بالشكل الذي يتوافق ومتطلبات معايير إعداد التقارير المالية.					
24	قيام المراجع الخارجي بالتدقيق في إجراءات الرقابة الداخلية يضمن بأن تبذل الإدارة العناية الكافية فيما يخص إعداد المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية.					
25	تعمل الهيئات المستقلة في المؤسسة على إلزامية وجود مراجع خارجي قصد تحقيق الشفافية في المعلومات المالية.					
VI	**استقلالية المراجع وعلاقتها بالشفافية والإفصاح.**					
26	اهتمام المراجع الخارجي بمصالح جميع الأطراف يؤدي إلى تحقيق الشفافية والإفصاح في القوائم المالية.					
27	إن عدم ارتباط تحديد أتعاب المراجع الخارجي بالإدارة المنتجة للقوائم المالية يزيد من استقلاليته ويحفزه في الضغط عليها (الإدارة) فيما يخص الإفصاح والشفافية.					
28	لا يقدم المراجع الخارجي الخدمات الاستشارية للمؤسسة التي يراجع حساباتها المالية.					
29	استقلالية المراجع الخارجي عن إدارة المؤسسة وأعضاء مجلس إدارتها يزيد من مصداقية الشفافية والإفصاح.					

		موافق تماما	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما
VII	**جودة المراجعة الخارجية وعلاقتها بالشفافية والإفصاح.**					
30	توفر المراجع الخارجي على الشهادات العلمية والمهنية في مجال المراجعة الخارجية يضفي نوع من الثقة في الإفصاح.					
31	الخبرة المهنية في مجال المراجعة الخارجية تساهم في قدرة المراجع الخارجي على التحقق من كفاية الإفصاح.					
32	قيام المراجع الخارجي بعملية المراجعة الخارجية وفق المعايير الدولية للمراجعة يساهم في تحقيق الشفافية والإفصاح.					
33	التأهيل المستمر للمراجع الخارجي يساهم في تحسين عملية المراجعة الخارجية بما يتوافق مع متطلبات مراقبة الإفصاح المالي والمحاسبي.					
VIII	**علاقة مسؤولية المراجع الخارجي بالشفافية والإفصاح.**					
34	هناك مسؤولية كبيرة على عاتق المراجع الخارجي فيما يخص رأيه المتعلق بالقوائم المالية وبتقييم إجراءات الرقابة الداخلية.					
35	إن المنظمات المهنية تجعل من المراجع الخارجي مسئولا أمامها عن تركه انطباعا جيدا حول مهنة المراجعة الخارجية مما يؤدي به إلى القيام بعمله بشكل جيد.					
36	المراجع الخارجي ملزم بالعمل على توفير معلومات شاملة وصادقة تعكس الوضعية الحالية والمستقبلية للمؤسسة.					
37	يخضع المراجع الخارجي للمساءلة أمام الجهة التي عينته فيما يخص تقصيره في القيام بمهامه وفق المعايير المطلوبة.					
38	يلتزم المراجع الخارجي ببذله العناية المهنية الملائمة للتأكد من أن القوائم المالية تتضمن المعلومات الكافية وأن المؤسسة تعمل بشفافية.					

شكرا لتعاونكم...

الملحق رقم (02): المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة

اسم المؤسسة	مقر المؤسسة	عدد الاستبيانات المرسلة إلى المؤسسة	عدد الاستبيانات الواردة والصالحة
ش ذ م م الجزائر للنقل ومسح الأراضي	حاسي مسعود	4	4
بنك الجزائر الخارجي (BEA)	جيجل	4	4
شركة التضامن عياشي السعيد للإنتاج الصناعي للبلاط من الإسمنت والغرانيتو	جيجل	4	3
بنك التنمية المحلية (BDL)	جيجل	4	4
محطة توليد الكهرباء	جيجل	4	4
الشركة الإفريقية للزجاج	جيجل	4	4
مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء	جيجل	4	4
EURL ELGHALIA SERVICES	ورقلة	4	3
SARL TRANS BECHIRI	ورقلة	4	4
بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	جيجل	4	4
بن خليفة مسعود، محافظ حسابات ومحاسب معتمد	حاسي مسعود	2	1
بوجعطيط فريد، محافظ حسابات ومحاسب معتمد	جيجل	2	1
SARL EL RACHAD SERVICES	ورقلة	4	3
ETS BECHIRI OMRAN	ورقلة	4	3
SARL MAINCOM	الجزائر	4	2
EURL HOTEL ZAID	ورقلة	4	2
المجموع	**16**	**60**	**50**